وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد بوضياف –المسيلة–

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

# تاريخ الوقائع الاقتصادية

مطبوعة دروس موجهة لطلبة السنة ثانية جذع مشترك علوم اقتصادية

**إعداد الأستاذ:**

- علي عيشاوي

**السنة الجامعية: 2023–2024**

## محتوى مقياس: تاريخ الوقائع الاقتصادية المعاصرة


| المحتوى | الصفحة |
|---|---|
| **مقدمة** | |
| **المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية** | |
| أولا- المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالوقائع الاقتصادية. | |
| 1- الفكر الاقتصادي | |
| 2- المشكلة الاقتصادية | |
| 3- النشاط الاقتصادي | |
| 4- علم الاقتصاد | |
| 5- النظام الاقتصادي | |
| 6- تعريف الوقائع الاقتصادية | |
| ثانيا- أهمية ومداخل دراسة الوقائع الاقتصادي | |
| **المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية قبل نشأة النظام الرأسمالي** | |
| أولا- النظام الإقطاعي | |
| 1- تعريف النظام الإقطاعي | |
| 2- مكونات النظام الإقطاعي | |
| 3- نشأة النظام الإقطاعي | |
| 4- انهيار النظام الإقطاعي | |
| ثانيا- النظام الحرفي | |
| 1- تعريف النظام الحرفي | |
| 2- عوامل نشأة النظام الحرفي | |
| 3- مكونات النظام الحرفي (النقابات الحرفية) | |

| | |
|---|---|
| 4- أسباب نهاية النظام الحرفي | |
| **المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بنشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي** | |
| أولا- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي: | |
| 1- تعريف النظام الرأسمالي | |
| 2- خصائص النظام الرأسمالي | |
| 3- مبادئ النظام الرأسمالي | |
| ثانيا- عوامل قيام النظام الرأسمالي: | |
| 1- ازدهار المدن الأوربية | |
| 2- الحروب الصليبية | |
| 3- حركة الإصلاح الديني والفكري | |
| 4- حركات الوحدة القومية | |
| **المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بقيام الثورة الصناعية في أوربا** | |
| أولا- عوامل قيام الثورة الصناعية | |
| 1- التقدم العلمي والاكتشافات العلمية | |
| 2 – الحرية الاقتصادية وتحرير المبادرة الفردية | |
| 3- العامل السكاني | |
| 4- اتساع تجارة وأسواق أوربا الداخلية والخارجية | |
| 5- تراكم رؤوس الأموال | |
| 6- تطور الوساطة المالية | |
| 7- تطور الفكر الاقتصادي | |

| | |
|---|---|
| 8- الثورة الزراعية | |
| ثانيا- مفهوم ونشأة الثورة الصناعية: | |
| 1- تعريف الثورة الصناعية | |
| 2- بريطانيا مهد الثورة الصناعية | |
| ثالثا- مراحل الثورة الصناعية: | |
| 1- مرحلة صناعة النسيج والتعدين واستخدام الطاقة البخارية (1770-1870م) | |
| 2- مرحلة الأتمتة واستخدام طاقة النفط والطاقة الكهربائية (1870-1914): | |
| رابعا- نتائج الثورة الصناعية: | |
| 1- النتائج الاقتصادية | |
| 2- النتائج الاجتماعية: | |
| **المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بقيام النظام الاقتصادي الاشتراكي** | |
| أولا- نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي | |
| ثانيا- مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي | |
| 1- تعريف النظام الاقتصاد الاشتراكي | |
| 2- أشكال النظام الاقتصادي الاشتراكي | |
| 3- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي | |
| ثالثا: عيوب النظام الاشتراكي | |
| **المحور السادس: أزمات النظام الرأسمالي (أزمة الكساد العظيم 1929)** | |
| أولا- تعريف أزمة الكساد العالمي: | |

| | |
|---|---|
| ثانيا- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929 | |
| 1- عوامل زيادة العرض: | |
| 2- عوامل تراجع الطلب: | |
| ثالثا: نتائج أزمة الكساد العالمي 1929 | |
| 1- على المستوى الاقتصادي: | |
| 2 -على مستوى الفكر الاقتصادي: | |
| رابعا- معالجة أزمة الكساد 1929 | |
| 1- خطة روزفلت لمعالجة الأزمة | |
| 2- أفكار كينز في معالجة الأزمة | |
| **المحور السادس: مؤتمر بريتن وودز ومؤسسات نظام النقد الدولي** | |
| أولا- مؤتمر بريتن وودز | |
| 1- التعريف بمؤتمر بريتن وودز | |
| 2 -أهداف مؤتمر بريتن وودز | |
| ثانيا- مؤسسات بروتن وودز | |
| 1- صندوق النقد الدولي | |
| 2- البنك الدولي | |
| ثالثا- انهيار نظام بريتن وودز | |
| **المحور الثامن: العولمة الاقتصادية** | |
| أولا- تعريف العولمة الاقتصادية: | |
| 1- لغة | |
| 2- اصطلاحاً | |
| ثانيا- أهداف العولمة: | |

| | |
|---|---|
| ثالثا- خصائص العولمة الاقتصادية: | |
| 1- القطبية الاقتصادية: | |
| 2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل: | |
| 3- تقسيم جديد للعمل الدولي: | |
| 4- الثورة التكنولوجية: | |
| 5- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات: | |
| 6- الترتيبات الإقليمية الجديدة: | |
| ثالثا- عوامل تعميق العولمة الاقتصادية: | |
| رابعا- انعكاسات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي. | |
| **المحور التاسع: التكتلات الاقتصادية** | |
| أولا- مفهوم التكامل الاقتصادي | |
| ثانيا- أسباب اللجوء إلى التكتلات الإقليمية | |
| 1- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي | |
| 2- العامل السياسي | |
| 3- العامل الاقتصادي | |
| ثالثا- أهمية التكامل الإقليمي | |
| رابعا- أشكال التكامل الاقتصادي | |
| 1- منطقة التجارة الحرة | |
| 2- الاتحاد الجمركي | |
| 3- السوق المشتركة | |
| 4- الاتحاد الاقتصادي | |

| | |
|---|---|
| خامسا- مزايا التكتلات الاقتصادية | |
| 1 -اتساع حجم السوق | |
| 2-تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة | |
| 3 -تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع | |
| 4 -تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي | |
| 5 -زيادة معدل النمو الاقتصادي | |
| سادسا- تكاليف التكامل الاقتصادي الإقليمي | |
| سابعا- أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم | |
| 1- تجربة الاتحاد الأوروبي | |
| **المحور العاشر: الأزمات المالية المعاصرة** | |
| أولا- أزمة الكساد الكبير 1929 | |
| ثانيا- أزمة أكتوبر 1987 | |
| ثالثا- أزمة المكسيك 1994 | |
| رابعا- الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا 1997 | |
| خامسا- الأزمة المالية العالمية 2008 | |
| 1- أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية 2007 | |
| 2- من أزمة قطاعية إلى أزمة عالمية: | |
| 3- انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري | |
| 4- نتائج وتكاليف الأزمة المالية العالمية | |
| 5- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الموازنة | |

| | |
|---|---|
| 6- مواجهة الأزمة العلمية 2008 | |

## مقدمــة:

هذه المطبوعة موجهة لطلبة الجذع المشترك علوم اقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تهدف لعرض أهم مراحل تطور النشاط الاقتصادي للإنسان منذ العصور القديمة، وعرض أهم الوقائع الاقتصادية التي أحدثت تغير كبير في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للشعوب وألهمتها البحث والتفكير ومن ثم التوصل إلى أفكار ونظريات أسست لقيام وإثراء علم الاقتصاد فيما بعد، وتم التركيز على الوقائع الاقتصادية المعاصرة التي أخذت طابعا عالميا والتي صاحبها تطور كبير في الفكر الاقتصادي خاصة مع شيوع النظام الاقتصادي الرأسمالي في مختلف مناطق العالم.

تم تفصيل هذه المطبوعة في عشرة محاور بداية بمحور تمهيدي تضمن مفهوم وأهمية تاريخ الوقائع الاقتصادية، ومحور ثاني تطرقنا فيه أهم الوقائع الاقتصادية التي سبقت ومهدت لقيام النظام الرأسمالي في أوربا الغربية، وتناول المحور الثالث الوقائع الاقتصادية بقيام وشيوع أفكار النظام الاقتصادي الرأسمالي، والمحور الموالي استعرضنا واقعة الثورة الصناعية كأحد أهم الظواهر التي أحدث أثرا عظيما على الحياة المادية للبشرية حيث تطرقنا إلى مفهومها وعوامل قيامها ومراحلها ونتائجها، وفي المحور الخامس إلى أهم الوقائع الاقتصادية المرتبطة بقيام وتبني النظام الاقتصادي الاشتراكي في العديد من الأقطار، وفي المحور السادس تطرقنا إلى واقعة أزمة الكساد العالمي سنة 1929،وفي المحور السابع تطرقنا إلى مؤتمر "بروتن وودز" والمؤسسات المنبثقة عنه، أما المحور الثامن فيستعرض ظاهرة العولمة الاقتصادية التي أصبحت تميز الاقتصاد العالمي، كما تطرقنا إلى ظاهرة التكتلات الاقتصادية كأحد مظاهر ونتائج العولمة الاقتصادية في المحور التاسع، أما المحور العاشر والأخير فتطرقنا فيه إلى أهم الأزمات المالية التي واجهها النظام الرأسمالي في أقطار مختلفة مع التركيز على الأزمة المالية العالمية لسنة 2008 والتي كان لها أثر بالغ على معظم دول العالم.

## المحور الأول: مفهوم الوقائع الاقتصادية

**أولا- المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالوقائع الاقتصادية.**

**1- الفكر الاقتصادي**

**2- المشكلة الاقتصادية**

**3- النشاط الاقتصادي**

**4- علم الاقتصاد**

**5- النظام الاقتصادي**

**6- تعريف الوقائع الاقتصادية**

**ثانيا- أهمية ومداخل دراسة الوقائع الاقتصادية**

## أولا- المفاهيم الاقتصادية المرتبطة بالوقائع الاقتصادية

قبل التطرق لتعريف الوقائع الاقتصادية، نشير إلى العديد من المصطلحات الاقتصادية التي تتداول في الأدبيات الاقتصادية المهتمة بدراسة تاريخ علم الاقتصاد بصفة عامة، وتستعمل في بعض الأحيان من دون توضيح الفرق بينها.

**1- المشكلة الاقتصادية:** يقصد بها التفاوت المستمر بين حاجات الأفراد ومواردهم، فالحاجات تتميز بالتشعب والتجدد والتطور، في حين الموارد محدودة وتتسم بالندرة.

**2- النشاط الاقتصادي:** هو المجهود الذي يبذله الفرد أو الجماعة في استغلال الموارد المتاحة لإشباع حاجاته من السلع والخدمات، أي أن النشاط الاقتصادي هو السعي المستمر للتغلب على المشكلة الاقتصادية، ويشمل النشاط الاقتصادي نشاط الاستهلاك والإنتاج والتوزيع والتبادل.

**3- الفكر الاقتصادي:** هو فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة التطورات والنظريات الاقتصادية، ويقصد به (القوانين والنظريات والأنظمة والسلوك والقيم) التي (تحكم وتفسر وتطبق) في ممارسة النشاط الاقتصادي في مجتمع خلال فترة من الزمن.

**4- النظام الاقتصادي:** هو مجموعة القوانين والتشريعات التي تدير وتنظم النشاط الاقتصادي في مجتمع ما، وتشترك هذه القوانين في كونها تستند على نفس المبدأ (مبدأ فكري، أو روحي، قيمي...الخ).

**5- علم الاقتصاد:** هو أحد فروع العلوم الاجتماعية الذي يدرس كيفية التوظيف الأمثل للموارد الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من إشباع حاجات أفراد المجتمع.

**6- تاريخ الوقائع الاقتصادية:** يقصد بها الأحداث الكبرى (اقتصادية غير اقتصادية) التي مست المجتمعات خلال أزمنة مختلفة فأحدثت أثرا على أنشطتها الاقتصادية فأنتجت أفكار اقتصادية.

إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية، لا يعني تتبع الأحداث الاقتصادية بتفاصيلها العديدة خلال مراحل التطور المجتمعات البشرية فحسب، وإنما يمتد إلى:

- دراسة النظم الاقتصادية؛
- التطرق إلى النظريات الاقتصادية التي توصل إليها الإنسان؛
- بالإضافة إلى دراسة الاتجاهات العامة لسوك الإنساني في ممارسة النشاط الاقتصادي؛
- كيفية مواجهته للمشكلات الاقتصادية عبر تطور المجتمعات الإنساني؛
- كيفية الانتقال من مرحلة تاريخية إلى أخرى ومن نظام إلى آخر، وتحديد القوى الفاعلة في عملية الانتقال؛
- رصد تحليل السياسات الاقتصادية عبر المراحل التاريخية.

**ثانيا- أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية:**

يمكن تلخيص أهمية دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية في النقاط التالية:

- **التعرف على طرق مواجهة المشكلة الاقتصادية:** إن دارسة التاريخ الوقائع الاقتصادية يساهم في التعرف على الأساليب المختلفة التي اتبعت في مواجهة المشكلة خلال العصور التاريخية، فتدبير المشكلة الاقتصادية يختلف تبعا لتطور المجتمع الفني والتكنولوجي حسب تنظيمه الاقتصادي،

- **تتبع تطور الأفكار الاقتصادية:** إن دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية ليست دارسة سردية للأنظمة والأحداث الاقتصادية وفقط، وإنما تحليل ودراسة النشاط الاقتصادي والأفكار والنظريات الاقتصادية في كل فترة تاريخية، من خلال دراسة: طبيعة النظام الاقتصادي، وطبيعة علاقات الإنتاج و تقسيم العمل ودور المنظم في تسيير المشاريع الإنتاجية، تطور السلوك الاستهلاكي، تطور طرق ونظريات التبادل، طرق توزيع عوائد عملية الإنتاج ....الخ، وإجمالا فالنظم الاقتصادية والنظريات الاقتصادية، هي نتاج تراكمات تاريخية، وتعديلات وتحسينات أدخلت على هده النظم والنظريات الاقتصادية مع مرور الوقت، لذلك فإن دراستها ضمن تاريخ الوقائع لاقتصادية تمكن من الفهم الجيد لهذا التطور، كما أنها تساعد على استيعاب الجدل القائم بين النظريات والنظم الاقتصادية المختلفة. (عبد القادر شلالي ص7)

– **دارسة الأزمات الاقتصادية:** تعنى دراسة الوقائع الاقتصادية بدراسة الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي للمجتمعات، وذلك من أجل التعرف على أسبابها ومظاهرها ومختلف حلولها لتفادي تكرارها في الواقع المعاش، ونذكر أن أهم الأزمات الاقتصادية التي عرفها التاريخ الاقتصادي على سبيل المثال: الأزمة الاقتصادية العالمية لسنة 1958، أزمة المكسيك 1994 ، أزمة جنوب شرق آسيا 1997، الأزمة المالية 2008. (خبابة، ص3–12)

– **مراكمة المعارف والاستفادة من تجارب المجتمعات السابقة:** دارسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يمكننا من التعرف على المفكرين والعلماء وما توصلوا إليه من نتائج و أفكار لمعالجة وتفسير الظواهر الاقتصادية من جهة، من جهة أخرى معرفة مشاكل وأخطاء الماضي، مما يفيد في تطوير أفكار ونظريات وسياسات توظف في تحسين المستوى الاقتصادي في الحاضر.

– **تنمية القدرة على البحث العلمي وتطوير المناهج البحثية:** إن دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية يمكننا من معرفة الأساليب والطرق العلمية التي يسلكها الباحثون الاقتصاديون في دراسة وتحليل الظواهر الاقتصادية، ما من شأنه أن يساهم في تطوير المعارف وأساليب ومناهج البحث العلمي في هذا المجال.

**ثالثا– علاقة تاريخ الوقائع الاقتصادية بالفكر الاقتصادي:**

الدراسات الاقتصادية المعاصرة تميز بين فرعين من فروع الدراسات الاقتصادية التاريخية، الفرع الأول وهو التاريخ الاقتصادي(تاريخ الوقائع الاقتصادية) وموضوعه الأحداث اقتصادية في الواقع، والفرع الثاني هو تاريخ الفكر الاقتصادي وموضوعه فكر الاقتصاديين على النحو الذي كتبوه وعلى نحو ما هو معروف (القوانين والنظريات والأنظمة والسلوك والقيم) في الدراسات الاقتصادية فإن هذين الفرعين مرتبطان على نحو وثيق (مومني اسماعيل ص14).

– يتناول تاريخ الوقائع الاقتصادية بحث الوقائع والحوادث الاقتصادية كافة مع بيان أسبابها ونتائجها، بينما تأريخ الفكر الاقتصادي فهو يبحث فيما أثيرت أو طرحت من أراء أو أفكار من قبل المفكرين والكتاب خلال العصور المختلفة حول مشكلات الإنسان بجانبها الاقتصادي وحول نشاطاته الاقتصادية خلال سعيه في الحصول على معيشته.

– لا وجود لفكر بدون واقع (فالواقع يكون موضوع اهتمام الفكر وبالتالي مجال دراسته) فدراسة وتحليل الوقائع الاقتصادية هي التي تنتج وتطور النظم والنظريات والسياسات الاقتصادية.

– يتأثر الواقع بالفكر، فيلاحظ توصل الإنسان إلى استخدام المعرفة العلمية من أجل تحسين ظروف معيشته وواقعه مع ترشيد سلوكه، فالمؤسسات الاقتصادية مثلا توظف نتائج البحوث والنظريات العلمية (فكر) في تحسين تسيرها وتطوير أساليب إنتاجها وتسويقها، كما تغير دول نظمها الاقتصادية وتتبنى أفكار اقتصادية طبقت في دول أخرى ...الخ.

**رابعا– الأساليب والمناهج في عرض تاريخ الوقائع:**

يعتمد تقسيم بحوث تاريخ الوقائع الاقتصادية على معاير مختلفة (معيار التسلسل التاريخ، النظام الاقتصادي، نمط الإنتاج، النشاط الاقتصادي...)، وتوجد عدة تقسيمات في سرد وعرض تاريخ الوقائع الاقتصادية منها:

– حسب التقسيم الأكاديمي التقليدي للتاريخ (قديم، عصور وسطى، وحديث)؛

– دراسة القطاعات الاقتصادية (زراعة وصناعة) واستعراض تاريخ كل قطاع؛

– حسب التوزيع الجغرافي أي تجزئة التاريخ الاقتصادي إلى تواريخ اقتصادية لمختلف البلدان؛ (مراد مختاري ص4)؛

– التقسيم حسب النظم الاقتصادية (البدائي، الإقطاعي، رأسمالية، اشتراكية...)؛

## المحور الثاني: الوقائع الاقتصادية قبل نشأة النظام الرأسمالي

**أولا- النظام الإقطاعي**

**1- تعريف النظام الإقطاعي**

**2- مكونات النظام الإقطاعي**

**3- نشأة النظام الإقطاعي**

**4- انهيار النظام الإقطاعي**

**ثانيا- النظام الحرفي**

**1- تعريف النظام الحرفي**

**2- عوامل نشأة النظام الحرفي**

**3- مكونات النظام الحرفي (النقابات الحرفية)**

**4- أسباب نهاية النظام الحرفي**

يرتبط النشاط الاقتصادي بوجود الإنسان فخلال سعيه لإشباع حاجاته (الصراع من اجل البقاء) كان الإنسان يصارع الطبيعة لتوفير غذائه فهو يمارس نشاط اقتصاديا يشمل الاستهلاك (استهلاك الثمار على حالها كما توفرت في الطبيعة)، قبل أن يتطور نشاطه بالتزامن مع ظهور وتطور الأنظمة الاجتماعية بداية من الأسرة ثم العشيرة إلى المجتمعات البدائية، ليعرف ويطور باقي الأنشطة الاقتصادية الإنتاج والتبادل والتوزيع.

يعتبر اكتشاف النار وبعض أدوات الصيد البدائية كالسهم والقوس واكتشاف بذر الحبوب وتدجين وتربية الحيوانات من الوقائع الاقتصادية العظيمة التي أحدث تغير بليغا في حياة البشرية وأحدث تطور هائلا في طبيعة وحجم وشكل النشاط الاقتصادي للإنسان، وما صاحبه من تطور بصفة عامة وبداية تشكل المجموعات البشرية تتعاون في ممارسة نشاطها الاقتصادي مشكلة أنظمة اجتماعية تتضمن تقسيم طبيعي للعمل حسب الجنس والسن.

ترتبط دراسة تاريخ الوقائع الاقتصادية بتطور الجانب المادي في حياة المجتمعات البشرية، وينسحب ذلك إلى دراسة تطور أنماط ووسائل الإنتاج في التشكيلات الاجتماعية والاقتصادية المتعارف عليها وهي حسب تسلسلها التاريخي (حسين بن الطاهر، ص19): المشاعة البدائية، الرق، الإقطاع، الرأسمالية بالإضافة إلى نمط الإنتاج الاشتراكي.

إن تطوير علم الاقتصاد كعلم مستقل عن الفلسفة والعلوم الاجتماعية، مرتبط بغزارة الأفكار وزياد عدد المفكرين المهتمين بالنظريات والأفكار المفسرة للظواهر الاقتصادية، والتي تبلورت بشكل واضح بداية من القران 17، التي ارتبطت بأحداث ووقائع اقتصادية مهدت لقيام النظام الاقتصادي الرأسمالي، وعليه ارتأينا في عرضنا لتاريخ الوقائع الاقتصادية أن نركز على الوقائع التي سبقت النظام الرأسمالي ومهدت له، دون التطرق إلى الوقائع الاقتصادية قبل ذلك في المجتمعات المشاعة والبدائية.

**أولا- النظام الإقطاعي:**

لا يوجد اتفاق حول تحديد فترة سواد النظام الإقطاعي بشكل دقيق، لكن تشير اغلب الدراسات أن النظام الإقطاعي يشير إلى طبيعة علاقات الإنتاج التي سادت في أوربا خلال العصور الوسطى بين القرن التاسع إلى القرن الخامس عشر.

**1- العوامل المرتبطة نشأة النظام الإقطاعي:**

بداية النظام الإقطاعي في التشكل مع سقوط الإمبراطورية الرومانية سنة 476 م، وسيطرت القبائل الجرمانية على مقاليد الحكم في أوربا (سيساني ص64)، ومع عدم قدرة الملوك الجرمان الجدد على إقامة سلطة مركزية عملوا على تعيين قادة جيوشهم حكاما للأقاليم، ومع مرور الوقت بدأ حكام الأقاليم بالاستقلال عن سلطة ملوكهم ويجمعون الضرائب لصالحهم، وسادت الفوضى في أوربا وأصبحت مقسمة إلى إقطاعيات وعلى رأس كل إقطاعية ملك من الأغنياء، وتزامن سقوط الإمبراطورية الرومانية مع توسع الدولة الإسلامية مما زاد من عزلة أوربا وتفككها.

كانت ظاهرة التبعية وطلب الحماية التي سادت في أوربا في العصور القديمة من المظاهر الرئيسية في بنية النظام الإقطاعي ونشوء الإقطاعية في أوربا، وكان صغار الملاك وبعض العاملين في القضاء يدخلون في حماية الملاك الكبار الذي يشغلون الوظائف الكبرى في الدولة، والأغنياء يدخلون تحت حماية موظف كبير، ومن البديهي أن يكون الإمبراطور هو الشخص الذي ترجى حمايته أكثر من غيره، وعندما سقطت الإمبراطورية الرمانية كان نظام الحماية قد ساد ويحظى بالقبول مجتمعيا (محمد البنا، ص19)، مما مهد الطريق لتعزيز سلطة الإقطاعي في وقت لاحق بسبب الإقبال على طلب حمايته.

كان لرجال الدين والكنيسة في انتشار النظام الإقطاعي، فقد لعب رجال الدين دورا كبير في تعزيز سلطة الإقطاعي وإخضاع الفلاحين المستعبدين لهم، من خلال استغلال قدسية الدين لدى الشعوب لتمرير أفكار تجهض الرغبة في الثورة والتمرد على الظلم، وإشاعة أن لكل الفقراء الحق في الجنة في الحياة الآخرة ....الخ، ولقد تحولت الكنيسة إلى مؤسسة

إقطاعية ومارست الاستغلال بكل أنواعه، فقد كانت تقدم الأراضي والممتلكات قرابين للحصول على بركة الكنيسة وصكوك الغفران.

**2- تعريف النظام الإقطاعي:**

استخدم مصطلح الإقطاع في سياق سياسي ثوري في أواخر القرن الثامن عشر، إبان الثورة الفرنسية عام 1789م، للتعبير عن الغضب والرفض لطبيعة النظام الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الذي ساد في أوربا في العصور الوسطى، ويدل مصطلح الإقطاع على إقطاعية أو منطقة نفوذ، والتي تقع تحت سيطرت السيد (الإقطاعي).

أما النظام الإقطاعي: فهو نظام اقتصادي اجتماعي وسياسي يملك فيه السيد (الإقطاعي) السلطة المطلقة على الأرض والعاملين في الإقطاعية من أقنان وفلاحين وحرفين، وله سلطة توزيع الإنتاج وفرض الضرائب ونزع ومنح ملكية الأراضي، ويقوم النظام الإقطاعي على الإنتاج الزراعي للاكتفاء الذاتي وبعض الأعمال الحرفية المكملة للنشاط الزراعي، ويستحوذ الإقطاعي جل الإنتاج.

**3- مكونات النظام الإقطاعي:**

تعتبر الإقطاعية (الضيعة) هي النواة التي يقام عليها النظام الإقطاعي الذي يتكون من ثلاث طبقات:

- الإقطاعية: وهي مزرعة محصنة تحتوي على الأراضي المزروعة وأراضي الرعي المشتركة وأراضي الغابات المشتركة يتوسطها قصر السيد (الإقطاعي) الذي يملك الأرض؛ (حسين بن طاهر، ص55)

- طبقة الأسياد والنبلاء ورجال الدين: ويوجدون على رأس الهرم الاجتماعي يملكون الأراضي ويقومون بحماية التابعين لهم مقابل الضرائب والرسوم (سيساني ميدون، ص67)

- طبقة الفرسان: وهذه الطبقة تشارك في تكوين الجيوش وتعمل على جمع الضرائب من الفلاحين والعبيد ولهم الكثير من الامتيازات؛ (سيساني ص67)

- طبقة العبيد الذين يقوم بالنشاط الإنتاجي الزراعي لصالح السيد الإقطاعي؛

– الفلاحين الأحرار وهم أقلية محررة تمتلك مساحات صغير ة منت الأراضي، وكانوا يتحولون مع مرور الوقت إلى فلاحين أقنان بسبب كثرة الضرائب وسوء المحاصيل وتعسف الإقطاعي.

– بعض الحرفين وكحدادة والنجارة وصانعي الأواني الذي يعملون لصالح الإقطاعي.

**4- أشكال الريع الإقطاعي:**

يقصد بالريع الإقطاعي طبيعة علاقات الإنتاج والعمل بين مكونات النظام الإقطاعي وطريقة توزيع عوائد عوامل الإنتاج بين هذه المكونات، قد أخذ توزيع الريع الإقطاعي الأشكال التالية :

**4-1- ريع السَخرة:** وهو الشكل الأول للريع، وهي نوع من الضرائب التي فرضها الإقطاعي على صغار الفلاحين، من خلال فرض على صغار الفلاحين العمل في أرض الإقطاعي لعدد من الأيام دون أجر (بالسخرة) لمساعدة السيد في زراعة أرضه، بينما يعمل باقي أيام الأسبوع في أرضعه، وبالطبع لم يكون الفلاح ذا مصلحة في العمل لدى الإقطاعي لذلك كان عمله يجري تحت الإكراه.

4-2- **الريع العيني:** فهو شكل من الضرائب العينية حيث يدفع الفلاح جزءا من إنتاجه الزراعي إلى السيد الإقطاعي،

**4-3- الريع النقدي** :هو الشكل المتحول للريع العيني، ويتميز عنه بأن الفلاحين لا يقدمون للإقطاعيين المنتج الفائض، وإنما ثمن هذا المنتج، فالفلاح أصبح مضطرا ليبيع هذا المنتج أي تحويله إلى نقود.

**5- عوامل انهيار النظام الإقطاعي:**

لقد كانت علاقة الإنتاج والعمل في النظام الإقطاعي مبنية على الإكراه وليس القبول بين الإقطاعي وباقي فئات المجتمع من الأقنان والفلاحين والحرفين، ولم يتوقف الصراع بين المدن وبين السادة والفلاحين، ولم يتوقف الفلاحين عن محاولات التحرر والانتفاض ضد

ظلم الإقطاعي، إلا أن هذه المحاولات لم يكتب لها النجاح إلا بتوفر مجموعة من العوامل التي أدت في نهاية المطاف إلى انهيار النظام الإقطاعي، وتتمثل هذه العوامل في:

**5-1- استخدام الريع النقدي وتطور النقود:**

إن اعتماد نظام الريع النقدي في دفع إلتزامات الفلاح اتجاه الإقطاعي، سمح للفلاحين بتدعيم وتوسيع ملكية للأرض ووسائل الإنتاج و ومن ثم زيادة إنتاجهم ومداخليهم ومراكمة رؤوس الأموال؛

كما سمح الريع النقدي تسعير الأرض أي تحول الأرض إلى بضاعة، ولم تعد إمكانية شراء الأرض على الفلاحين فقط، بل أصبح بإمكان سكان المدينة شراء قطع أرضية بهدف تأجيرها (مومني اسماعيل، ص35)

ساهم اعتماد الريع النقدي في شيوع استخدام النقود وتوسيع ظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسية الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية، وتحولت الإنتاج ألفلاحي من إنتاج استهلاكي إلى إنتاج تجاري، سمح بمراكمة الأرباح وتوسيع المستثمرات الفلاحية، وتعزيز استقلالية الفلاحين والاقنان في مقابل تراجع سلطة الإقطاعي.

**5-2- ازدهار المدن:**

لابد من التذكير أن الإقطاعيات تغذت من هجرة السكان من المدن نتيجة الحروب والظروف الاقتصادية التي عانتها المدن الأوربية مع انهيار الإمبراطورية الرومانية، قبل أن تساهم الهجرة العكسية من الإقطاعية إلى المدن في انتعاش المدن واضمحلال النظام الإقطاعي، وقد ساهمت العديد من العوامل في ازدهار المدن وزيادة الهجرة إليها منها:

- توفر الأمن ولقد لعبت الكنيسة دورا رئيسية في إنهاء الحروب الأهلية بين القرى والطوائف (بوقرة خبابة ص58)

- ظهور بعض الأنشطة الصناعية الحرفية في المدن توفر فرص للعمل أفضل من عمل الأقنان،

– ازدهار الحركة التجارة في المدن نتيجة انتشار الأسواق وتوسعها، أصبحت التجارة نشاط اقتصادي مربح يستهوي حتى النبلاء والإقطاعيين وتراجع أهمية النشاط الزراعي الذي كان مهيمن على النشاط الاقتصادي في ظل النظام الإقطاعي؛

– تحسن الظروف المعيشة في المدن مقارنة بالأرياف (توفر السكن والتعليم والأسواق وفرص العمل)؛

**5-3- الثورات ضد الإقطاع:**

لقد أدى ازدهار المدن إلى توسع محاربة الاستبداد وظلم الإقطاعيين، وتشكيل سلطة ملكية في أقطار أوربية عدة (انجلترا، فرنسا البرتغال...) حاربت سلطة أمراء الإقطاع، ومن ثم حلت الضرائب القومية بدل الضرائب الإقطاعية، كما استبدلت سلطة الأفراد الإقطاعية بسلطة الملوك القومين (بوقرة، خبابة ص57)

ومع نهاية النظام الإقطاعي خرجت فرنسا من النظام الإقطاعي خلال القرن 14 تحت حكم ملكي يحكمها لويس الرابع عشر ، بينما خرجت انجلترا ملكية مقيدة (الملك يملك ولا يحكم) (سيسانس ص75).

**5-4- الحروب الصليبية:**

لقد أدت الحروب الصليبية إلى توحيد المدن وتقويت جيوشها وتراجع سلطة وقوة الإقطاعيين الذي فقد الكثير من رجاله من فرسان وأقنان وفلاحين الذي توجه للحروب.

**ثانيا- النظام الحرفي:**

**1- تعريف النظام الحرفي:**

يمثل النواة الأولى لتطور المجال الصناعي في أوربا، والذي نشأ وتطور مع ازدهار المدينة وتطورها في أوربا، ويتميز بتزايد مهارة الحرفي الذي أجاد صناعة السلعة، وشملت الحرف النسيج والنجارة وصناعة الحالي والزخرفة والأدوات والأواني المنزلية، ويقوم النظام

الحرفي على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وخضوع الحرفيين إلى قوانين غير مكتوبة بل نابعة من الأعراف والتقاليد.

**2- عوامل نشأة النظام الحرفي:**

إن العوامل التي أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي هي نفسها التي مهدت لنشوء نظام اقتصادي حرفي، فقد نشأ في بعض المدن الأوربية في القرنين 14 و15، التي أصبحت تستقطب الكثير من العمال والفلاحين أصحاب الحرف الهاربين من الإقطاعيات المجاورة.

كانت الوضعية الاجتماعية للحرفين أفضل من الفلاحين أدى إلى زيادة الهجرة إلى المدن، كما أن تطور المدن والمناطق الحضرية ساهم في سهولة تبادل السلع وتصريف منتجات الحرفين وزاد في أرباحهم.

قام الحرفين بإنشاء نقابات مستقلة لكل نشاط تجاري أو حرفي لحماية أنفسهم من الضرائب المرتفعة في المدينة، ووضعت النقابات شروط وقوانين غير مكتوبة لتنظيم وممارسة النشاط.

**3- أسس النظام الحرفي:**

- الحرفين لا يخضعون لسلطة الإقطاعي؛
- صاحب الحرفة يملك وسائل الإنتاج ويقوم بالعمل بنفسه، بالإضافة إلى ممارسة النشاط التجاري (تصريف منتجاته)؛
- تقوم ممارسة النشاط الحرفي على الشروط التي وضعتها النقابات لممارسة النشاط، ومن بين هذه الشروط:
  - تحديد شكل وموصفات السلع المنتجة في قطاع كل نقابة؛
  - تحديد ساعات العمل وتكوين الحرفين؛
  - سداد رسوم العضوية؛
  - تحديد عدد الحرفين والعمال؛
  - المحافظة على مستويات عالية للأسعار

– منع استيراد المنتجات التي ينتجها الحرفين؛

**4– أسباب انهيار النظام الحرفي:**

مثلما كان للنقابات الحرفية دور في تنظيم وتطوير النظام الحرفي، كانت هي السبب الرئيسي في زوال هذا النظام، بفعل ممارساتها ومنها:

– الشروط القاسية التي فرضتها على ممارسة الأنشطة الحرفية وانغلاقها على نفسها، فقد أصبحت أغلب النشاطات الحرفية حكر على عائلات وطوائف يتوارثونها فيما بينهم؛

– عدم تطوير وسائل الإنتاج وعدم تحقيق صناعي فقد وضعت النقابات قيود أمام العمال الفنين مما لم يشجيعهم على الابتكار ؛

– التقيد في أدوات الإنتاج وعدد العمال، مما لم يسمح لهذه النشاطات بالتوسع وعدم قدرتها على استقطاب عمال فنين ومهرة يمكن أن يطور الصناعة؛ (خبابة بوقرة ص62)

– سياسة التسعير التي كانت لا تفرق بين المنتج الجيد والأقل جودة، مما قتل المنافسة وحافز الربح لدى الحرفين وبدو في هجرتها تدريجا.

## المحور الثالث: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بنشأة النظام الاقتصادي الرأسمالي

**أولا- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

**1- تعريف النظام الرأسمالي**

**2- خصائص النظام الرأسمالي**

**3- مبادئ النظام الرأسمالي**

**ثانيا- عوامل قيام النظام الرأسمالي:**

**1- ازدهار المدن الأوربية**

**2- الحروب الصليبية**

**3- حركة الإصلاح الديني والفكري**

**4- حركات الوحدة القومية**

لقد اجتمعت العديد من الظروف والأسباب المتداخلة والمتراكمة عبر مراحل متوالية أدت إلى انهيار النظام الإقطاعي وتراجع سلطة الإقطاعيين ، وفي المقابل تزايد نفوذ وسلطة طبقة البرجوازيين التي بدأت في التشكل مع ازدهار حركة التجارة في المدن الأوربية.

إن الحروب الصليبية الطولية، و تضائل نفوذ الكنيسة وظهور النزعة القومية نتيجة حركة الإصلاح الديني والفكري، استبداد الإقطاعيين النبلاء على حساب الفلاحين، وانغلاق النقابات الحرفية على نفسها، بالإضافة إلى التطورات التي حدثت في أساليب الزراعة وتطور استخدام النقود وتوجه الزراعة التجارية بدل الاكتفاء الذاتي، كلها هذه الأسباب شكلت أرضية لتغير في محيط العلاقات الاجتماعية والاقتصادية، ومهدت الطريق لثورة فكرية واقتصادية غيرت المفاهيم والأنظمة وأدخلت الحياة الاقتصادية والاجتماعية في مرحلة جديدة في تاريخ البشرية.

**أولا- مفهوم النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

النظام الرأسمالي متشعّب ومتنوّع الجذور وثمة خلاف بشأنه، ولكن بشكل عام يعتقد الباحثون أن الرأسمالية بنسختها المعاصرة ظهرت في شمال غرب أوروبا، في بريطانيا العظمى وهولندا تحديدًا، في القرنَين السادس عشر والسابع عشر، وعلى مرّ القرون التالية، عُمِد إلى مراكمة رأس المال بشتّى الوسائل المختلفة، وعلى عدّة مستويات، وارتبط بقدر كبير من التنوّع بتركيز الثروة والسلطة الاقتصادية. تدريجيًّا أصبحت الرأسمالية النظام الاقتصادي المهيمن في جميع أنحاء العالم (craig calhoum, p57)

**1- تعريف النظام الاقتصادي الرأسمالي:**

هو نظام اقتصادي واجتماعي يقوم على مبدأ الحرية الاقتصادية، والتي تشمل حرية التملك والتعاقد والتبادل والاستهلاك وحرية التصرف في الدخل والثروة، وتتحد د القرارات فيه وفقا لآلية السوق الحرة، بغية تحقيق أكبر عائد مادي ممكن لأطراف التعامل.

**2- خصائص النظام الرأسمالي:**

النظام الرأسمالي هو النظام الذي يقوم أساساً على الملكية الفردية لوسائل الإنتاج، والذي يسعى فيه كل فرد إلى تحقيق أكبر مصلحة خاصة ممكنة، فإذا كان الفرد مستهلكاً سميت المصلحة إشباعاً، وإن كان منتج سميت المصلحة ربحا، فلا توجد في ظل النظام الرأسمالي هيئة تتولي توزيع الموارد الاقتصادية، من أرض وعمل ورأسمال على الصناعات المختلفة حسب أولويات معينة، حيث يقوم السوق بهذا الدور.

**2-1- حرية التملك:** حق الفرد في تملك الأموال أو الموارد الإنتاجية أو الاستهلاكية ملكية خاصة، والدولة هي الأخرى تتملك جانبا من الأموال الموجودة في المجتمع وهو ما يعرف بالملكية العامة، من دون أن تضع الدولة من الضوابط والحدود على حق الملكية الخاصة.

**2-2- حرية التعاقد:** أنه من السمات الاجتماعية للنظام الرأسمالي حرية الأفراد في تبادل السلع والخدمات وذلك من خلال التعاقد.

**2-3- حرية التبادل:** حرية انتقال السلع ورؤوس الأموال داخلياً وخارجي (حرية التجارة)، أي حرية تبادل السلع والخدمات وحرية تبادل ملكية وسائل الإنتاج.

**2-4- حرية التصرف:** تتصرف الوحدات الاقتصادية بحرية وفقا لمصلحتها الخاصة وفقط، أي الربح بأقل تكاليف بالنسبة للمنتج و إشباع أكبر قدر ممكن من الرغبات بأقل وحدات نقدية بالنسبة للمستهلك.

**2-5- حرية الأسواق:** النشاط الاقتصادي الرأسمالي يخضع لقوى السوق (العرض، الطلب) وجهاز الأثمان هو الذي يربط بين العرض و الطلب فهو الأداة الفعالة لإيجاد التوازن بين الإنتاج و الاستهلاك، لذلك الثمن أو الأسعار تقف وراء كل قرارات الوحدات الاقتصادية.

**2-6- حافز الربح:** يعد حافز الربح في النظام الرأسمالي هو الدافع الأساسي لزيادة الإنتاج، وهو المحرك لرئيس لأي قرار يتخذه المنتجون، فكل فرد في هذا النظام إنما يتصرف بما تمليه عليه مصلحته الخاصة. (اسيا سعدان، ص 26)

**3- مبادئ النظام الرأسمالي:**

تقوم الرأسمالية على الركائز التالية:

**3-1- الملكية الخاصة:** التي تسمح للناس بامتلاك الأصول الملموسة كالأراضي والبيوت والأصول غير الملموسة كالأسهم والسندات؛

**3-2- المصلحة الذاتية:** التي يسعى الناس من خلالها لتحقيق المصالح الخاصة بهم، بغض النظر عن الضغوط الاجتماعية-السياسية .ومع ذلك، ينتهي الأمر بهؤلاء الأفراد الذين يفتقرون للتنظيم إلى تحقيق صالح المجتمع (المصلحة العامة هي مجموع المصالح الخاصة فالفرد في اطار سعيه لتحقيق مصلحته الخاصة يحقق المصلحة العامة) كما لو كانت هناك يد خفية توجههم، حسب وصف "سميث " في كتابه المنشور عام 1776 بعنوان "ثروة الأمم"؛

**3-3- المنافسة:** من خلال حرية الشركات في دخول الأسواق والخروج منها، تؤدي إلى تعظيم أثر الرفاهية الاجتماعية، أي الرفاهية المشتركة للمنتجين والمستهلكين؛

**3-4- آلية السوق:** التي تحدد الأسعار على نحو لا مركزي من خلال العلاقة التفاعلية بين البائع والمشتري فتقوم الأسعار، بدورها، بتخصيص الموارد، التي تسعى بطبيعة الحال لتحقيق أعلى عائد، والتي لا تقتصر على السلع والخدمات وإنما تشمل الأجور أيضا؛

**3-5- حرية الاختيار بالنسبة للاستهلاك والإنتاج والاستثمار:** حيث يمكن أن يشتري العميل منتجات أخرى عند شعوره بعدم الرضا، وأن يسعى المستثمر للدخول في مشروعات أكثر ربحية، وأن يترك العامل وظيفته للحصول على أجر أفضل؛

**3-6- دور محدود للحكومة:** لحماية حقوق المواطنين الأفراد والمحافظة على البيئة المنظمة التي تيسِّر سلامة عمل الأسواق.

تتباين صور الرأسمالية حسب مدى تطبيق هذه الركائز .ففي الأسواق الحرة، والمعروفة أيضا باقتصاديات عدم التدخل، تعمل الأسواق ضمن نطاق محدود، إن وجد، من التنظيم . وفي الاقتصادات المختلطة، والتي سميت بهذا الاسم بسبب مزيج الأسواق والحكومة فيها، فالأسواق لها دور مهيمن لكنها تخضع لتنظيم الحكومة بدرجة أكبر لتصحيح

إخفاقات السوق، كالتلوث والاختناقات المرورية؛ وتحسين الرعاية الاجتماعية؛ وغيرها من الأسباب، كالدفاع والسلامة العامة. والاقتصادات الرأسمالية المختلطة هي الاقتصادات السائدة اليوم. (ساروت جاهان، ص44)

**ثانيا- عوامل قيام النظام الرأسمالي:**

لقد مهدت مجموعة من العوامل الاقتصادية والسياسية والدينية والفكرية إلى تحول كبير في طبيعة العلاقات الاجتماعية والاقتصادية في المجتمعات الأوربية، بدأت في الترسب منذ القرن 13م، أدت إلى سقوط نظام الزراعة ، الإقطاعية بنهاية القرن 15 والتحول إلى النظام الاقتصادي الرأسمالي.

**1- العوامل الاقتصادية:**

حدوث عملية التراكم لرأس المال لدى التجار والحرفيين في أوروبا وجمعهم لثروات عن طريق ممارستهم للنشاط التجاري والنشاط الحرفي، مستفيدة من عدة عوامل أخرى منها:

**1-1- استخدام النقود وتطور الاقتصاد النقدي:** وتوسيع ظاهرة المبادلات والتخلي عن سياسية الاكتفاء الذاتي والمقايضة العينية؛

**1-2- اعتماد تسعير الأرض:** أي تحول الأرض إلى بضاعة مكن صغار الفلاحين من توسيع ملكيتهم وتراجع تبعيتهم لسلطة الإقطاعي؛

**1-3- تحول الإنتاج الزراعي من إنتاج استهلاكي إلى إنتاج رأسمالي:** بفعل الارتفاع التدريجي لمردود الحقول نتيجة:

- زيادة الطلب على المنتجات الزراعية؛
- تطور وسائل الإنتاج الزراعي مثل البذر الآلي والمحراث الحديدي،
- استخدام التسميد والتخلي التدريجي عن إراحة الأرض ضمن الدورة الزراعية؛
- زيادة التخصص الزراعي واكتشاف زراعات جديدة؛
- استخدام أنظمة التصريف والري.

**1-4- ازدهار المدن:** شهد المدن زيادة في عدد السكان وذلك لعدة أسباب أهمها: هروب رقيق الأرض إلى المدن أين يجدون حرية اكبر في العمل وتحسن ظروف المعيشة، نشاط التجارة، بعض الحرف والصناعات.... وهو ما ساهم بدوره في زيادة الطلب على الإنتاج الزراعي.

**1-5- حركة الاكتشافات الجغرافية:** خرجت أوربا من عزلتها بعد اكتشافها طريق رأس الرجاء الصالح والوصول إلى الشرق سنة 1498 ووصولها إلى العالم الجديد سنة , 1492 حيث تمكنت من الحصول على مستعمرات واسعة في مختلف أنحاء العالم أمريكا وأفريقيا والشرق الأقصى وكان لهذه الاكتشافات الجغرافية نتائج هامة على الصعيد الاقتصادي حيث ساهمت في ازدهار النظام الرأسمالي: (أسماء جاسم، ص24)

- أدت هذه الأخيرة إلى اتساع نطاق الأسواق والمبادلات؛
- تدفق كميات كبيرة من المعدن النفيس؛
- توسع كبير في مختلف فروع الإنتاج صناعة وزراعة .

كان التعاون البسيط هو الطور الأول لتطور الإنتاج الرأسمالي في الصناعة، ولم يكن لتقسيم العمل وجود في الورشات والمشاغل الرأسمالية، بل كان العمال جميعا ينفذون عمليات متماثلة ومع ذلك كان التعاون يحقق وفرا في الإنتاج وزيادة في المردود، ومع تحسن الإنتاجية زاد عدد العمال في الورشات كعمال أجراء لا لحسابهم الخاص وإنما لحساب مقاول رأس مال، هو في الغالب تاجر أو سمسار أو معلم حرفي. (بن الطاهر ص67)

**2- العوامل السياسية:**

لقد تزامنت العوامل الاقتصادية السابقة مع أحداث اجتماعية سياسية، ساهمت في انهيار النظام الإقطاعي في أوربا والتحول إلى واقع سياسي جديد مهد لقيام النظام الرأسمالي، منها:

**2-1- الحروب الصليبية:** لم يكن الشعار الديني للحروب الصليبية سواء قناعا لإخفاء دوافعها الاقتصادية ومنها: توسعة نشاط رأس المال التجاري، السيطرة أراضي وإقامة إقطاعيات جديدة، توسيع أملاك الكنيسة وبسط سيطرتها على الشرق (بن الطاهر ص61).

لقد حققت الحرب عددا من النتائج ساهمت في التحول من النظام الإقطاعي إلى النظام الرأسمالي منها:

- لقد أدت الحروب الصليبية بين القرنين 11 و13م إلى بداية انهيار نظام الإقطاع سواء بتجزئة أملاك السيد (الإقطاعي) بسبب موته في الحرب، وكذلك تراجع أعداد الأقنان والفلاحين بسبب ذهابه للحرب أو الهجرة إلى المدن، مما أدى إلى إعادة توزيع الأملاك على القلة الباقية؛

- انتعاش النشاط الاقتصادي فالحرب تحتاج إلى إنتاج سلعي متنوع، كما ولدت الحافز للعمل والإبداع لدى الفرد الأوربي بعدما فقد هذا الحافز تحت قهر الإقطاعي؛

- اتصال الأوطان الأوربية فيما بينها وشق الطرق وفتح الأسواق بين الإمارات المتعددة، مما ساعد على إثراء عدد كبير من تجار الحروب، فأدى ذلك لولادة طبقة برجوازية ستقود لاحقا النظام الرأسمالي؛

- اكتساب علوم الشرق ونقل الاختراعات العربية.

**2-2- حركة الوحدة القومية:** أدى تكاتف الطبقات البرجوازية الجديدة مع ملوك المدن القومين إلى ثورة ضد سلطة النبلاء (الإقطاعيين) أدى إلى قيام دول قومية ملكية، فتوحدت فرنسا تحت حكم لويس الحادي عشر (1461-1483)، وتوحدت دولة انجلترا تحت حكم الملك هنري السابع (1485-1509) (بن الطاهر ص 65)، وظهر تنظيم الدول القومية في بقية الدول الأوربي اسبانيا، البرتغال، السويد وهولندا.

**3- العوامل الاجتماعية والفكرية والدينية:**

تفاعلت العديد من العوامل الاجتماعية أبرزها حركات الإصلاح الديني والخروج عن السلطة الروحية للكنيسة وما صحابها من نشاط فكري وفلسفي أحدثت في طبيعة الفرد والمجتمعات الأوربية.

**3-1- ظهور الطبقة البرجوازية:** هي فئة من التجار نشأت في المدن بعيدا عن الإقطاعيات، وظهروا كقوة اقتصادية تتحمل مخاطر الشراء من المنتج لكي تبيع لمستهلك لا صلة له بالإنتاج، وقد شكلوا بذلك مصدر جديد للثروة (رأس المال التجاري) بعدما كان مصدر الثروة محصور في الأرض (محمد البنا ص182)، واستغنت هذه الطبقة من الأعمال التجارية مستفيدة من عوامل أخرى تم الإشارة إليها سابقا (الحروب، ازدهار المدن واتصالها فيما بينها ، تطور الحرف ....).

**3-2- حركة الإصلاح الديني والتحرر من سلطة الكنيسة:** يعود مصطلح حركة الإصلاح الديني، ويسمى أيضًا الإصلاح البروتستانتي، على الثورة الدينية التي حدثت في "الكنيسة الغربية" في القرن السادس عشر، التي يعد مارتن لوثر كينج (1483-1546) وجون كالفين (1509-1564) أعظم قادتها بلا شك، لقدت هذه الحركة إلى: (البنا ص44)

- ظهور الكنائس القومية وانسلاخها عن الكنيسة الكاثوليكية؛
- تقلص السلطة البابوية (رجال الدين)؛
- انفصال التدريجي للدولة عن الدين؛
- حلول فكرة الحق الطبيعي (الحق في الرفاهية في الحياة الدنيا) بدل الحق الإلهي (الذي يمني الناس بالنعيم في الآخرة مقابل الشقاء في الدنيا).

كانت منافسة بين أفكار لوثر وكالفن، إلا أن نظرة كالفن الاجتماعية والاقتصادية أكثر ثورية وشكلت الأساس الفكري الذي قامت عليه الرأسمالية، فلم يعد الفكر الديني في أوربا يحتقر الأعمال والأنشطة الاقتصادية خارج نطاق الزراعة كما كان سائدا في العصور الوسطى، بل أصبح يقر بتفوق الذهاب إلى العمل على الذهاب إلى الكنيسة، (العمل هو المظهر الخارجي للإيمان بالله، عكس ما كان ينظر إليه أن العمل كفارة عن الذنوب)

فأصبح للعمل في الزراعة والصناعة وكل الأعمال والأنشطة بما فيها الزراعة نفس الأفضلية، كذلك ظهرت أفكار جديدة لا تعتبر الإقراض بفائدة ربا وإنما مشاركة في الربح وهو ما أعطى دفع قوي للنظام الرأسمالي ولم يعد هناك صعوبات في الحصول على رؤوس الأموال.

**3-3- النهضة العلمية وحركة التنوير الفكري:** حارب المفكرين التنويريين سلطة الكنيسة والامتثال لخرافاتها، وطالبو بإعطاء الحرية للتفكير، واستخدام العقل باعتباره أفضل وسيلة في معرفة الحقيقة، ومن بين هؤلاء التويريين: ديكارت، سبينوزا، منتيسكيو، روسو، جون لوك، ... ولقد ساهموا في خلق جوا فكريا تخلص إلى حد بعيد من سطوة القديم والتقاليد مع قبول الجديد والمبتكر، وبوجه خاص الثقة في العلم والتجريب.

## المحور الرابع: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بقيام الثورة الصناعية في أوربا

**أولا- عوامل قيام الثورة الصناعية**

**1- التقدم العلمي والاكتشافات العلمية**

**2 – الحرية الاقتصادية وتحرير المبادرة الفردية**

**3- العامل السكاني**

**4- اتساع تجارة وأسواق أوربا الداخلية والخارجية**

**5- تراكم رؤوس الأموال**

**6- تطور الوساطة المالية**

**7- تطور الفكر الاقتصادي**

**8- الثورة الزراعية**

**ثانيا- مفهوم ونشأة الثورة الصناعية:**

**1- تعريف الثورة الصناعية**

**2- بريطانيا مهد الثورة الصناعية**

**ثالثا- مراحل الثورة الصناعية:**

**1- مرحلة صناعة النسيج والتعدين واستخدام الطاقة البخارية (1770- 1870م):**

**2- مرحلة الأتمتة واستخدام طاقة النفط والطاقة الكهربائية (1870-1914):**

**رابعا- نتائج الثورة الصناعية:**

**1- النتائج الاقتصادية**

**2- النتائج الاجتماعية:**

**3 - النتائج السياسية:**

صاحب تبني مبادئ النظام الرأسمالي في أوربا تحولات كبرى في المجتمعات الأوربية على كافة المستويات الاقتصادية والاجتماعية، وقد عرفت تطورا كبيرا في وسائل الإنتاج وتوسع في استخدام الآلة مما أدى إلى زيادة الإنتاج وزيادة في تراكم رؤوس الأموال وخلق صناعات جديدة، خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر وبداية القرن التاسع عشر، عرفت هذه التطورات في هذه الفترة بالثورة الصناعية.

**أولا- عوامل قيام الثورة الصناعية:**

**1- التقدم العلمي والاكتشافات العلمية:**

قيام نهضة علمية في أوروبا، سمح للعلم بأن يخطو خطوات سريعة، أفسحت المجال لظهور الاختراعات الحديثة مثل السفن التجارية التي تعبر البحار والمحيطات، كذلك مد طرق السكك الحديدية بين بعض الدول الصناعية لتسهيل التنقل فيما بينيا. (أسيا سعدان ص32).

**2 – الحرية الاقتصادية وتحرير المبادرة الفردية:**

من مبادئ الرأسمالية التي انتشرت في أوربا تشجيع الملكية الخاصة وإعطاء الفرصة لمبادرة الأفراد الأمر الذي شكل حافز لزيادة الإنتاجية ودافعا للابتكار والاختراعات في كل المجالات بما فيها الصناعة، كما عملت الدول القومية بعد قيامها في أوربا على تبني سياسات اقتصادية لتشجيع الصناعة مثل: تخفيض الضرائب على رؤوس الأموال الموظفة في الصناعة من أجل تشجيعيا، وعملت على حماية حقوق الاختراع.

**3- العامل السكاني:**

كما اشرنا سابقا أن ازدهار المدن في أوربا كان من بين العوامل التي أسهمت في قيام الرأسمالية، فقد استمر تطور هذه المدن وواصل عدد السكان في الارتفاع بنسب كبير خاصة مع نهاية القرن الثامن عشر بسبب تحسن ظروف المعيشة والرعاية الصحية، أدى

ذلك إلى توفر الأيدي العاملة وخاصة في ظل تمتع العمال بحرية اختيار الأعمال والانتقال من عمل إلى آخر فلا شك أن ذلك يساعد على نهضة وتقدم الصناعة.

**4- اتساع تجارة وأسواق أوربا الداخلية والخارجية:**

نتيجة لعدة عوامل:

**4-1- النقل والمواصلات:** كما أشرنا سابقا فإن الحروب الصليبية أسهمت في إعادة ربط العديد من المدن الأوربية واستمرت حركة التطور في وسائل النقل والتواصل بين المدن الأوربية مستفيدة من احتكاكها بعلوم الشرق في مجال صناعة السفن، وتمكنت الدول الأوربية من ربط أجزائها المختلفة بوسائل نقل برية (قطارات) ومائية (سفن) مستغلة كثرة الأنهار والقنوات والممررات المائية التي تزخر بها الأراضي الأوربية، وكذا الوصول إلى الأسواق الخارجية بعد ظهور الناقلات الحديثة وخاصة السفن التجارية الضخمة.

**4-2- استمرار حركة الاكتشافات الجغرافية:** والطريق المؤدية إلى الشرق عبر رأس الرجاء الصالح، وهو ما ساهم في نمو التجارة الخارجية في القرنين 18 و19، إذ تمكنت أوربا من الوصول بمنتجاتها إلى أسواق الدول المختلفة.

ساهم كبر حجم السوق في توسع المشاريع الإنتاجية الصناعية وعملها على إدخال الآلات تدريجيا في العمليات الإنتاجية لمواجهة الطلب المتزايد.

**5- تراكم رؤوس الأموال:**

ومن بين أهم عوامل ذلك:

- مصادر خارجية وتتمثل في موارد وثروات المستعمرات والمناطق التي تم اكتشافها (ثروات معدنية أو منتجات)؛

- ازدادت أرباح وثروات أصحاب المصانع وشركات النقل والتجار والوسطاء، نتيجة اتساع تجارة أوربا الداخلية والخارجية، مما ساهم في مراكمة رؤوس الأموال استغلت في تمويل الصناعة،حيث توفرت رؤوس الأموال اللازمة للاستثمار في إنتاج سلع استهلاكية، وكذا

إنتاج المكائن والآلات من السلع الإنتاجية أو الرأسمالية، بالإضافة إلى توفير رؤوس الأموال اللازمة لتمويل عمليات البحث والتطوير. (أسماء جاسم ص25)

– قيام وظهور شركات المساهمة التي استطاعت أن تجمع المدخرات من صغار وكبار المدخرين على حد سواء؛

**6– تطور الوساطة المالية:**

إن زيادة تراكم رؤوس الأموال صاحبه تطور في النظام المالي والبنكي من خلال:

– نشأة البنوك وقيامها بوظيفة تجميع الودائع من الأفراد والمؤسسات وإعادة إقراضها لتمويل الاقتصاد؛

– تطوير أساليب المعاملات النقدية و البنكية مثل ظهور الأوراق البنكية والتجارية؛

– نمو أشكال القرض بسبب انخفاض نسب الفائدة ؛

– ظهور البورصات (بورصة لندن 1689) و (بورصة باريس1724 ) و تزايد رأسمال البنوك.

كان لهذا التطور في النظام المالي والبنكي مساهمة فعالة في ازدهار الصناعة في أوربا من خلال وتنشيط رؤوس الأموال المراكمة و توفير التمويل للاقتصاد بما فيها الصناعة.

**7– تطور الفكر الاقتصادي:**

بداية من أفكار المدرسة المركنتية والمدرسة الطبيعية، وصولا إلى أفكار وتوجهات المدرسة الكلاسيكية، والتأسيس لعلم الاقتصاد مع كتاب " ثروة الأمم " لأدم سميث سنة 1776 م، والذي بحث في أسباب زيادة ثروة الأمم وما تبعه من مفكرين كريكاردو، ومالتس.

**8– الثورة الزراعية:**

كما اشرنا في المحور السابق فقد ساهمت مجموعة من العوامل في اتجاه الزراعة نحو الإنتاج الرأسمالي، و قد أسهم ذلك في الثورة الصناعية من خلال:

– تحسن في المستوى المعيشي لسكان الأرياف وارتفاع مدخراتهم من المداخيل الزراعية، فادى ذلك بهم إلى الإقبال على شراء المعدات الزراعية المتطورة من جهة، واستعمال جزء من هذه المدخرات في تطوير المشاريع الصناعية.

– سيطرة الملكيات الزراعية الكبيرة خاصة بعد قيام كبار الملاكين بتسييج أراضيهم أو ما سمي (بحركة تسييج الأرض) وإدخال الآلات والمعدات الحديثة والاستغناء عن نسبة هامة من العمال الزراعيين، وهو ما سمح بتوفير يد عاملة رخيصة وكثيرة للقطاع الصناعي.

**ثانيا– مفهوم ونشأة الثورة الصناعية:**

سيطر الفكر الماركنتيني من القرن السابع عشر حتى نصف القرن الثامن عشر وكانت التجارة هي النشاط الاقتصادي الأساسي وهي مصدر ثروة (المعادن النفيسة) للدولة (الرأسمالية التجارية)، وسيطر فيها رأس المال التجاري الأوروبي على أسواق العالم، وأسهم ذلك في ارتفاع مداخيل الدول والأفراد، إلا أن التركيز على النشاط التجاري لم يساعد على الاستجابة للزيادة في الطلب على السلع المصاحب لتحسن الدخل بل أدى إلى ارتفاع الأسعار (التضخم)، مما مهد إلى التحول التدريجي نحو الاهتمام بتطوير وسائل الإنتاج الزراعي والصناعي للاستجابة للزيادة الكبيرة في الطلب المدعوم بزيادة عدد السكان وتوسع التجارة الخارجية، كما مهد ذلك إلى إعادة صياغة مفهوم ثروة الدولة من خلال أفكار أدم سميث الذي انتقد الأفكار الاقتصادية للتجاريين واعتبر أن الثروة لا تتعلق بكمية الذهب والفضة في خزائن الأمة، وإنما المقياس الحقيقي لثروة الأمة هو ما تنتجه من السلع والخدمات.

**1– تعريف الثورة الصناعية:**

يعتبر الاقتصادي الفرنسي "بلانكي" "blanqui" أول من صاغ هذا المفهوم في كتابه "درس في الاقتصاد الصناعي" الصادر سنة 1938، حيث أشار إلى أن الثورة الصناعية

تمثل المسار التاريخي الذي مكن أوربا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر من مجتمع تغلب عليه الزراعة إلى مجتمع قائم على أساس الصناعة. (البنا ص58.)

يقصد بالثورة الصناعية التطورات الكبيرة التي عرفتها الصناعة في أوربا عامة وانجلترا خاصة ابتداء من منتصف القرن الثامن عشر، و التي أدت إلى حدوث تحول كيفي في فنون الإنتاج الصناعي، حيث تم الانتقال من الصناعة اليدوية التي تعتمد على عمل الإنسان– أدوات عمل بسيطة – إلى الصناعة الآلية التي تعتمد على الآلة التي تدفعها قوة محركة. (مومني ص57)

**2- بريطانيا مهد الثورة الصناعية:**

بالإضافة للعوامل السابقة هناك عوامل أخرى جعلت بريطانيا سباقة للثورة الصناعية قبل أن تلحق بها بقية الدول الأوربية وغير الأوربية ومن أبرزها هذه العوامل:

- كانت بريطانيا أكثر الدول الأوربية تطبيقا للمبادئ النظام الرأسمالي؛

- الاستقرار السياسي فقد كانت بريطانيا اقل الدول الأوربية تعرض للحروب والثورات الداخلية، كما اتسم نظامها السياسي بالتنظيم الجيد؛

- كانت بريطانيا هي المستفيد الأول من الثروة التجارية في القرنين السادس عشر والسابع عشر مستفيدة من تطور أسطولها البحري وكثرة مستعمراتها؛

- الاستفادة من خيرات مستعمراتها خاصة الهند(جوهرة التاج البريطاني) ساعدها على مراكمة رؤوس أموال ضخمة ساعدت على التوجه إلى الاستثمار في الصناعة؛

- أسبقية بريطانيا في اختراع المغزل الآلي الذي طوره"ريتشارد آركرايت" سنة 1769م بعدما اخترعه "جيمس هارجريفز" 1764، واختراع الآلة البخارية "جيمس وات" سنة1770، وقد شكلت هذين الاختراعين ركيزتين اساستين لتطور الاقتصاد البريطاني، فالآلة الأولى رفعت من إنتاج النسيج، والآلة الثانية سرعت وتيرة التبادل التجاري لمادة النسيج؛

**ثالثا- مراحل الثورة الصناعية:**

يقسم الاقتصاديون الثورة الصناعية إلى مرحلتين أساسيتين، وذلك استنادا إلى أهم الاختراعات واستخدامها في تطوير وسائل الإنتاج في مختلف فروع الإنتاج الصناعي:

**1- مرحلة صناعة النسيج والتعدين واستخدام الطاقة البخارية (1770- 1870م):**

1-1- **ميدان الغزل والنسيج** :صناعة النسيج شكلت الصورة الأبرز للثورة الصناعية في مراحلها الأولى، وشهدت:

- قيام"هرقريفز" سنة 1964 بصنع آلة الغزل فاستطاع الغزال الواحد أن يدير ثمانية مغازل بيد واحدة، وصلت إلى 120 مغزلا بعد التحسينات،

- ثم اخترع جهاز آخر سنة 1769م من طرف "أركريت" كان يدار في البداية بقوة الخيل ثم بقوة الماء؛

- اخترع (بل) آلة لطبع الرسوم على الأقمشة بطرق جديدة فتنوعت أشكالها لتتناسب مع الأذواق. (مومني ص59، شلالي ص133).

**1-2- استخدام الطاقة البخارية:** عرفت هذه المرحلة استخدام طاقة البخار في تحريك الدواليب بعدما ما كانت على طاقة الانسان أو الحيوان أو الماء وذلك الاختراعات التالية:

- تمكن العالمان "نيومن" و "سافري" سنة 1698م من اكتشاف قوة البخار؛

- طور "جيمس وات" سنة 1760م الآلة البخارية والتي استخدام في صناعة القطن والصوف وغيرها من المنسوجات، والتعدين ومحركات الدفع بصفة عامة.

**1-3- صناعة التعدين:** استخدمت الطاقة البخارية في صهر وتشكيل الحديد والصلب واستخدامه في صناعة الآلات والمعدات. حيث تمكن العالم "هنري بسمر" سنة 1856 م من الوصول لتحويل الحديد إلى صلب بكميات كبيرة وتكاليف أقل.

**1-4- وسائل النقل** : سمحت الطاقة البخارية بتطوير صناعة السكك الحديدة واستخدمت في دفع محركات القطار ومحركات البواخر فقد شهدت قطاع النقل التطورات التالية:

- استعمل "سيمنجتن" سنة 1802 البخار في تسيير الزوارق البحرية؛

- صنع "روبرت فولتن " سنة 1806 م زورقا بخاريا من الخشب؛

– استطاعة القوارب البخارية الانجليزية أن تعبر المحيطات سنة 1829 (مومني ص60).

استخدم البخار في المواصلات البرية عندما سنة 1830م عندما أقام جورج ستيفنسن" أ ول خط

حديدي بين ليفربول ومانشستر. (مومني، ص60).

**1-5- وسائل الاتصال:** حدثت ثورة حقيقية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية بفضل الاختراعات التالية:

– اختراع التلغراف "صمويل موريس" سنة 1835؛

– اختراع الهاتف "حراهام بال" سنة 1876؛

– اكتشاف الموجات الجوية من طرف "رودلف هرتز" سنة 1885.

**2- مرحلة الأتمتة واستخدام طاقة النفط والطاقة الكهربائية (1870-1914):**

شهدت هذه المرحلة انتشار الثورة الصناعية خارج بريطانيا في أقطار أوربا الغربية خاصة (ألمانيا وفرنسا وهولندا) وكذالك الولايات المتحدة الأمريكية واليابان، وتميزت المرحلة الثانية للثورة الصناعية ب:

– إدخال المزيد من التطبيقات العملية للاختراعات حيث تم إدخال الآلة إلى وحدات الإنتاج وتزايدت العمليات المنجزة بمساعدة الآلات فيما يعرف بالأتمتة.

– اكتشاف الكهرباء من قبل الباحث الأمريكي "توماس أديسون" سنة 1880،

– استخدام طاقة البترول بدل طاقة البخار ، حيث اخترع أول محرك بنزين عملي، بواسطة "نيكولاس أوتو" سنة 1876، واخترع المحرك الديزل "رودولف ديزل" سنة 1892.

– كان التقدم الكبير التالي في مجال صناعة الصلب هو عملية اختراع فرن التسخين المكشوف ل "سيمنز مارتن" سنة 1857م، وتعتبر عملية "سيمنز مارتن" استكمالا لعملية "بسمر" وليست بديلا لها، ومن أهم مزاياها سمحت بصهر وتكرير كميات كبيرة من خردة الصلب، مؤديةً بذلك لخفض تكاليف إنتاج الصلب. وأصبحت هذه العملية هي العملية الرائدة

في صناعة الصلب في أوائل القرن العشرين، سمح توفر الصلب الرخيص ببناء جسور أكبر وسكك حديدية أكثر وناطحات سحاب وسفن مدافع وعربات أكثر قوة ودبابات.

– استمرار تطور صناعة القطارات والسفن، وتعزز قطاع النقل باختراع السيارة سنة 1885، واختراع الطائرة سنة 1908.

– سمح التوسع الهائل لخطوط السكك الحديدية والتلغراف بعد 1870 بانتقال غير مسبوق للأشخاص والأفكار، وتعززت وسائل التوصل بتوسع استخدام الطاقة الكهربائية والهواتف.

– ازداد عدد الصناعات الجديدة فكل صناعة جديدة تجر بركبها صناعات أخرى، فظهرت الصناعات الكيمائية وتطورت صناعة الورق، والصناعات النفطية، وصناعة المطاط،

**رابعا– نتائج الثورة الصناعية:**

**1– النتائج الاقتصادية:**

1–1– **تطور نظام المصانع الضخمة:** تحولت المصانع من ورشات منزلية إلى مصانع آلية على درجة كبيرة من استعمال الآلة الصناعية المنتجة بدل اليد العاملة، وبذلك ظهرت مصانع تعتمد الآلة، تتميز بالتخصص في العمل والقوة الإنتاجية، (شلالي ص130)

1–2– **ظهور الاتجاهات الاحتكارية:** لدى الشركات من خلال التكتلات الاقتصادية المهيمنة على الأسواق، هذه التكتلات ظهرت في شكلين رئيسيين هما: **(الكارتل:** عقد اتفاقات خاصة بتوزيع الأسواق والأسعار وتنظيم الإنتاج بين المنتجين، بغرض منع المنافسة) ونظام **(الترست:** تندمج الشركات المتعاقدة تصبح مشروعا واحدا وتحت إدارة موحدة تقوم برسم سياسات الإنتاج والتسعير ....الخ.).

**1–3– الزيادة الكبيرة في الإنتاج وتنوعه:** نتيجة التطور في طرق ووسائل الإنتاج الصناعي والمعرفة الفنية، وتطور استخدام الطاقة (بترول، كهرباء) مما أدى إلى توسع كل النشاطات الأخرى المرتبطة بها سواء من حيث تزويدها بالمدخلات أو من حيث استخدام مخرجاتها.

1-4- **نمو الإنتاج الزراعي:** نتيجة التكامل مع القطاع الصناعي فالزراعة تمد الصناعة بالمادة الأولية كما تأخذ من الصناعة الأدوات الزراعية والآلات الحديثة والأسمدة.

**1-5- نمو التجارة الخارجية:** وتعد سبب ومظهر ونتيجة للثورة الصناعية , فقد ازدهرت تجارة- اوربا الخارجية نتيجة لازدهار صناعتها , وحدث أن أصبحت السمة الغالبة عليها أنها تصدر مواد ومنتجات صناعية وتستورد ما يلزمها من مواد أولية تتطلبها صناعتها (جاسم ص27)

**1-6- ارتفاع الدخل القومي لدول أوربا:** زادت ثروات بلدان أوربا نتيجة للثورة الصناعية وأصبحت الدولة غنية بمصانعها ومناجمها متمتعة بمقدرة إنتاجية عالية , حيث لم يقتصر الإثراء على أصحاب رؤوس الأموال فقط . بل حققت الدولة زيادة كبيرة في إيراداتها من الضرائب المباشرة وغير المباشرة. (جاسم ص27)

**1-7- تطور الصناعة المالية:** زيادة الإنتاج والاستثمار صاحبه زيادة الحاجة لرأس المال والتمويل، أدى إلى تطور البنوك والمؤسسات المالية وظهور شركات المساهمة وبورصات الأوراق المالية، وتطور في أشكال وحجم أعمال الوساطة المالية (ما أصبح يعرف بالرأسمالية المالية).

**2- النتائج الاجتماعية:**

2-1- **الانفجار السكاني:** ارتفاع كبير في عدد السكان نتيجة تحسن مستوى المعيشة وتقدم الرعاية الصحية والقضاء على الأمراض والأوبئة، وتوفر فرص عمل والدخل.

**2-2- ارتفاع مستويات المعيشة:** أن الثورة الصناعية حققت زيادة ملموسة في مستويات المعيشة الحقيقية من خلال خلق فرص عمل ومن خلال زيادة الإنتاج الزراعي والصناعي الذي اغرق الأسواق ونجم عنه انخفاض في الأسعار وبالتالي تحسن القدرة الشرائية.

**2-3- انتشار التعليم والبحث العلمي:** كان للثورة الصناعية الفضل الكبير في انتشار التعليم وأصبح التعليم متاح لكل فئات المجتمع، واتضحت العلاقة بين الصناعة والتعليم

والبحث العلمي، وتعمقت الثقة في نتائج البحث العلمي مما دفع بالشركات لإنشاء وتمويل مراكز الأبحاث والمعاهد والجامعات..الخ

**2-4- بروز تقسيم طبقي جديد:** طبقة أرباب العمل البرجوازيين أصحاب المؤسسات الصناعية والتجارية والمصرفية، وطبقة العمال.

**2-5- ظهور النقابات العملية:** أدى استغلال العمال من طرف أرباب العمل، أدى إلى تكتل العمال في اتحادات عمالية تطالب بزيادة الأجور وتحسين شروط العمل، وقد أدى الصراع بين الطبقتين إلى سن تشريعات وقوانين عمل تنظم العلاقة بين الطرفين وتحمي حقوقهما، وتتضمن قوانين العمل تنظيم عمل النساء والأطفال وتحدد ساعات العمل والحد الأدنى للأجور والشؤون الصحية للعمال..

**3 - النتائج السياسية:**

**3-1- التحول في نظام الحكم:** دفعت الثورة الصناعية إلى تغيرات عميقة في منظومة القيم والتقاليد وثقافة المجتمعات الأوربية بصفة خاصة، حيث اتجهت نحو تبني أنظمة حكم تقوم على الانتخاب الديمقراطي، وحرية تشكيل الأحزاب السياسية، والنقابات المهنية، واتساع منظمات المجتمع المدني، فلم يعد الحكم عن طريق الدكتاتورية والسلطة الفردية (ملك، إقطاعي، رجل دين ...) ممكن في ظل تطور المجتمعات الأوربية التي أصبحت تضم علماء ومفكرين وفنانين ورجال أعمال ومثقفين ... على درجة عالية من الوعي والنزعة نحو الحرية والمساواة. (البنا ص81).

**3-2- الحركة الاستعمارية** :ضاعفت الدول ا ل وربية نشاطها الاستعماري للبحث عن أسواق جديدة لتصريف إنتاجها الصناعي، وللسيطرة على المناطق الغنية بالمواد ا ل ولية لصناعتها، وبذلك اشتد التنافس بين الدول ا ل وروبية على الاستعمار منذ منتصف القرن 19م إلى أ وائل القرن 20 م في كل من إفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية، هذه الهجمة الاستعمارية ،لم تكن نتيجة للثورة الصناعية بقدر ما كانت نتيجة للنظام الرأس مالي الذي

أفرز مشاكل استعص ى حلها محليا فعمدت الدول الأوربية التي كان يتحكم في توجيه سياستها الرأسماليون و رجال العمال إلى تبني سياسة التوسع الاستعماري لحل مشاكلها الاقتصادية ، الاجتماعية و السياسية على حساب الشعوب الأخرى في إفريقيا و آسيا وأمريكا اللاتينية. (شلالي ص142)

## المحور الخامس: الوقائع الاقتصادية المرتبطة بقيام النظام الاقتصادي الاشتراكي

**أولا- نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي**

**ثانيا- مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي**

1- **تعريف النظام الاقتصاد الاشتراكي**

2- **أشكال النظام الاقتصادي الاشتراكي**

**3- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي**

**ثالثا: عيوب النظام الاشتراكي**

**أولا- نشأة النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

يرجع الفضل إلى "كارل ماركس" (1818-1883) ورفيقه " فريدريك إنجلز" (1820-1895) في بلورة الأفكار الاشتراكية، والتي عرفت طريقها إلى التطبيق في الواقع، لكن جذور الفكر الاشتراكي تعود إلى أزمنة سابقة منها:

- المدينة الفاضل لأفلاطون (القرن الرابع قبل الميلاد) في كتاب الجمهورية : حيث صور مجتمعا مثاليا يعيش فيه الناس حياة ملؤها السعادة والحرية والعدالة، وقد بنى افلاطون هذا المجتمع على ثلاث فئات: قئة الصناع، فئة المحاربين، فئة الحكام والفلاسفة.

- القس "مارتن لوثر" في القرن 16 : اعتبر ان الملكية الخاصة أمر سيء لابد أن يتخلص منه المجتمع.

- ظهر الكثير من الفلاسفة والمفكرين الذين نادوا بالمساواة والملكية العامة للمجتمع في مقدمة هؤلاء المفكرين" سان سيمون" (1760- 1825)، و "شارل فوريه" (1772-1837)، "روبرت أوين" (1771-1858)

- ظهور الحركة الاشتراكية في المجتمع ا لأوروبي، بعد البيان الشيوعي سنة 1848من اجل توحيد جهود الماركسيين والعمال للانتقال إلى النظام الاشتراكي، وتكللت تلك المهام بانعقاد الأممية الاشتراكية ا لأولى في لندن سنة 1864م، بحضور ماركس ومؤيدين له من البلدان الأوروبية، وقد نشأ عنها( الاتحاد الدولي للطبقة العاملة ) التي مهدت لحدوث أ ول ثورة اشتراكية عفوية في التاريخ قام بها عمال باريس سنة 1871 (مومني ص 74)

ظلت هذه الأفكار محبوسة في الإطار التخيلي بعيدا عن التطبيق حتى وضع كارل ماركس الأسس العلمية لها، والتي جاءت كردة فعل هيمنة النظام الاقتصادي الرأسمالي في العديد من الدول الأوربية منذ منصف القرن الثامن عشر، وقد ساعدت عدة عوامل على تطبيق أفكار كارل ماركس في الواقع منها:

- التفاوت الطبقي الذي صاحب تطور النظام الرأسمالي في ظل هيمنة الطبقة البرجوازية على وسائل الإنتاج واستفرادهم بالأرباح ومزايا تطور الإنتاج، على حساب طبقة العمال

التي لم تستفيد بنفس القدر من زيادة الإنتاج المصاحب للثورة الصناعية وظلت تعاني من الاستغلال وضعف الأجور؛

– نجاح الثروة البلشفية 1917م في روسيا والاتحاد السوفيتي لاحقا، وكان هدف الثورة الرئيسي هو انتزاع السلطة من أيدي الطبقة الأرستقراطية (الحكم القيصري)، وكان "فلاديمير لينين" (1870–1924) يرى أن النظام الاشتراكي والقضاء على الملكية الخاصة هما الطريق الأصلح لتحقيق العدالة الاجتماعية؛

– تداعيات أزمة الكساد العالمي لسنة 1929 واستفحال ظاهرة البطالة والآفات الاجتماعية في الدول الرأسمالية، حيث تطلب الأمر ضرورة تدخل الدولة لإصلاح المسار الاقتصادي و لمعالجة أسباب ومخلفات الأزمة، وبذلك التخلي عن الفكر الكلاسيكي والذي يند د بتدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبدأ الاهتمام بآراء المدارس الحمائية والتي تطل بتدخل الدولة لحماية مشروعاتها، بعد الحر ب العالمية الثانية ، انتشر تطبيق الفكر الاشتراكي في عدد من دول أوربا الشرقية وانتقل إلى الدول المستقلة في إفريقيا واسيا.

**ثانيا– مفهوم النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

الاشتراكية هي نقيض النظام الرأسمالي، وتشمل تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي من أجل تحسين حالة العمال والطبقات الفقيرة في المجتمع، وتعمل على سد حاجياتهم الأساسية وتوفير الخدمات المختلفة من الصحة والتعليم وغير ذلك.

**1– تعريف النظام الاقتصاد الاشتراكي:** هو ذلك النِّظام الَّذي يقوم على الملكيَّة الجماعيَّة لوسائل الإنتاج، وتحكم الدَّولة في إدارة، وتسيير، وممارسة النَّشاط الاقتصاديِّ من خلال التَّخطيط المركزيِّ، ويعتبر إشباع المتطلبات الاقتصادية والحاجات البشرية (قيمة الاستخدام) المحفز الرئيسي للإنتاج والنشاط الاقتصادي.

**2– أشكال النظام الاقتصادي الاشتراكي:**

**2-1- اشتراكية السوق:** هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج (دولة + جماعية) أما صنع القرار فهو غير مركزي ويتم تنسيقة عن طريق آلية السوق ويعتمد الحوافز المادية والمعنوية.

**2-2- الاشتراكية المخططة:** هي نظام اقتصادي يتميز بالملكية العامة لوسائل الإنتاج ويكون اتخاذ القرار مركزيا ويتم تنسيقة عن طريق الخطة المركزية ويستخدم كل من الحوافز المادية والمعنوية لتحفيز المشتركين في العملية الإنتاجية.

**3- مبادئ النظام الاقتصادي الاشتراكي:** يقوم النظام الاشتراكي، على عدة أسس ومبادئ رئيسية:

3-1- **الملكية الاجتماعية أو العامة لوسائل الإنتاج:** إن الأساس الأول الذي يرتكز عليه الاقتصاد الاشتراكي هو الملكية الجماعية لوسائل الإنتاج الموجودة في كافة فروع النشاط الاقتصادي، وإلغاء تملك الأفراد لها

3-2- **إشباع الحاجات المادية والمعنوية:** تتمثل في ضمان الإشباع الكامل للحاجات المادية والمعنوية المتزايدة على الدوام لكافة أفراد المجتمع، ويتم ذلك غالبا عن طريق تنمية مقدار الإنتاج وتحسين نوعيته باستمرار من خلال استخدام أكثر الفنون الإنتاجية تقدما وتطورا، ويعتبر هذا الهدف هو الحافز للنشاط الاقتصادي؛

3-3- **التخطيط والتسيير المركزي للاقتصاد( الاقتصاد الموجه):** تقوم النظرية الاشتراكية على رفض آلية السوق وكفاءتها في تحديد الأسعار حسب قانون العرض والطلب، لتحل محله آلية التخطيط المركزي والتوجيه المركزي، فتقوم الدولة بتحديد العرض للسلع والخدمات في المجتمع، وتحديد الأسعار، كما تقوم بالتخطيط لجميع القطاعات وتوزيع للمشاريع الاقتصادية على الأقاليم، ناهيك عن التخطيط لعملية التبادل والتوزيع والاستهلاك.

3-4- **توزيع الناتج الاجتماعي:** يتم توزيع الناتج الاجتماعي (الدخل الوطني) وفق لمبدأين هما:

– لكل حسب عمله: نصيب كل فرد يتحدد وفقا لمدى مساهمته الحقيقية في النشاط الاقتصادي، وأساس المساهمة الحقيقية هو العمل؛

– لكل حسب حاجته: ويعبر عن الدخل العيني أو الخدمات التي يجب أن تقدم لجميع أفراد المجتمع الاشتراكي، بصرف النظر عن قدراتهم وخبراتهم المتمايزة، وبصرف النظر عن مقدار ما ساهموا به في الإنتاج وتقدم المجتمع، ومن أهم صور هذه الخدمات التعليم والصحة والتأمين الاجتماعي وإعانات الأسر. (أسيا سعدان، ص53)

3-5- **تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي:** تحتكر الدولة كل القطاعات الإنتاجية والخدمية، كما تشرف على توزيع عوائد الدخل، والتبادل.

**ثالثا: عيوب النظام الاشتراكي**

تتمثل عيوب النظام الاقتصادي الاشتراكي في ما يلي (أسيا سعدان ص53-54)

-فقدان الحافز لدى أف ا رد المجتمع لسببين أحدهما عد السماح بالمكية الخاصة، وثانيهما عد السماح بالمشاركة في الأرباح، وهذان الأمران هما أهم دعامتان في الإنتاجية والتنمية؛

-انخفاض إنتاجية العامل حيث أن غياب الحافز يفقد العامل الدافع إلى بذل مجهود ورفع مستوى إنتاجيته؛

-ضعف الكفاءة في توظيف الموارد المتاحة لأن الإدارة هي الدولة، والذي يقوم بإدارة الموارد هي الفئة

الحاكمة في دولة النظام الاشتراكي بغض النظر عف كفاءتها.

-سيادة وانتشار البيروقراطية في كافة مؤسسات الدولة، وتعقيد الإجراءات وتطويلها.

-التفاوت بين أفراد المجتمع فقد عجز المجتمع الاشتراكي في تحقيق العدالة بين أفراده، حيث تحصل الفئة الأكثر قربا من الحكم على ميزات أكثر وأفضل.

## المحور السادس: أزمات النظام الرأسمالي (أزمة الكساد العظيم 1929)

**أولا- تعريف أزمة الكساد العالمي:**

**ثانيا- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929**

**1- عوامل زيادة العرض:**

**2- عوامل تراجع الطلب:**

**ثالثا: نتائج أزمة الكساد العالمي 1929**

**1- على المستوى الاقتصادي:**

**2 -على مستوى الفكر الاقتصادي**

**رابعا- معالجة أزمة الكساد 1929**

**1- خطة روزفلت لمعالجة الأزمة**

**2- أفكار كينز في معالجة الأزمة**

**أولا- تعريف أزمة الكساد العالمي:**

هي أزمة فائض في الإنتاج وكساد وتدهور الأسعار، ثم تدهورا كبير في الإنتاج العالمي لقلة الطلب عليه، بدأت في الولايات المتحدة الأمريكية من بورصة وول ستريت في أكتوبر 1929، بعرض بيع لقرابة 19 مليون سهم دفعة واحدة، وانهيار حاد في أسعار الأسهم إذا فقد مؤشر "دونجونز" 20 % من قيمته في ظرف شهر واحد و50% من قيمته في أربعة سنوات (1929-1933)، وخلال تلك الفترة انتقلت الأزمة إلى الدول الأوربية وباقي دول العالم، وأفلست العديد من الشركات وانتشرت البطالة، فانخفض الطلب على السلع والخدمات وانخفضت معه أسعارها، كذلك فشل المدينون فى الوفاء بإلتزماتهم فأحجم المقرضون عن تقديم الائتمان وانخفض بالتالي حجم الاستثمار وواجهت البنوك صعوبة فى تحصيل مستحقاتها.

**ثانيا- أسباب أزمة الكساد الكبير 1929**

ارتبطت أسباب أزمة الكساد بالظروف العالمية التي سادت حقبة ما بعد الحرب العالمية الأولى، والفكر الكلاسيكي الاقتصادي الذي كان سائد آنذاك (داودي ميمونة ص 80)، وترتبط بالأزمة بزيادة العرض في المقابل تراجع في الطلب:

**1- عوامل زيادة العرض:**

شهدت الفترة التي سبقت الكساد الكبير (1922-1929) توسعا في الإنتاج و التجارة، ليس فقط في والولايات المتحد الأمريكية و أوربا بل في العالم كله، ففي هذه الفترة ا ارتفع الإنتاج العالمي من المواد الغذائية و المواد ا لأولية بمقدار 11%، و السلع الصناعية بمقدار 26%، بالإضافة إلى التوسع في حجم التجارة الخارجية الذي وصل إلى 19%،(مومني ص78) ويرجع ذلك إلى عدة عوامل:

**1-1- تبني نظريات المدرسة الكلاسيكية:** التي ترى أن العرض هو الأساس وهو قادر على خلق طلبا مساويا له (قانون ساي للمنافذ) ما يؤدي إلى تسارع وتيرة الإنتاج؛

**1-2- الاستقرار السياسي:** أسهمت حالة الاستقرار وتراجع حدة التوتر السياسي الذي نتج عن الحرب العالمية الأولى أدى إلى استئناف العديد من الأنشطة الاقتصادية خاصة في أوربا كما تبنت الدول برامج لإعادة إعمار ومعالجة أثار الحرب؛

**1-3- نمو وتوسع الاقتصاد الأمريكي:** ويرجع الازدهار الذي عرفه الاقتصاد الأمريكي في تلك الفترة إلى عدة عوامل:

- استفادة من زيادة الطلب على السلع والخدمات أثناء الحرب العالمية الأولى ومولت كلا الطرفين المتحاربين، مستغلة توقف المصانع في أوربا وتحولها إلى الإنتاج الحربي؛
- استفادة الولايات المتحدة من التراكم التقني الصناعي في أرويا إذ أنه عند بداية الحرب تم تهريب كل المصانع إليها، جعلها تستفيد من تقدم التقنية الصناعية وتطوير مصانعها، بالإضافة إلى المصانع المكتسبة التي يتم تهريبها والتي تعد استثمارات متدنية التكلفة.
- عرف الاقتصاد الأمريكي ارتفاع في مردودية القطاع الفلاحي بسبب التوسع الكبير في اقتراض المزارعين لتلبية احتياجات أوربا أثناء الحرب وزيادة حجم الاستهلاك الداخلي ؛
- ارتفاع الطلب الداخلي بفعل زيادة وتحسن الدخل الفردي والتوسع في منح القروض.

**2- عوامل تراجع الطلب:**

**2-1- أزمة المواد الخام والمنتجات الزراعية:** وهذه الأزمة جاءت نتيجة تعافي الإنتاج الزراعي الأوربي، مما أدى إلى فائض في عرض منتجات الحقل وانخفاض أسعارها للنصف لعدة سنوات مما ولد انهيارا في القطاع الزراعي المستخدم لربع قوة العمل، وهذا بدوره أدى إلى انهيار حاد في الطلب على المنتجات الصناعية ومن ثم انخفاض الدخول والأسعار في القطاعات الاقتصادية الأخرى، مسبباً أزمة في التجارة الدولية سببها القطاع الزراعي الذي تمثل منتجاته (60%) من التجارة الدولية آنذاك.

**2-2- تراجع حركة التجارة الدولية:** بعد الحرب العالمية الأولى انتهى عصر الحرية الاقتصادية الذي ساد العالم لفترة طويلة قبل الحرب وبدأت الدول تقيد التجارة بألوان القيود , كما تخلت الدول قاعدة الذهب (والتي منحتها استقرار في أسعار صرف عملاتها وبالتالي

ساعدت على انتقال السلع والخدمات عبر الدول)، وبالقضاء على قاعدة الذهب تقلبت أسعار العملات في حدود واسعة اضطربت التجارة واختلت موازين المدفوعات.

**2-3- تراجع الطلب الأوربي:** لقد ساهم ارتفاع الطلب الأوربي على السلع والخدمات الأمريكية في ازدهار الاقتصاد الأمريكي لكن هذا الطلب تراجع بعد الحرب العالمية الأولى للأسباب التالية:

- تراكم الديون على عدد من الدول الصناعية في أوربا والتعويضات المفروضة على ألمانيا، وكانت اغلب هذه الديون تعود للولايات المتحدة، وتضاعفت ديون ألمانيا خلال الحرب 31 مرة، بريطانيا 11 مرة، فرنسا 6.5 مرة؛

- ارتفاع معدلات التضخم: في معظم الدول الأوربية، خاصة ألمانيا التي ضربها تضخم جامح، بسب ما قامت به جميع الدول بالتخلي عن قاعدة الذهب وزيادة كتلتها النقدية، واعتماد سياسة الإنفاق الحكومي التضخمي؛

- استئناف بعض الأنشطة الاقتصادية الإنتاجية في أوربا بعد توقف الحرب العالمية الأولى وتعويض جزء من الواردات الأوربية من أمريكا وبالتالي تكدست البضائع الأمريكية؛

2-4- **انهيار بورصة الأوراق المالية الأمريكية:** انهارت بورصة "وول ستريت" في نيويورك في أكتوبر 1929، بسبب ارتفاع عرض الأوراق المالية وعمل المستثمرين على التخلص من الأوراق المالية، بسبب تزعزع الثقة في قدرة السوق المالية على المحافظة على استمرار ارتفاع أسعار الأسهم الذي عرفته الفترة السابقة، فمع بداية انخفاض أسعار الأسهم أدى إلى إقبال المستثمرين على بيع الأسهم دون وجود من يشتريها،مما جعل العرض أعلى من الطلب، و تراكمت الديون على المستثمرين، كما أن البنوك حملت أعباء قروض كثير غير قابلة للسداد ،مما أدى إلى أغلاق 5000 بنك أمريكي. (داودي ميمونة ص 71)

**ثالثا: نتائج أزمة الكساد العالمي 1929**

**1- على المستوى الاقتصادي:**

**1-1- انخفاض الإنتاج وارتفاع معدلات البطالة:** ففي الولايات المتحدة الأمريكية تراجع الإنتاج الصناعي إلى النصف بين 1929 و1932، و بلغ عدد المتعطلين فيها أكثر من ثلث القوة العاملة.

- في ألمانيا و هي دولة صناعية رئيسية انخفض إنتاجها الصناعي ما يعادل 40% في الفترة من 1929 إلى 1932، و بلغ عدد المتعطلين فيها حوالي 30% من القوة العاملة.

- في فرنسا انخفض إنتاجها الصناعي بمقدار 30% في الفترة من 1929 إلى 1932، وارتفاع معدل البطالة إلى 20% في نفس الفترة.

-و كان وقع الكساد على الدول التي تنتج و تصدر مواد أ ولية و زراعية حاد جدا، و هذا لانخفاض أسعراها.

1-2- **تقلبات كبيرة في أسعار الصرف** : شهدت أزمة الكساد الكبير تقلبات هائلة في أسعار صرف العملات، ناتجة عن حرب العملات الأولى التي انطلقت عام 1921 م بتخفيض تنافسي لأسعار صرف العملات، ترافق هذا التنافس بسياسات حمائية قيدت التجارة الخارجية، وفي نفس الوقت تدهورت القدرة الشرائية لمعظم العملات بسبب تزايد العجز في الموازنة العامة، وموازين المدفوعات وانخفاض حجم الاحتياطات الذهبية الرسمية.

**1-3- انهيار قاعدة الذهب:** التقلبات الحادة في أسعار صرف العملات نتج عنه انهيار النظام الذهبي في معظم الدول، ففي انجلترا تم إيقاف قابلية إبدال النقود الورقية بالذهب ب1931 وقد نتج عن ذلك تدهور في قيمة الإسترليني وما تبعه من تدهور في قيمة العملات التي كانت مرتبطة به، وفي الولايات المتحدة تم إلغاء العمل بالنظام الذهبي عام 1933.

**2 -على مستوى الفكر الاقتصادي** : تمثلت أهم نتائج الأزمة في ظهور الفكر الكنزي 1936 ، حيث أن انتشرت مبادئ التدخل الحكومي في الشؤون الاقتصادية ، والتي جاءت

كنتيجة لفقدان الثقة تماما في كفاءة النظام الحر على تحقيق اكبر قدر من الإنتاج و العمالة، لذا أصبح على عاتق الحكومة أن تقوم بمجموعة من الوظائف التي لم تمرا سها من قبل ، فلم تعد وظائف الحكومة تقتصر على حماية الملكية و تحقيق العدالة و صد العدوان الخارجي بل أصبحت تتعداها إلى مجموعة من الوظائف الاقتصادية و الاجتماعية.

## رابعا- معالجة أزمة الكساد 1929

نشطت السياسات الاقتصادية من مختلف الدول لمواجهة آثار الأزمة ودفع عجلة النمو وتخفيض حدة البطالة وكان لتلك السياسات القومية صورا كثيرة سنتناول منها:

### 1- خطة روزفلت لمعالجة الأزمة:

تم تدبيرها في الولايات المتحدة الأمريكية في عهد الرئيس الأميركي "روزفلت "والتي نصت على ما يلي:

-تقديم الدولة للسيولة المالية للبنوك.

-تخفيض قيمة الدولار الأمريكي.

-تخفيض الفوائد على القروض المالية.

-دعم الدولة الفلاحين بهدف استرجاع أراضيهم المصادرة.

-وضع حد أدنى للأجور في القطاع الصناعي.

-تخفيض الرسوم الجمركية على الصادرات بهدف التخلص من فائض الإنتاج.

-التأمين على البطالة والتقاعد وتقديم المساعدات لدوي الاحتياجات الخاصة.

-تشييد السدود والجسور بهدف تشغيل العاطلين.

### 2- أفكار كينز في معالجة الأزمة:

ظهرت النظرية الكينزية والتي دعت إلى نبذ سياسة حرية التجارة وضرورة تدخل الدولة في الأنشطة الاقتصادية والإنفاق كما تمارس الادخار والاستهلاك وتكون لها سياسة نقدية مدروسة، وذلك لخلق الطلب الفعال باعتبار الطلب هو الذي يخلق العرض، فنقطة

البداية هي الطلب الكلي وليس العرض الكلي، فقد أثبتت أزمة الكساد على وجود خلل في النظريات الكلاسيكية التي تدعو إلى حرية التجارية وعدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والتوازن التلقائي.

## المحور السادس: مؤتمر بريتن وودز ومؤسسات نظام النقد الدولي

**أولا- مؤتمر بريتن وودز**

**1- التعريف بمؤتمر بريتن وودز**

**2 -أهداف مؤتمر بريتن وودز**

**ثانيا- مؤسسات بروتن وودز**

**1- صندوق النقد الدولي**

**2- البنك الدولي**

**ثالثا- انهيار نظام بريتن وودز**

وضع أساس النظام النقدي الدولي لما بعد الحرب العالمية الثانية في بريتن وودز في" نيوهامشر" في 1944بواسطة الولايات المتحدة الأمريكية والمملكة المتحدة، ويمكن أن يفهم على نحو أفضل باعتباره محاولة لمنع تكرار الظروف الفوضوية في التجارة الدولية والتمويل الدولي التي سادت بعد الحرب العالمية الأولى.

دعا النظام الجديد إلى إنشاء الصندوق النقدي الدولي لمراقبة إتباع الأقطار لمجموعة متفق عليها من القواعد في سلوكها المتعلقة بالتجارة الدولية والتحويل الدولي وكذلك لوضع تسهيلات افتراضيه للأقطار التي تواجه عجوز مؤقتة في ميزان المدفوعات، وقد استمر نظام برتن وودز حتى سنة 1971.

**أولا- مؤتمر بريتن وودز:**

**1- التعريف بمؤتمر بريتن وودز:**

انعقد مؤتمر" بريتن وودز "في 01 يوليو 1944 باجتماع 44 دولة في فندق بغابات"بريتن وودز" في ولاية " نيوهامشير" الأمريكية، وكان كل من الاقتصادي الأمريكي"هنري وايت" والاقتصادي البريطاني"جون مينارد كينز "مهندسا هذا المؤتمر والذي انعقد لإيجاد نظام اقتصادي عالمي جديد ينظم العلاقات الاقتصادية بين دول العالم.

-**المشروع البريطاني:** بقيادة "كينز" كانت تحاول فيه بريطانيا إنشاء بنك دولي يقوم بطرح عملة دولية أسماها "Bancor " حيث تقوم دول العالم بربط عملتها المحلية بها، ويديرها ، البنك محددا المعروض من النقود على المستوى العالمي.

-**المشروع الأمريكي:** بقيادة هينري وايت طرحت فيه الولايات المتحدة الأمريكية الدولار كعملة احتياطية مربوطة بالذهب، حيث يلتزم الفيدرالي الأمريكي بتحويل الدولارات إلى ذهب لأي بنك مركزي وفي أي وقت.

وبحكم تفوق الولايات المتحدة الأمريكية اقتصاديا وعسكريا على جميع الدول خاصة بعد الحرب العالمية الثانية، نجح المشروع الأمريكي وأصبح يسمى اتفاقية بريتن وودز

وأصبح من الممكن لأي دولة تحويل الدولار إلى ذهب بحسب الاتفاقية، ويحدد سعر صرف العملة المحلية لأي دولة بالدولار أو الذهب على أن يكون 35 دولارا لكل أونصة من الذهب.

**2 –أهداف مؤتمر بريتن وودز:**

حاول هذا المؤتمر تحقيق الأهداف التالية:

– ضمان حرية التحويل بين عملات الدول المختلفة، ووضع نظام لأسعار الصرف يمنع التقلبات العنيفة فيما بينها؛

–العمل على استقرار أسعار الصرف؛

–توفير السيولة الدولية بالنظر في موضوع الاحتياطات الدولية؛

–تحقيق التوازن في موازين مدفوعات الدول؛

–الإدارة الدولية للنظام النقدي العالمي الجديد عن طريق إنشاء مركز نقدي دولي سمي بصندوق النقد الدولي؛

–إزالة كافة المعوقات أمام التجارة الدولية؛

–إنشاء هيئة ثانية هي البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

**ثانيا– مؤسسات بروتن وودز:**

**1– صندوق النقد الدولي:**

بداء عمله في 9 مارس 9158 وكان عدد أعضائه 30 عضوا وكانت فترة الثلاثينات من القرن العشرين قد شهدت تقلبات عنيفة في أسعار صرف مختلف عملات الدول، والتي كان لها أثار سلبية على اقتصادياتها، فاشتدت عمليات المضاربة فكان هدف الصندوق هو تجنيب الدول عودة هذه التقلبات، وألزم الدول بإبلاغ الصندوق بسعر صرف عملاتها بالنسبة للدولار الأمريكي الذي اعتبر بمثابة سعر التعادل وحجر الأساس لاستقرار أسعار الصرف.

**1-1- وظائف الصندوق** :وتتمثل في:

- تحقيق الاستقرار لأسعار الصرف عبر إقامة نظام للمدفوعات متعدد الأطراف، أي جعل عملات الدول قابلة للتحويل لبعضها البعض، وإلغاء الرقابة والقيود على الصرف الذي يقف حاجزا في وجه نمو وتطور التجارة الخارجية؛

- تحرير التجارة العالمية :بهدف الخروج بها من مسالكها الثنائية وجعلها متعددة الأطراف.

- تحقيق المرونة في نظام أسعار الصرف عبر التخلص من عقبات نظام الذهب وضمان استقرار أسعار الصرف؛

- مساعدة الدول الأعضاء على إصلاح الخلل في موازين مدفوعاتها مع استحداث عملة حقوق السحب الخاصة؛

**1-2- موارد الصندوق:** اشتراكات الأعضاء في صندوق النقد الدولي وهذه الاشتراكات تكون مجمع الاحتياطات الدولية من الذهب والعملات الأجنبية، حيث تساهم كل دولة عضو بحصة معينة في رأسمال الصندوق إذ يتطلب من كل عضو الوفاء بحصة معينة من رأسمال الصندوق، والقيام بدفع 25% من حصته ذهبا أو دولارا ، ويدفع 75% من حصته بعملته الوطنية المقومة بالدولارات وخشية حصول انكماش في الدول الأعضاء فقد نصت اتفاقية" بروتين وودز" على الاحتفاظ بعملاتها الوطنية في بنوكها المركزية وتكون تحت تصرف صندوق النقد الدولي.

**2- البنك الدولي:**

يعتبر البنك اكبر مصدر تمويل في العالم ، يهدف إلى تقديم المساعدات المالية والفنية لبلدان العالم الثالث في جميع أنحاء العالم، وينصب محور تركيزه الرئيسي على أكثر الناس واشد البلدان فقرا، رسالته تحقيق عالم خال من الفقر، تأسس بتاريخ 19جويلية 9155بقرار من مؤتمر "بروتن وودز"، مقره الرئيسي في واشنطن ، وهو مؤسسة تعاونية تمثل البلدان المساهمة والبالغ عددها 188 بلدا، ويصبح البلد عضوا بمجرد توقيع اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

تشير عبارة البنك الدولي إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير، والمؤسسة الدولية للتنمية، في حين عبارة مجموعة البنك الدولي خمس مؤسسات وهي : البنك العالمي للإنشاء والتعمير، المؤسسة الدولية للتنمية، مؤسسة التمويل الدولية، المركز الدولي لتسوية منازعات الاستثمار، وهيئة ضمان الاستثمار متعدد الإطراف.

بموجب اتفاقية تأسيس البنك الدولي للإنشاء والتعمير، ينبغي على أي بلد يرغب في أن يصبح عضوا في البنك الدولي الانضمام أولا إلى صندوق النقد الدولي، كما أن الانضمام إلى المؤسسة الدولية للتنمية ومؤسسة التمويل الدولية، والوكالة الدولية لضمان الاستثمار مشروط بالانضمام إلى البنك الدولي للإنشاء والتعمير.

**2-1- مهام البنك الدولي:** بدأ البنك الدولي أعماله بالمساعدة في إعادة بناء أوربا بعد الحرب العالمية الثانية وهي الفكرة التي تبلورت خلال الحرب في مؤتمر بروتن وودز ، واستمرت جهود الاعمار موضع تركيز هام لعمل البنك وذلك في ظل الكوارث الطبيعية والطوارئ الإنسانية واحتياجات إعادة تأهيل فيما بعد النزاعات المسلحة في مختلف مناطق العالم.

قبل أن يتركز عمل البنك حول تخفيف حدة الفقر كهدف عام يشمل جميع أعماله، وتشمل مهام البنك ما يلي:

- تقديم المساعدات المالية لاعادة اعمار البنى التحتية التي دمرت من الحرب العالمية الثانية وخاصة في أوربا.
- العمل على تقديم التمويل الدولي طويل الأجل لمشاريع وبرامج التنمية وخاصة الدول النامية.
- مساعدة الدول النامية في تقليل الفقر وتوسيع عملية التنمية المستدامة.
- تشجيع حركة الاستثمارات الدولية من خلال تحفيز ودعم الاستثمارات الخاصة للمساهمة في تمويل المشاريع الإنتاجية.

– القيام بتقديم المشورة والمساعدات الفنية للدول الأعضاء لمساعدتها على تحقيق أفضل الحلول لمشاكلها المتعلقة بأهداف البنك واختيار المشروعات ذات الجودة الاقتصادية.

– العمل على تقوية البنية الأساسية للتنمية من خلال تمويل المشروعات الكبيرة ومنها السدود ومشاريع الري، محطات توليد الكهرباء، السكك الحديدية والطرق.

– القيام بتطوير أدوات التحليل الخاصة بدراسة الجدوى الاقتصادية للمشروعات وإصلاح البنية الاقتصادية التي تعمل فيها تلك المشروعات.

**2-2- موارد تمويل البنك:** تأتي موارد البنك من عدة مصادر أهمها: رأس المال المدفوع والإرباح المحتجزة والاقتراض (إصدار السندات) وقد يلجأ إلى استعمال رأس المال غير المدفوع بعد استنزاف كل المصادر السابقة.

**ثالثا- انهيار نظام بريتن وودز:**

إن الفائض المستمر في موازين التجارة الذي تمتعت به الدول الأوروبية مع نهاية الخمسينات وبدية والستينات، أدى بهذه الدول إلى طلب المقابل الذهبي، ومع تزايد القوة الاقتصادية لليابان على المسرح الدولي، وعدم رغبة الولايات المتحدة الأمريكية في فقدان احتياطاتها الذهبية، أعلن الرئيس الأمريكي **نيكسون** في خطاب شهير له عام 1971، وقف قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، ومنذ تلك اللحظة اختفى الأساس الذي استند إليه هذا النظام وألغيت آلية ثبات سعر صرف العملات تماما من الناحية العملية، وبدأت مرحلة جديدة هي مرحلة التعويم التي تعني ترك سعر صرف العملة يتحدد بحرية وفق آلية العرض والطلب في الأسواق.

ويمكن تلخيص أهم أسباب فشل وانهيار هذه الاتفاقية ربط الدولار بالذهب (قاعدة الذهب) إلى:

– عانى النظام من مشكل رئيسي وهو ارتكازه على عملة واحدة وهي الدولار وهذا يعني أن استقرار النظام ككل متوقف على استقرار الدولار فحدوث أي هزة فيه سوف تنعكس على النظام ككل؛

– لم يأخذ النظام النقدي الجديد في الحسبان تزايد أهمية العملات الأخرى كالين الياباني والعملات الأوروبية؛

– تتوقف الثقة بالدولار على الحالة التي يتحقق فيها التوازن في ميزان المدفوعات الأميركي، لأنه يؤدي إلى تثبيت حجم السيولة الدولية، ولكن عند حصول عجز في هذا الميزان فسوف يؤدي إلى توفير سيولة دولية كافية، ولكنه يؤدي إلى إهدار الثقة في العملة الوسيطة وتحويلها إلى ذهب.

## المحور الثامن: العولمة الاقتصادية

**أولا- تعريف العولمة الاقتصادية:**

**1- لغة**

**2- اصطلاحاً**

**ثانيا- أهداف العولمة:**

**ثالثا- خصائص العولمة الاقتصادية:**

**1- القطبية الاقتصادية:**

**2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل:**

**3- تقسيم جديد للعمل الدولي:**

**4- الثورة التكنولوجية:**

**5- تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:**

**6- الترتيبات الإقليمية الجديدة:**

**ثالثا- عوامل تعميق العولمة الاقتصادية:**

**رابعا- انعكاسات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي.**

**أولا- تعريف العولمة الاقتصادية:**

أصبح مصطلح العولمة متداولاً منذ بداية التسعينات، وأصبح علماً على الفترة الجديدة التي بدأت بتدمير جدار برلين عام 1989م وسقوط الاتحاد السوفييتي وتفككه، وانتهت بتغلّب النظام الرأسمالي الغربي على النظام الشيوعي، وانفراد الولايات المتحدة الأمريكية بقيادة العالم المعاصر والعولمة يقصد بها:

**1- لغة:**

العولمة على وزن فوعلة، وهذه الكلمة بهذه الصيغة الصرفية لم ترد في كلام العرب، والحاجة المعاصرة قد تفرض استعمالها، وهي تدل على تحويل الشيء إلى وضعية أخرى، ومعناها: وضع الشيء على مستوى العالم، وأصبحت الكلمة دارجة على ألسنة الكتاب والمفكرين في أنحاء الوطن العربي (الجابري ص135)

والعولمة ترجمة لكلمة "Mondialisation" الفرنسية، بمعنى جعل الشيء على مستوى عالمي، والكلمة الفرنسية المذكورة إنما هي ترجمة "Globalization" الإنجليزية التي ظهرت أولاً في الولايات المتحدة الأمريكية، بمعنى تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل الكل . فهي إذا مصطلح يعني جعل العالم عالمًا واحدًا، موجهًا توجيهًا واحدًا في إطار حضارة واحدة، ولذلك قد تسمى الكونية أو الكوكبة (عبد الجواد ص2)

ومن خلال المعنى اللغوي يمكننا أن نقول بأن العولمة إذا صدرت من بلد أو جماعة فإنها تعني: تعميم نمط من الأنماط التي تخص ذلك البلد أو تلك الجماعة، وجعله يشمل الجميع أي العالم كله (الجابري 136).

العولمة إذاً من حيث اللغة كلمة غريبة على اللغة العربية ويقصد منها عند الاستعمال -اليوم- تعميم الشيء وتوسيع دائرته ليشمل العالم كله.

**2- اصطلاحاً:**

فكلمة العولمة جديدة، وهي مصطلح حديث لم يدخل بعد في القواميس السياسية والاقتصادية.

و كلمة "العولمة" نسبة إلى العَالم –بفتح العين– أي الكون، وليس إلى العِلم –بكسر العين– لقد ظهرت العولمة أولاً كمصطلح في مجال التجارة والمال والاقتصاد، ثم أخذ يجري الحديث عنها بوصفها نظاماً أو نسقاً أو حالة ذات أبعاد متعددة، تتجاوز دائرة الاقتصاد، فتشمل إلى جانب ذلك المبادلات والاتصال والسياسة والفكر والتربية والاجتماع و الأيديولوجيا، وقد أطلق عليها بعض الكتاب والمفكرين "النظام العالمي الجديد" وربما يوحي هذا الإطلاق بأن اللفظة ذات مضامين سياسية بحتة، ولكن في الحقيقة تشمل مضامين سياسية واقتصادية وثقافية واجتماعية وتربوية (أبو زعرورة ص36)

يشير مصطلح العولمة إلى زيادة الاندماج الاقتصادي على مستوى العالم و ذلك نتيجة لزيادة نطاق عمليات تحرير التجارة في السلع و الخدمات و تحرير تدفقات رؤوس الأموال بين الدول ، كما يشير المصطلح إلى سهولة انتقال عنصر العمل و المعرفة الفنية و التكنولوجية عبر الحدود الدولية .

و إن كنا بصدد الكلام عن العولمة لاقتصادية ، أي محاولة الاقتصار في دراسة البعد الاقتصادي للعولمة ، فانه لا يعني إهمال الأبعاد الأخرى ،لأن العولمة هي تداخل واضح لأمور الاقتصاد و الاجتماع و السياسة و الثقافة و من هنا يمكن إدراج تعريف صندوق النقد الدولي لمفهوم العولمة بأنها تعبر عن التعاون الاقتصادي المتنامي لمجموع دول العالم و الذي يحتمه ازدياد حجم التعامل في السلع و الخدمات و تنوعها عبر الحدود بالإضافة إلى تدفق رؤوس الأموال الدولية و الانتشار المتسارع للتقنية في أرجاء العالم كله .

أما العولمة عند جلال صادق العظمة هي : "وصول نمط الإنتاج الرأسمالي عند منتصف هذا القرن تقريبا ،إلى نقطة الانتقال من عالمية دائرة التبادل و التوزيع و السوق و التجارة و التداول، إلى عالمية دائرة الإنتاج و إعادة الإنتاج ذاتها ،أي أن ظاهرة العولمة التي نشهدها هي بداية عولمة الإنتاج و الرأسمال الإنتاجي و قوى الإنتاج الرأسمالية ،و بالتالي علاقات الإنتاج الرأسمالية أيضا ، ونشرها في كل مكان مناسب وملائم خارج مجتمعات المركز الأصلي و دوله (تومي ص 24)

**ثانيا- أهداف العولمة:**

تم الترويج على أن العولمة تبشر و تهدف لتحقيق الازدهار الاقتصادي والتنمية والرفاهية لكل الأمم والعيش الرغيد للناس كلهم، والانتعاش ونشر التقنية الحديثة وتسهيل الحصول على المعلومات والأفكار عبر الاستفادة من الثورة المعلوماتية الحديثة، وإيجاد فرص للانطلاق للأسواق الخارجية، وتدفق الاستثمارات الأجنبية التي تتمتع بكفاءة عالية وبالتالي ينتعش الاقتصاد الوطني والقومي.

لكن واقع العلاقات الدولية الاقتصادية في ظل العولمة مع تنامي ظاهرة احتكارات الشركات الدولية و السياسات المشروطة الممارسة على دول العالم الثالث من طرف مؤسسات النظام الاقتصادي العالمي و تدهور شروط التبادل الدولي في غير صالح 5/4 سكان المعمورة جعل د.مهاتير محمد رئيس وزراء ماليزيا يحذر من العولمة في المجال الاقتصادي ويقول: "...إن منظمة التجارة العالمية تسمح للدول الغنية بابتلاع الدول الفقيرة...".

و بالتالي نسرد الأهداف الحقيقية للعولمة حسب وجهة نظر غالبية سكان المعمورة ،و منه تهدف عملية العولمة إلى تدويل النظام الاقتصادي الرأسمالي، حيث تم توحيد الكثير من أسواق الإنتاج والاستهلاك ، وتعميم هذا النظام بفرض مسالة الاندماج في الاقتصاد العالمي و التزاماته.

و بشكل آخر جاء هذا الطرح في المؤتمر الدولي الذي عقد في القاهرة يوم 2000/06/19 و ضم خمسة عشر دولة أفريقية وآسيوية من الدول النامية أكد المتحدثون فيه أن الاقتصاد العالمي الجديد هو لصالح فئة قليلة تزيدها غنى فوق غناها، على حساب الدول الكثيرة الفقيرة، وهو يدفع الدول النامية إلى مقبرة الفقر.و أن هدفه هو:

-إنهاء دور القطاع العام وإبعاد الدولة عن إدارة الاقتصاد الوطني تكريس فكرة انحسار سيادة و سلطة الدولة الوطنية في المجال الاقتصادي.

-عولمة الوحدات الاقتصادية وإلحاقها بالسوق الدولية لإدارتها مركزياً من الخارج.

- العمل على اختراق السوق النامية من قبل السوق الأجنبية.

- إدارة الاقتصاديات الوطنية وفق اعتبارات السوق العالمية بعيداً عن متطلبات التنمية الوطنية.

-العمل على إعادة هيكلة بلدان العالم النامي في ضوء التكتلات الدولية.

**ثالثا- خصائص العولمة الاقتصادية:**

عند التأمل في المرحلة الحالية، يجد المرء أن النظام الاقتصادي العالمي الحالي له من المعالم و الخصائص مما يميزه عن المراحل السابقة. و إن كانت بعضها استمدت جذورها من الماضي.

فالنظام الاقتصادي العالمي في مرحلة العولمة يتسم :

**1- القطبية الاقتصادية:** يختلف النظام الاقتصادي العالمي الجديد مع بداية التسعينات عن تلك الترتيبات والأوضاع الاقتصادية الدولية السابقة لهذا التاريخ حيث انهارت القوى الشيوعية، و أصبح هناك نوع من الانفراد بالقمة القطبية الاقتصادية الواحدة، أي سيادة نموذج اقتصاد وآليات السوق بانتصار المعسكر الرأسمالي، و بالتالي فإن هذه المرحلة تغلب عليها إيديولوجية اقتصاد السوق و الحرية الاقتصادية و التخلي تدريجيا عن اقتصاد التخطيط. (حشماوي ص77)

إلا أن الانفراد بالقمة القطبية الواحدة لا تعني عدم وجود صراع على تلك القمة من الدول الرأسمالية المتقدمة ذاتها، فهناك أقطاب ثلاثة هي الولايات المتحدة الأمريكية و أوروبا و اليابان متوحدة فيما بينها و متجانسة من حيث التوجه الاقتصادي الليبرالي و تتبع منهج الاعتماد المتبادل في إطار علاقاتها الاقتصادية مع قبول مبدأ الصراع و التنافس في علاقاته التجارية و الاقتصادية من اجل اقتسام و دخول أسواق العالم الثالث. و لكنها تترتب

بحيث تقف الولايات المتحدة الأمريكية منفردة على قمة الهرم تتلوها كل من أوروبا و اليابان و خاصة مع و بداية القرن الحادي والعشرين(السيد سعيد ص 51)

و يتوقف استمرار ذلك الوضع على العديد من العوامل المستقبلية التي تعكس طموحات كل من الاتحاد الأوروبي و اليابان في التربع على القمة الهرمية، وإدارة و قيادة النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

**2- الاعتماد الاقتصادي المتبادل:** يتجه النظام الاقتصادي العالمي الجديد في ذلك إلى إسقاط حاجز المسافات بين الدول و القارات مع ما يعنيه من تزايد احتمالات و إمكانيات التأثير و التأثر المتبادلين، و إيجاد نوع جديد من تقسيم العمل الدولي الذي يتم بمقتضاه توزيع العملية الإنتاجية الصناعية بين أكثر من دولة بحيث يتم تصنيع مكونات أي منتج نهائي في أكثر من مكان واحد، و تشير هذه الاتجاهات إلى تغير موازين القوة الاقتصادية و هناك معايير جديدة تطرحها هذه القوة تتلخص في السعي إلى اكتساب الميزة التنافسية للأمم في التسعينات، في إطار اتجاه لأطراف الاقتصاد العالمي إلى التنافسية، بالتالي لم تعد الركيزة الأساسية للقوة و القدرة الاقتصادية هي الموارد الطبيعية، بل أصبحت الركيزة الأساسية في ذلك في امتلاك الميزة أو القدرة التنافسية في المجال الدولي، و التي تدور حول التكلفة و السعر و الإنتاجية والجودة و هو ما عمق الاتجاه نحو الاعتماد المتبادل. (حشماوي ص78)

**3- تقسيم جديد للعمل الدولي:** اتسم النظام الاقتصادي العالمي الجديد بظهور أنماط جديدة لتقسيم العمل لم تكن معروفة، حيث كانت الصورة التقليدية لتقسيم العمل الدولي تتمثل في تخصص بعض البلاد في المواد الأولية و التعدينية و السلع الغذائية و تخصص بلاد أخرى في المنتجات الصناعية، و كان الافتراض أن البلاد النامية تتمتع بميزة نسبية في النوع الأول بينما تتمتع البلاد المتقدمة بميزة نسبية في السلع الصناعية.

و قد أثبتت التجربة أن هذا التقسيم لم يعد يتفق مع الواقع و المسألة هنا ليست مجرد تحول الميزات النسبية في السلع الصناعية إلى بعض البلاد النامية، إنما ما أحدثته

الثورة التكنولوجية من إتاحة إمكانيات جديدة للتخصص، و يرجع ذلك إلى تعدد الأنواع من السلعة الواحدة، حيث لم يعد هناك نوع واحد من السيارات أو أجهزة الراديو أو التليفزيون أو الحاسب الآلي، و إنما هناك أنواع متعددة و ما يحتاجه نوع منها من حيث ظروف الإنتاج قد يختلف عما يحتاجه الآخر، و من هنا ظهر تقسيم العمل بين البلاد المختلفة في نفس السلعة، و أصبح من المألوف، بل الغالب بالنسبة لعدد كبير من السلع الاستهلاكية المعمرة و الآلات و المعدات، أن تظهر نفس السلعة في قائمة الصادرات و الواردات لنفس البلد. و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل الصناعة الواحدة intra–industries، بل أصبح من المألوف أن يتجزأ إنتاج السلعة الواحدة بين عدد من البلاد بحيث يتخصص كل بلد في جزء أو أكثر منها، و هذا ما يعرف بتقسيم العمل داخل السلعة الواحد intra – firme و قد أصبح هذا النوع من التخصص من أهم مظاهر تقسيم العمل بين البلاد الصناعية و بعضها البعض، و كذلك في حالات متزايدة بين البلاد الصناعية و النامية (النجار ص15) .

و بالتالي أصبحت قرارات الإنتاج و الاستثمار تتخذ من منظور عالمي، و وفقا لاعتبارات الرشادة الاقتصادية فيما يتعلق بالتكلفة و العائد، بل و أصبحت هناك فرصة أمام الكثير من الدول النامية لاختراق السوق العالمية في الكثير من المنتجات، حيث تتيح الأنماط الجديدة لتقسيم العمل الدولي لتلك الدول اكتساب مزايا تنافسية في دائرة واسعة من السلع، و لعل تجربة النمور الأسيوية في جنوب شرق آسيا خير شاهد على ذلك.

**4– الثورة التكنولوجية:** يشهد العالم حاليا ثورة عالمية جديدة في المعلومات و المعلوماتية و الاتصالات والمواصلات و التكنولوجية كثيفة المعرفة، هذه الثورة عمقت عولمة جميع جوانب الحياة الاقتصادية من حركة السلع و رؤوس الأموال و الخدمات و اليد العاملة المؤهلة (الأدمغة). و أصبحت لهذه الثورة التكنولوجية و بالخصوص في جانبها المعلوماتي دورا محوريا في تشكيل النظام الاقتصادي العالمي الجديد.

**5– تزايد دور الشركات متعددة الجنسيات:** أصبحت هذه الشركات عالمية النشاط، و عابرة للقارات أو القوميات. من إحدى السمات الأساسية للنظام الاقتصادي العالمي الجديد، من

خلال ما يصاحب نشاطها في شكل استثمارات مباشرة، من نقل التكنولوجيا، و الخبرات التسويقية والإدارية. و تأكيد العولمة في كافة المستويات الاقتصادية.

و من ناحية أخرى يلاحظ أن هناك العديد من المؤشرات الأخرى الدالة على تعاظم دور الشركات المتعدية الجنسيات و العالمية النشاط أيضا، في تشكيل و تكوين و أداء الاقتصاد العالمي الجديد.

**6- الترتيبات الإقليمية الجديدة:** لعل وجود ترتيبات جديدة في اتجاه تكوين التكتلات الاقتصادية و تعميق المصالح الاقتصادية المشتركة المكونة لهذه الترتيبات الإقليمية ، و ربطها بالترتيبات الاقتصادية العالمية التي تشكل أو تشكلت هي من أهم الخصائص للنظام الاقتصادي العالمي الجديد.حيث أصبحت هذه الترتيبات الإقليمية الجديدة المحرك الفعال على كافة الأصعدة خاصة منها الاقتصادية وعليه صار لزاما على كافة الدول الدخول في هذه المعادلة الدولية الجديدة و المتنامية في ظل العولمة الاقتصادية.

**ثالثا- عوامل تعميق العولمة الاقتصادية:**

العولمة باعتبارها واقع اقتصادي اجتماعي وتقني تعمق منذ نهاية الثمانينات بسبب مجموعة من العوامل نذكر منها :

- تظافر مجموعة من الأحداث التي عملت على تغيير الخريطة السياسية والتجارية الدولية والمتمثلة في انهيار الكتلة الشرقية بنموذجها السياسي والاقتصادي والقانوني وعلاقتها الدولية.
- هيمنة أيديولوجية اللبرالية واقتصاد السوق والمؤسسات المالية والتجارية.
- زيادة دمج الاقتصاديات الوطنية في الاقتصاد الدولي على أسس لبرالية.
- ظهور التكتلات الاقتصادية الدولية التي أصبح معها العالم ينتظم حول ثلاثة أقطاب: أولها أوربا التي تعمل بوثيرة سريعة على بناء قارة جديدة " أوربا القران الواحد والعشرين " وثانيها " أمريكا الشمالية " حيث يتشكل فضاء اقتصادي هائل قائم على قاعدة التبادل الحر

وثالثها " الفضاء الأسيوي " الذي برز فيه عمالقة جدد في الاقتصاد العالمي ويقوم الآن ببناء سوق عملاقة تتكون من اليابان قائدة القاطرة ومن الصين باعتبارها طاقة اقتصادية صاعدة و كذلك كوريا الجنوبية.

– انخراط قوى عظمى في منظومة اللبرالية الاقتصادية رغم احتفاظها بنموذجها السياسي ونعني بها الصين الشعبية.

– التطور السريع في تقنيات التواصل والإعلام ووسائل المواصلات.

– نقل القواعد اللبرالية للدول الرأسمالية وتعميمها على مختلف الدول عبر المؤسسات الدولية ولاسيما المؤسسات المالية الدولية والمنظمة العالمية للتجارة التي حلت محلها لتقوم بضبط حركة وإيقاع التجارة العالمية وتشجيع الحرية التجارية وإزالة الحواجز الجمركية.

– ظهور المنظمات الدولية والإقليمية حكومية وغير حكومية التي تعمل في أنشطة متعددة على نطاق لم يسبق للمجتمع الدولي أن شهده في أية مرحلة سابقة ولم تعد معها الدولة هي القوة الوحيدة التي تصدر القرارات في العلاقات الدولية، كما أن هذه المنظمات الدولية تهدف تخفيف التوترات وتعميق مجالات التعاون بين الدول وتنظيم شؤون المجتمع الدولي.

– تشجيع تنقل رؤوس الأموال من بورصة مالية إلى أخرى خلال فترة وجيزة لا تتعدى الثانية وذلك في إطار البحث عن أحسن توظيف وأعلى نسبة من الربح. فقد أدت ثورة المعلومات والاتصالات من ناحية والحاجة إلى غزو الأسواق من ناحية أخرى إلى " ثورة مالية " لا تقل أهمية عن الثورة الصناعية في مراحلها الأولى.

– ظهور الشركات المتعددة الجنسيات والعابرة للقارات كقوة اقتصادية رئيسية تمتلك قدرات تنظيمية ومادية وتقنية وإيديولوجية تؤهلها لإدارة العالم كوحدة مترابطة وتمهد لإلغاء دور الدولة. فهي قائمة في الأساس على فكرة تحويل العالم إلى سوق واحدة وتدويل المجتمع الإنساني والتخطيط المركزي للإنتاج والاستهلاك العالمي.

**رابعا– انعكاسات العولمة الاقتصادية على النظام الاقتصادي الدولي.**

1- عجلت العولمة الاقتصادية بانهيار قانون التنمية الدولي الذي تأسس في إطار النهوض بالبشرية ودعم الإنسانية، فمؤسسات التنمية الدولية التابعة للأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، حتى وان لم تلغ فإنها لم تعد تعمل في إطار نظام اقتصادي إنساني، وإنما بدأت هي بدورها تخضع لنظام السوق. فالإصلاحات الاقتصادية التي نادت بها مؤسسات العولمة القائمة على اقتصاد السوق، أضعفت إلى حد كبير المؤسسات التي تحملت في السابق خدمة الرفاه الإنساني (عطية ص133) .

كذلك فإن العلاقات التنموية الاقتصادية في إطار الأمم المتحدة كانت تعالج في نطاق المعالجة الجماعية، بمعنى النظر إلى مشكلة التنمية عن طريق تقسيم الدول إلى مجموعات على أساس مستوى تقدم الدول لا على أساس الاعتبارات المصلحية للدول المتقدمة كما هو عليه الحال الآن في إطار العولمة. فنظام التنمية كان يقوم على موضوعية أنشطة التنمية الدولية، لا على انتقائية من حيث الدول أو الأنشطة.

2- انحسار دور المجلس الاقتصادي و الاجتماعي في ظل العولمة الاقتصادية: فالأمم المتحدة تتوفر فيها أغلبية ساحقة لدول العالم الثالث ساهمت بفعل هذه الأغلبية في إرساء قواعد دولية لإدارة التنمية . أما اليوم فان العولمة ومؤسساتها تعمل بآلية الدول الغنية من اجل زيادة غناء هذه الدول.

3- خلق نظام اقتصادي عالمي جديد: أكدت دول العالم الثالث وناضلت من اجل" النظام الاقتصادي العالمي الجديد" و تحقق ذلك في القرار رقم 3201 الصادر عن الجمعية العامة للأمم المتحدة سنة 1974 القائم على العدالة والمساواة والاستقلالية والتعاون والمصالح المشتركة بين جميع الدول (بدر الدين ص74). هذه المساواة في السيادة التي تمنح للدول الحق في السيطرة على ثرواتها وضبط أنشطتها الاقتصادية على أراضيها.

لكن الغريب في هذه المسالة انه فعلا تأسس نظام اقتصادي عالمي جديد في ظل العولمة الاقتصادية يقوم على نقيض ما ناضلت من اجله الدول النامية، فكل ما حققته هذه الأخيرة بقي حبيس التزامات الدول الرأسمالية المتقدمة بالتنفيذ. و هكذا لما أصبحت الظروف

العالمية مواتية بزوال المعسكر الشرقي و تكريس الأحادية القطبية على النظام العالمي كان من المسلم به بسط و تعميم أطروحات و توجهات النظام الرأسمالي المنتصر على الحياة الاقتصادية الدولية و عليه دخل العالم في مرحلة النظام الاقتصادي العالمي الجديد –نظام اقتصادي معولم– نظام اقتصادي عالمي جديد ، يقوم على أساس نمو التجارة العالمية بمعدلات مضاعفة تتجاوز معدلات النمو في الناتج القومي المحلي في الكثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ، وخضوع كافة المبادلات الدولية لقواعد واليات السوق ، وظهور التكتلات الاقتصادية والأسواق الاقتصادية الضخمة مثل:(السوق الأوروبية المشتركة) والقوى الاقتصادية العملاقة في جنوب شرقي آسيا (اليابان والصين) واندماج الاقتصاد السوفيتي واقتصاديات دول الكتلة الاشتراكية (سابقا) في اقتصاد السوق الدولي ، وفي إطار هذه العلاقة الجديدة تقوم الشركات متعددة الجنسية بربط هذه الاقتصاديات والأسواق والتكتلات بشبكة من المبادلات وتمثل عناصر الاتصال والتنسيق في التجارة العالمية.

## المحور التاسع: التكتلات الاقتصادية

**أولا- مفهوم التكامل الاقتصادي**

**ثانيا- أسباب اللجوء إلى التكتلات الإقليمية**

**ثالثا- أهمية التكامل الإقليمي**

**رابعا- أشكال التكامل الاقتصادي**

**خامسا- مزايا التكتلات الاقتصادية**

**سادسا- تكاليف التكامل الاقتصادي الإقليمي**

**سابعا- أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم**

**أولا- مفهوم التكامل الاقتصادي:**

إن عبارة التكامل الاقتصادي قد فسرت بأشكال مختلفة فبعض المؤلفين يدخلون التكامل الاجتماعي ضمن هذا المفهوم ويذهب آخرون إلى تفريغ أشكال مختلفة من التعاون الدولي وجعله تحت هذا العنوان وجاء من يعرض أيضا أن مجرد وجود العلاقات التجارية بين الأقطار المستقلة يعد علامة على التكامل الاقتصادي، ومع ذلك فإن الاصطلاح يستخدم عادة للدلالة على ذلك الصنف من الترتيبات التي بموجبها ترفع الحواجز التجارية الاصطناعية كالتعريفة بين الاقتصاديات المتكاملة.

فالتكامل الاقتصادي هو اصطلاح عام يغطي عدة أصناف من الترتيبات التي بمقتضاها يتفق قطران أو أكثر على تقريب وتوثيق أوضاعهم الاقتصادية بعضهم من البعض الآخر، وجميع هذه الترتيبات لها سمة مشتركة وهي أنها تستخدم التعريفة لتميز سلعها إزاء السلع التي تنتجها الأقطار غير المنضمة إلى الاتفاق.

يعرف B.Balassa التكامل الاقتصادي بوصفه عملية وبوصفه حالة تجارية فإذا اعتبرناه عملية فهو يشمل الإجراءات الهادفة إلى إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية المتعلقة بالدول المختلفة وإذا اعتبرناه حالة تجارية فيمكن شرحه بانعدام مختلف أشكال التمييز بين الاقتصاديات القطرية و في هذا التعريف يميز بين التكامل والتعاون والفرق بينهما كمي ونوعي، فالتعاون يشمل الأفعال الهادفة إلى تقليل التمييز في حين أن عملية التكامل الاقتصادي تشمل الإجراءات التي تفضي إلى إلغاء بعض أشكال التمييز، وعلى سبيل المثال تعد الاتفاقيات الدولية حول السياسات التجارية مرتبطة بمجال التعاون الدولي،في حين أن إزالة الحواجز التجارية يعد عملا متعلقا بالتكامل الاقتصادي،وهكذا يتبين أن السمة الأساسية للتكامل الاقتصادي هي إلغاء التمييز ضمن منطقة معينة (فرنسيس ص 226).

كما يرىB.Balassa مفهوم التكامل الاقتصادي أكثر تحديدا، إذ يرى أنه من الممكن تحقيق التكامل الإقليمي بسهولة أكثر في ظل التكامل الدولي، ومن ثم فإنه يستبعد

من تعريفه للتكامل الاقتصادي التكامل الاجتماعي والذي يشمل المساواة في مكافأة عناصر الإنتاج.

أن جوهر التكامل الاقتصادي هو إزالة العقبات التي تحول دون انتقال الأيدي العاملة، رأس المال والمنتجات بوصفها شروطا ضرورية لإحراز التكامل الكامل الذي يتطلب أيضا إقامة مؤسسات واتباع سياسات مشتركة من شأنها أن تؤمن استمرار عدم التمييز (عبد الرحيم ص44)

يمكن القول بأن التكامل الاقتصادي عبارة عن جميع الإجراءات التي تتفق عليها دولتان أو أكثر، لإزالة القيود على حركة التجارة الدولية وعناصر الإنتاج فيما بينها والتنسيق بين مختلف سياساتها الاقتصادية بغرض تحقيق معدلات نمو مرتفعة.

**ثانيا- أسباب اللجوء إلى التكتلات الإقليمية:**

بصفة عامة هناك عدة أسباب ومبررات تدفع الدول لتفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نذكر منها ثلاثة أسباب أساسية:

**1- وجود روابط تاريخية قوية بين شعوب المجموعة والقرب الجغرافي:**

إن التقارب الجغرافي يعد واحدا من أهم المقومات الضرورية لقيام أي مجتمع إقليمي . ذلك أن المصالح المشتركة والروابط الثقافية بين دول الإقليم الواحد يجعل المنظمة الإقليمية أقدر على المساهمة في حل مشاكل المنطقة نظرا لمعرفتها العميقة بمواقف الأطراف، لكن هذا التجاور الجغرافي لا يكفي وحده لتكوين تنظيم إقليمي إنما لابد من توافر روابط قومية معينة بين شعوب هذه الدول.

**2- العامل السياسي:**

بالإضافة إلى الروابط السابقة نجد البعد السياسي الذي له وزن هام كدافع لقيام هذه التجمعات الإقليمية وتشكيلها ،حيث تتجسد رغبة هذه الدول في تجميع قواها ليكون لها وزنها وثقلها في تسيير الأحداث العالمية وتتضح أهمية هذا البعد السياسي من خلال التجربة

الأوروبية، فقد أدركت بعض دول أوروبا الغربية بعد الحرب العالمية الثانية وفي ظل سيطرة كل من الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفياتي – سابقا – أنها لن تستطيع المحافظة على استقلاليتها تطورها إذا بقيت منفردة ولا أن تؤثر على سير الأحداث في العالم بما في ذلك ضمانات رفاهية شعوبها الأوروبية نفسها، وبالتالي اتجه التفكير إلى أهمية الوحدة كسلاح لإعادة السلام وإغلاق باب الصراعات لمواجهة التغيرات المتسارعة عالميا، ومن هنا تظهر أهمية الدور الذي يلعبه العامل السياسي كحافز يدفع الأقطار المختلفة إلى تكوين تجمعات إقليمية فيما بينها كوسيلة لدعم استقلالها السياسي ولزيادة قواها التفاوضية ودعمها لأن ضعف المركز التنافسي والتفاوضي للدول في مجالات المعاملات وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية ومؤسسية ينتج عنه ضعف المناعة في مقاومة آثار التقلبات العالمية.

**3- العامل الاقتصادي:**

هناك من العوامل ذات الطبيعة الاقتصادية ما يمكن أن يؤثر على اتجاه الدول المختلفة نحو تفضيل مشروعات التكامل الإقليمي نظرا للرغبة القوية لهذه الدول في التصنيع، (حسين ص13) ففي حقيقة الأمر هناك مزايا عديدة للتكامل الإقليمي بالنسبة لعملية التصنيع فكل بلد يستفيد من توسيع السوق أمام منتجاته الصناعية بسبب إزالة القيود والعوائق على حركة دخولها إلى الدول الأخرى في التكتل فنجد أن ضعف نطاق الأسواق المحلية في الدول النامية 11 يعرقل فرص قيام المشروعات الحديثة في كافة مجالات النشاطات الاقتصادية كصناعات المنتجات المعدنية الأساسية والبتروكيماويات وصناعة السيارات والحاسب الآلي والتي تتطلب نفقات هائلة في مجال البحث والتطوير، ورؤوس أموال كبيرة وكفاءات علمية وفنية وتكنولوجية لإنشائها و إدارتها .وهذا ما تفتقر إليه الدول النامية بالإضافة إلى ضعف مركزها التنافسي لأنها تعتمد في صادراتها بالدرجة الأولى على المواد الأولية سواء كانت زراعية أو تعدينية، وتستورد معظم مستلزمات الإنتاج والآلات والمعدات من الدول الصناعية مما أدى إلى اتباع سياسات اقتصادية خاصة مثل سياسة

إحلال الواردات أو التصدير من أجل الاستيراد بدلا من أن يكون التصدير هدفه الأساسي هو تصريف المنتجات.

إن الأخذ بصورة أو أخرى من صور التكامل الاقتصادي سوف يساهم إلى حد كبير في التغلب على معظم هذه العقبات، وبما أننا نتحدث عن تزايد الاتجاه نحو الإقليمية على صعيد الدول المتقدمة والنامية على حد سواء – بل وبينهما أحيانا – فيمكن القول أن أسباب أو مبررات التكامل الاقتصادي تختلف من هذه إلى أخرى ،فتسعى الدول الصناعية إلى الاستفادة من عوائد الكفاءة الناتجة عن إزالة العوائق المفروضة على الأنشطة الاقتصادية، حيث تتسم الهياكل الصناعية لهذه الدول بالاستقرار لعقود طويلة حتى تمثل ميزة أساسية لهيكل الاقتصاد، وعليه فإن تغيير هذه الهياكل استجابة للتكتل وبرامجه يكون له أثر إيجابي على الأداء الاقتصادي بوجه عام ويكسبه المزيد من الديناميكية والفاعلية، فإذا ما أدت هذه الكفاءة المرجوة من التكتل إلى زيادة الناتج و الادخار الذي يؤدي بدوره إلى زيادة النمو الاقتصادي فإن ذلك يجعل من التكامل أمرا إيجابيا واختيارا مناسبا للمستقبل.

أما بالنسبة للدول النامية فهي عادة لا تحقق هذه المكاسب بنفس القدر من الفاعلية والديناميكية الاقتصادية التي يفرزها التكامل، كما أن عوائد الكفاءة ليست في حجم الدول الصناعية ذلك لأن الهياكل الصناعية في الدول النامية هياكل صغيرة بالنسبة لحجم الاقتصاد .

**ثالثا– أهمية التكامل الإقليمي:**

تكتسي التكتلات الاقتصادية الإقليمية أهمية بالغة في عالمنا المعاصر، لأنها تمكن تحقيق الكثير من المكاسب فالتكتل ليس هدفا في حد ذاته إنما هو عبارة عن وسيلة لتحقيق أهداف مختلفة نذكر من بينها سبعة تعتبر أساسية:

1– الأثر الإنتاجي للتكامل والذي أشار إليه فاينر" **J.Viner** " بأنه أثر خلق التجارة ومفاده أن زيادة رفاهية الدول الأعضاء تأتي كنتيجة طبيعية لزيادة إنتاج المشروعات ذات الكفاءة العالية على حساب المشروعات الأقل كفاءة.

2-الأثر الاستهلاكي للتكامل الاقتصادي، حيث يؤدي التكامل الاقتصادي إلى زيادة رفاهية المستهلكين عن طريق إحلال السلع رخيصة الثمن محل السلع مرتفعة الثمن وزيادة عدد السلع المتاحة مع تحسين جودتها.

3-يساهم التكامل لاقتصادي في زيادة معدلات التبادل التجاري للدول الأعضاء، كما يؤدي إلى زيادة القوة التفاوضية لأنه كلما زاد عدد الأعضاء كلما كانت هناك قوة تفاوضية أفضل مع الدول الأخرى ومن ثم فإن حجم تجارتها مع العالم الخارجي سيكون في وضع أفضل، أي أن التكامل الاقتصادي يحسن معدل التبادل التجاري.

4- تظهر أهمية التكتل الاقتصادي من خلال تحقيق الوفورات الاقتصادية نتيجة اتساع نطاق السوق الذي يؤدي إلى زيادة الطلب على منتجات المشروعات ذات المرونة الموجبة مما يمكن بدوره هذه المشروعات من استغلال أكبر طاقة إنتاجية ممكنة، ومن ثم يؤدي إلى زيادة الرفاهية الاقتصادية.

5- تحقيق الوفورات الخارجية نتيجة انتقال عناصر الإنتاج بحرية ودون قيود بين دول المجموعة، مما يؤدي إلى انخفاض التكاليف لمعظم المشروعات نتيجة الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة، وتعتبر هذه الوفورات من أهم المكاسب التي تعظم أهمية التكتل الاقتصادي.

6- يساعد التكامل الاقتصادي على زيادة المنافسة بين مختلف المشروعات القائمة ومختلف عناصر الإنتاج في الدول الأعضاء، الأمر الذي يؤدي إلى انسحاب المنتجين ذوي الكفاءة الأقل وبالتالي الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية وزيادة رفاهية المستهلكين.

7-يعمل التكامل الاقتصادي على زيادة معدلات النمو الاقتصادي للدول الأعضاء وذلك كنتيجة طبيعية لزيادة حجم الاستثمارات واختيار أفضل المواقع لها بعدما أصبح في الإمكان إنشاء مشروعات وفق معايير اقتصادية وليس بصورة عشوائية، علاوة على تشجيع الاستثمارات الأجنبية.كما تبرز أهمية التكامل الاقتصادي في زيادة وتشجيع حجم التجارة بين الدول وذلك نتيجة إلغاء القيود المختلفة سواء كانت جمركية أو إدارية أو أي معوقات أخرى،

علاوة على أن التكامل الاقتصادي يحد الدول الأعضاء من التغيرات الفجائية في سياساتها التجارية.

**رابعا- أشكال التكامل الاقتصادي:**

توجد عدة أنواع أو مستويات للتكامل الاقتصادي بدءا بالترتيبات المرنة مثل التفضيل الخاص بمنطقة دول الكومنوولث، إلى الاندماج الاقتصادي التام، وحسب النظرية النيوكلاسيكية التي ترى أن اندماج الأسواق لابد وأن يكون تدريجيا فإن أشكال التكامل تتمثل في الآتي:

**1- منطقة التجارة الحرة:**

وهي منطقة تقوم فيها الدول الأعضاء بإزالة العوائق التجارية بينها ولكنها تترك الحرية لكل بلد عضو في أن يفرض سياسته التجارية الخاصة به بالنسبة إلى الدول الأخرى، وبذلك يوافق

الأعضاء على قواعد المنشأ التي تقر أنه إذا كانت السلعة مصنعة في بلد عضو فإنها تمر عبر حدودهم بدون رسوم جمركية أما إذا كانت مستوردة من خارج منطقة التجارة الحرة فإنها تخضع لرسوم جمركية عندما تعبر الحدود داخل منطقة التجارة الحرة، (كامل ص195) وتعرف مناطق التجارة الحرة بأنها اتحاد جمركي ناقص فهي تشبهه من حيث كونها تعمل على إلغاء القيود الجمركية الداخلية بين دول المنطقة الحرة وتختلف عنه في كون أعضائها غير ملزمين بتوحيد رسومهم الجمركية الخارجية بل تحتفظ كل منها برسومها الخاصة واستقلالها الجمركي بالنسبة للغير، وتعتبر منطقة التجارة الحرة أساس لإقامة تجمع اقتصادي يساهم في دعم القدرة التنافسية للدول الأعضاء في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى كما تهدف إلى دفع عجلة التنمية، وذلك من خلال السماح بحرية انتقال السلع والخدمات داخل المنطقة بلا قيود مما يؤدي إلى الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية في هذه الدول بالإضافة إلى مساهمتها في دعم الاستثمار الوطني وخلق فرص العمل داخل المنطقة.

المشكلة الرئيسية التي تواجه مناطق التجارة الحرة عادة هي مشكلة إعادة التصدير، وما يتولد عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل نطاق المنطقة، خاصة كلما كان هناك تباين ملحوظ في الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء فغالبا ما يؤدي عدم توحيد الرسوم الجمركية الخارجية للدول الأعضاء في المنطقة إلى اشتداد عمليات إعادة التصدير فتتسرب بعض المنتجات الأجنبية المنشأ إلى داخل المنطقة.

أول منطقة مهمة للتجارة الحرة في العصر الحديث هي منطقة التجارة الحرة الأوروبية(**EFTA**) التي تكونت في 1960 بواسطة مجموعة من الدول الأوروبية التي لم تكن مستعدة للانضمام إلى السوق الأوروبية المشتركة، وخوفا من حرمانها من مكاسب التجارة في أوروبا قامت بإنشاء هذه المنطقة، وذلك بإزالة كافة الرسوم الجمركية على التجارة .بعدئذ قام كل بلد بتوقيع اتفاق منطقة تجارة حرة مع الاتحاد الأوروبي وهذا ما جعل سوق الاتحاد الأوروبي – إفتا –أكبر سوق حرة في العالم حيث يمكن للسلع والخدمات أن تتحرك بدون رسوم جمركية .

وهناك اتفاقيات أخرى التي وقعت في إطار مناطق التجارة الحرة مثل "**NAFTA** " منطقة التجارة الحرة لأمريكا الشمالية بدأت رسميا في بداية 1994 وتضم حاليا كل من الولايات المتحدة الأمريكية ،كندا

والمكسيك، بالإضافة إلى منطقة التجارة الحرة لدول جنوب شرق آسيا ودول مجلس التعاون الخليجي.

**2- الاتحاد الجمركي:**

هو مستوى أكثر تقدما من منطقة التجارة الحرة حيث يتم من خلاله توحيد التعريفة الجمركية للدول الأعضاء في مواجهة العالم الخارجي بعد إزالة كافة القيود على التجارة البينية. وهذا يعني أن الدول الأعضاء تتفق على إزالة جميع القيود على التجارة فيما بينها، ووضع سياسة تجارية موحدة بالنسبة للدول الداخلة في الاتحاد الجمركي، كما يساعد على تقسيم العمل بين الدول الأعضاء بحيث تستفيد كل دولة من الميزات التفضيلية التي تتمتع

بها في إنتاج السلع والخدمات. ويتميز الاتحاد الجمركي عن منطقة التجارة الحرة في توحيد مستوى الرسوم الجمركية وتكوين حائط جمركي للدول الأعضاء في تعاملاتها مع الغير وهو بذلك لا يواجه عادة المشكلة التي تواجهها منطقة التجارة الحرة فيما يخص إعادة التصدير وما ينجم عنها من احتمالات انحراف التجارة عن طرقها الطبيعية داخل المنطقة كما يتميز عنها أيضا في كونه يقيد حرية أي بلد عضو في عقد اتفاقيات تجارية مع الدول الخارجية، أو حتى تجديد الاتفاقيات المعقودة دون موافقة الدول الأعضاء على ذلك والسبب في ذلك هو الرغبة في زيادة فاعلية التعريفة الجمركية الموحدة وحماية الدول الأعضاء من تدهور مركزها التنافسي نتيجة منح الغير مزايا تفضيلية أكبر، ومن أمثلة هذا الاتحاد الجمركي نجد اتحاد البنيلكس "Benelux" المكون سنة 1948 والذي يضم كل من بلجيكا، هولندا ولوكسمبورغ. (الوافي ص 43)

**3- السوق المشتركة:**

هي مرحلة أكثر تقدما من الاتحاد الجمركي وتتضمن إلغاء القيود على حركة عوامل الإنتاج) العمل ورأس المال (داخل السوق المشتركة بالإضافة إلى مقومات الاتحاد الجمركي المتمثلة في حرية التجارة بين الأعضاء، والسياسة التعريفية المتماثلة تجاه الأقطار الخارجية الأخرى،وبذلك تكون الدول الأعضاء سوقا موحدة يتم في إطارها انتقال السلع والأشخاص ورؤوس الأموال بحرية تامة ومن أمثلتها السوق الأوروبية المشتركة.

**4- الاتحاد الاقتصادي:**

يعتبر درجة أعلى من السوق المشتركة وهو تنظيم تقوم فيه الدول الأعضاء بتوحيد كافة سياساتها الاقتصادية بما في ذلك السياسات النقدية والمالية والاجتماعية، ويعتبر التنسيق عنصرا أساسيا في تطور الاتحاد الاقتصادي فهو يستدعي الإزالة التدريجية للاختلافات في التشريعات والممارسات الإدارية والسياسات الوطنية والسعي لتحقيق تكاملها لتكون سياسة عامة على مستوى هذا التنظيم، وذلك بغرض إقامة هيكل اقتصادي متكامل يوحد كافة السياسات الاقتصادية والمالية لتحقيق وحدة اقتصادية تضم شتى الأقاليم، لقد

أخذت دول السوق الأوروبية المشتركة تسير في هذا الاتجاه منذ أواخر الستينات وذلك من خلال تنسيق كافة السياسات الاقتصادية لها.

يعتبر الاندماج الاقتصادي أعلى مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادي، فهو يتضمن إضافة إلى ما نصت عليه اتفاقية الاتحاد الاقتصادي والسوق المشتركة تعاونا إقليميا يتصل بتفاعلات تحدث بين عدة دول تنتمي إلى حيز جغرافي محدد ويطلق عليها التفاعلات الإقليمية،والتي تسعى لتحقيق جهود التعاون الاقتصادي والأمني بين عدة دول في منطقة جغرافية معينة. ويمكن القول هنا أن الإقليمية يمكن أن تنقسم إلى قسمين :الإقليمية المفتوحة ويقصد بها تلك الجهود التي تهدف إلى تشجيع التعاون في مجالات التجارة والاستثمار أما الإقليمية الرخوة فهي التي تسعى إلى تحقيق الاتفاقيات المشتركة في إطار التعاون الأمني.

من المفيد التفرقة بين التعاون الاقتصادي والتكامل فالتعاون يعني إزالة بعض العقبات في العلاقات الاقتصادية الدولية والاتفاقيات التجارية وإجراءات التنسيق بين الدول من قبيل التعاون الاقتصادي باتباع مراحل محددة تنتهي بإنشاء سلطة فوق قومية .وهذه السلطة العليا تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء ،وعليه فإن التكامل الاقتصادي هو درجة أعلى من التعاون الاقتصادي.

خلاصة القول أن مراحل التكامل الاقتصادي في نظرية التكامل الاقتصادي تمر بخطوات محددة وهي منطقة التجارة الحرة التي تلغى فيها الضرائب بين الدول الأعضاء والاتحاد الجمركي حيث تزال العوائق أمام انتقال السلع وتوحيد التعريفة الجمركية في مواجهة الدول خارج الاتحاد، والسوق المشتركة و فيها تلغى بالإضافة إلى التعريفة الجمركية كافة العوائق أمام حركة السلع و الأشخاص و رؤوس الأموال، والاتحاد الاقتصادي الذي له خصائص السوق المشتركة بالإضافة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية للدول الأعضاء وتلك هي المرحلة التي تعيشها حاليا دول الاتحاد الأوروبي بعد اتفاقية ماستريخت ثم التكامل الاقتصادي التام الذي يشمل الوحدة النقدية وتوحيد السياسات التجارية والاجتماعية وسياسة

التوزيع، وهذا بإنشاء مؤسسات فوق قومية تكون قراراتها ملزمة لكل الدول الأعضاء وتلك المرحلة لم يصل إليها أي تكتل اقتصادي بعد بما فيها الاتحاد الأوروبي.

**خامسا- مزايا التكتلات الاقتصادية:**

يتوقف نجاح التكامل الاقتصادي واستمراريته على المزايا التي يحققها للدول الأعضاء، والتي تنعكس في مكاسب الرفاه و تتمثل في خمسة عناصر أساسية وهي : (الوافي ص53-54)

**1 -اتساع حجم السوق:**

يعمل التكامل الاقتصادي على حل مشكلة ضيق الأسواق، و بذلك تجد المنتجات المختلفة أسواقا أوسع ومجالا اكبر، ومنه خلق صناعات جديدة استجابة لكبر حجم الطلب الداخلي، وبالتالي اتساع الدائرة التي تصرف فيها الدول الأعضاء منتجاتها نظرا لانفتاح أسواق الدول الأخرى الأعضاء أمامها، بعدما كانت مقفلة بسبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية، و لا شك أن هذا الاتساع في السوق و ما يتبعه من نمو الطلب على منتجات الدول الأعضاء يترتب عليه عدة نتائج اقتصادية هامة، كزيادة الإنتاج و تشغيل الطاقات الإنتاجية المعطلة و بذلك تحقيق الحجم الكبير في الإنتاج، كما يؤدي اتساع حجم السوق إلى زيادة التخصص، و تقسيم العمل بين الدول الأعضاء في التكتل.

**2-تنويع فرص استغلال الموارد وزيادة قابلية استخدامها تجاريا في ميادين الإنتاج المختلفة:**

إن امتداد حدود الدولة اقتصاديا وزيادة إمكانيات الإنتاج تعمل على تنويع ضروبه و تزيد من اعتماد الدول الأعضاء على بعضها البعض في الحصول على حاجاتها من السلع ومن عوامل الإنتاج .

**3 -تيسير الاستفادة من مهارات الفنيين و الأيدي العاملة بصورة أفضل و على نطاق أوسع:**

من المفترض أن يؤدي الاتحاد إلى تطبيق مبادئ تقسيم العمل الفني و الوظيفي، وهذا كفيل بإظهار المهارات و القدرات ، والعمل على تهذيبها وتنميتها.

**4 –تحسين شروط التبادل و تعزيز القدرة على التفاوض بين الدولة وبين العالم الخارجي:**

كلما قويت الدولة اقتصاديا– بفضل التكامل –كلما زادت أهميتها في المجال الدولي، فتصبح لها ميزة المساومة الاحتكارية، والتي تمكنها من تحديد أو تعديل شروط التبادل التجاري بينها و بين العالم الخارجي وفقا لمصلحتها الخاصة .فالاندماج الاقتصادي يعطي الدول المتكاملة ككل قوة وأهمية خاصة في المجال الدولي اكبر بكثير مما كانت تحصل عليه منفردة قبل التكامل، و هذه القوة والأهمية الاقتصادية تمكنها من إملاء شروطها و مطالبها على الأطراف الأجنبية بما يحقق مصالحها الخاصة ككتلة اقتصادية واحدة، كما أن توسيع السوق يمكن كذلك من تعزيز مركز البلدان الأعضاء في المساومات وتحسن معدلات تبادلها، ففي حقيقة الأمر نجد أن وجود الإقليم يمكن من إقامة مؤسسات أو أجهزة إقليمية هدفها توثيق التنسيق، والتماسك بين بلدان المنطقة في مفاوضاتها مع البلدان الأخرى، و بذلك يتعزز مركزها التفاوضي.

**5 –زيادة معدل النمو الاقتصادي:**

يؤدى التكامل الاقتصادي في الدول الأعضاء عن طريق تشجيع وتحفيز الاستثمار ،فاتساع نطاق السوق وما يتبعه من زيادة الطلب، والتركيز على مبدأ تقسيم العمل والكفاءة في استخدام وتوزيع الموارد سيؤدي إلى زيادة الحافز الاستثماري ، حيث تصبح الفرصة مهيأة أمام رأس المال في مختلف بلدان التكامل لتحقيق الوفورات الاقتصادية عن طريق توظيف الأموال في وسائل الإنتاج، وهذا فضلا عن تشجيع ظاهرة التخصص الإقليمي في الإنتاج وما يتولد عنه من زيادة الاستخدام الأفقي لرأس المال على نطاق إقليمي واسع،بحيث يشمل مختلف الصناعات و المناطق و يزيد من تكامل الاستثمارات و المشاريع الإنتاجية .

**سادسا- تكاليف التكامل الاقتصادي الإقليمي:**

يمنح التكامل الاقتصادي مزايا مختلفة للدول الأعضاء لكنه ينطوي على عيوب و تكاليف على هذه الدول، فتحقيق الاتحاد الشامل عملية صعبة و ليست مجانية بل تقتضي تحمل العديد من التضحيات و المصاعب منها: (الوافي ص 54-55)

- ضياع استقلالية كل بلد عضو، حيث يجب عليه احترام عدد معين من القواعد و نأخذ مثال الاتحاد الاقتصادي و النقدي للإقليم الأوروبي الذي يفرض مجموعة من المبادئ منها أن العجز العام لا يجب أن يتعدى 3% من الناتج المحلي الخام، والدين الصافي العام لا يجب أن يتجاوز 60 %من الناتج المحلي الخام،كما أن معدلات التضخم و الفوائد في المدى الطويل لا بد أن تكون محصورة في مجال معين.

- اختلاف المصالح الاقتصادية للمشروعات و الصناعات المحلية في دول الاتحاد عن بعضها البعض من ناحية ، وبينها وبين المصلحة العامة و السياسة العليا للاتحاد من ناحية أخرى ، فبعض الصناعات يجب أن تغلق أبوابها و أن تعدل عن سياساتها لأنها لم تقم إلا في ظل الحماية، و أن زوال تلك الحماية فيه القضاء عليها.

- المشاكل الناجمة عن اختلاف نظم التعريفة و مستويات الرسوم في الدول الأعضاء، تدني الإنتاجية، ارتفاع المديونيات الخارجية، ضعف و تدني شبكات البنية الأساسية التي تربط بين هذه الدول، بالإضافة إلى ضعف النظام المصرفي، علاوة على عدم استقرار سياسات الإصلاح الاقتصادي وسياسات تحرير التجارة.

- تقليص الإيرادات الجبائية نظرا لتحويل اتجاه المبادلات وحريتها، كما يحتمل أن تكون إيجابيات وتكاليف التكامل لكل بلد عضو مختلفة عن الآخر نظرا للاختلاف المبدئي لوضعيتها الاقتصادية والمالية والاجتماعية و السياسية، كما أن هناك حاجة إلى أن يكون السير نحو التكامل الاقتصادي بمعناه الصحيح تدريجيا وبدرجات متفاوتة.

**سابعا- أهم التكتلات الاقتصادية الإقليمية في العالم:**

لقد أصبحت التكتلات الاقتصادية من أهم خصائص النظام الاقتصادي العالمي الجديد، فهي

تشمل بكل صورها حوالي % 75 من دول العالم، وحوالي % 80 من سكان العالم، وتسيطر على حوالي % 85 من التجارة العالمية.

**1- تجربة الاتحاد الأوروبي:**

يعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر التكتلات الاقتصادية في العالم في الوقت الحاضر، وأكثرها اكتمالا من حيث مراحل التطور والنضج، فقد تعدى هاذ التكتل الاقتصادي مرحلة منطقة التجارة الحرة، والاتحاد الجمركي والسوق المشتركة، إلى أن وصل إلى مرحلة الاتحاد الاقتصادي والنقدي.

ولإعطاء فكرة أساسية حول هذا التكتل الاقتصادي، فسنتناوله من حيث الحجم والإمكانيات، النشأة ومراحل التطور، والسياسات الاقتصادي والتوجهات المستقبلية.

أسفرت نهاية الحرب العالمية الثانية، وما لحقت بها من نتائج وتداعيات، عن ظهور حاجة ملحة لمبادرة دولية، لإعادة بث الروح مرة أخرى في الاقتصاديات الأوروبية المنهكة، ونتيجة لذلك تم تأسيس منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي في 1946 لتتولى تخصيص معونة مشروع مارشال، وتعجيل انتعاش أوروبا الغربية، وفي عام 1948 تم تأسيس اتحاد البنيليكس Benelux ونتيجة لهذه المبادرة، وقعت كل من بلجيكا، فرنسا، ألمانيا،إيطاليا، هولندا، ولوكسمبورغ في 1951 معاهدة لإنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، بهدف التوصل إلى سوق أوروبية مشتركة في هاتين السلعتين الاستراتيجيتين، وابتداء من الخمسينات، تفككت القيود بسرعة على التجارة داخل منظمة التعاون الاقتصادي الأوروبي، ونمت البلدان الأوروبية، متعودة على التعاون الوثيق في التجارة والمسائل الاقتصادية الأخرى.

1-1- **إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** لقد انبثق على إنشاء الجماعة الأوروبية للفحم والصلب، معاهدتين جديدتين في روما في 25 مارس1957 : **الأولى** تتمثل في إنشاء الجماعة الأوروبية للطاقة الذرية، و**الثانية** تتمثل في إنشاء الجماعة الاقتصادية الأوروبية، وهي اتحاد جمركي يفرض رسوما جمركية موحدة، ويتبع سياسة زراعية موحدة، وقد وقعت معاهدة روما لدعم التطور المنسجم للنشاط الاقتصادي داخل الجماعة، والتوسع المستمر، وتحقيق المزيد من الاستقرار والتحسن في مستويات المعيشة، وتوطيد العلاقات بين الدول الأعضاء، ومع حلول عام 1967 نجحت هذه الدول في دمج كل من جماعة الفحم والصلب، والجماعة الاقتصادية الأوروبية، وجماعة الطاقة الذرية في منظمة واحدة هي الجماعة الأوروبية والتي أطلق عليها اسما شائعا هي السوق الأوروبية المشترك، واتفق على اكتمال مقوماتها في فترة تتراوح بين 12 و 15 عاما وتلخصت أهداف تلك السوق في الآتي : (الوافي 57)

- إزالة الرسوم الجمركية بين الدول الأعضاء،وكذلك القيود الكمية على الواردات والصادرات من السلع، وكل العوائق التي تحول دون انتقال الأشخاص و السلع ورأس المال؛
- إقامة تعريفة جمركية مشتركة اتجاه الدول غير الأعضاء.؛
- تعميق وتحقيق المنافسة الحرة في السوق المشتركة، وتنسيق السياسات الاقتصادية بما في ذلك السياسة المالية والنقدية، ومعالجة الاختلال في موازين المدفوعات ؛
- تدعيم الاستثمار في دول السوق خاصة في المناطق المتخلفة نسبيا؛
- إنشاء صندوق اجتماعي أوروبي، من أجل تحسين إمكانيات اليد العاملة، وتحسين المستوى المعيشي.
- إقامة بنك استثمار أوروبي لدعم النمو الاقتصادي .

**1-2- تصاعد عضوية الجماعة الاقتصادية الأوروبية:** بعد مفاوضات طويلة انضمت الدانمارك وبريطانيا عام 1973 إلى السوق الأوروبية بينما لم تنضم النرويج نظرا للرفض الشعبي، وشهدت الجماعة الأوروبية المرحلة الثانية للتوسع خلال عقد الثمانينات، حيث

انضمت اليونان عام 1981 ، كما انضمت كل من إسبانيا والبرتغال في عام 1986 ثم جاءت مرحلة أخرى من مراحل التوسع الكمي في جانفي 1995 بانضمام كل من النمسا، فنلندا، السويد، ليتطور بذلك النظام الأوروبي من الجماعة الأوروبي إلى الاتحاد الأوروبي الذي يضم في ذلك الوقت اثني عشرة دولة .

أول ماي 2004 انضمت عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي، فبعد 15 سنة من سقوط جدار برلين، انضمت ثمانية دول من أوروبا الوسطى وأوروبا الشرقية، إضافة إلى دولتي قبرص ومالطا إلى الاتحاد الأوروبي ، ليصل العدد الإجمالي إلى 25 دولة، ويرتقب في المستقبل أن تنضم ثلاث دول أخرى وهي تركيا، بلغاريا، ورومانيا، ويتمثل الهدف الرئيسي و الأسمى من هذا التوسع في تحقيق السلم والوصول إلى أعلى درجة ممكنة من الرفاهية في جميع أنحاء القارة الأوروبية .

وقد أصبح هذا التكتل الاقتصادي في نظر العديد من الخبراء والمهتمين، أكبر قوة اقتصادية وأقوى تكتل اقتصادي على مستوى العالم، بما يمثله من مساهمة في التجارة العالمية في حجم الناتج الإجمالي وعدد السكان، حيث أنه يحقق سنويا حجم تجارة خارجية يصل في المتوسط إلى حوالي 1400مليار دولار، أي يستحوذ على أكثر من ثلث التجارة العالمية، كما يمتلك الاتحاد الأوروبي أكبر دخل قومي في العالم ،ما يزيد على 7000 مليار دولار، ويعتبر التكتل الاقتصادي الأوروبي أضخم سوق اقتصادي داخلي ب 380 مليون نسمة وبمتوسطات دخل فردي مرتفعة نسبيا، وتمثل قوة إنتاجية وعلمية وتكنولوجية ومالية واقتصادية هائلة.

**1-3- النظام النقدي الأوروبي:** عقب انهيار النظام النقدي الدولي) اتفاقية بريتون وودز ( عام 1971 حافظت دول الاتحاد الأوروبي على أسعار صرف مستقرة بين عملاتها، ومنعت التقلبات التي تزيد عن % 2,25 ، وهذا ما يسمى الثعبان الأوروبي داخل النفق، وبحلول عام 1987 انهار هذا النظام، مع بقاء عملات كل من ألمانيا، بلجيكا، هولندا، والدانمارك متمسكة بأسعار صرف متبادلة ثابتة.

إن انهيار النظام النقدي الدولي أدى بالدول الأوروبية إلى البحث عن نقطة تثبيت اسمية جديدة

لأسعار الصرف، مما أدى إلى إنشاء النظام النقدي الأوروبي في أواخر السبعينيات، سعيا للمحافظة على استقرار أسعار الصرف، غير أن التدفقات الكبيرة لرؤوس الأموال إلى ألمانيا دفعت بقيمة المارك الألماني للارتفاع وأحدثت بعض الاضطرابات في أسعار الصرف، مما أجبر بريطانيا وإيطاليا على الانسحاب من آلية سعر الصرف المذكورة آنفا.

**1-4- معاهدة ماستريخت:** لقد أدت الاضطرابات الخاصة بأسعار الصرف في أوروبا إلى الإسراع للمصادقة والتوقيع على معاهدة ماستريخت لإنشاء اتحاد نقدي واقتصادي في مارس 1992، وتعتبر هذه المعاهدة بمثابة تعديل جوهري لمعاهدة روما عام 1957 ،فبالإضافة إلى المعايير الخاصة بأسعار الصرف،

فإن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي ملزمة باحترام ما يسمى بمؤشرات التقارب في الأداء الاقتصادي، والمتمثلة في:

- معدلات التضخم لا تتجاوز أكثر من 1,5 المعدل المتوسط لدول الجماعة الأوروبية الثلاث صاحبة أدنى معدلات التضخم.

- يجب ألا يتجاوز سعر الفائدة أكثر من نقطتين مئويتين من متوسط سعر الفائدة طويل الأجل للدول الثلاث صاحبة أدنى معدلات الفائدة.

سعر الصرف يجب أن يظل لمدة سنتين داخل المدى ±2.25%؛

- يجب أن يكون عجز الميزانية تحت 3% من الناتج المحلي الخام. ؛

- يجب أن يكون الدين العام أقل من % 60 من الناتج المحلي الخام ؛

**1-5- إنشاء العملة الموحدة:** بدأ التفكير في وحدة نقدية أوروبية موحدة في أوائل عقد التسعينيات في أعقاب بوادر انهيار النظام النقدي العالمي، وفي ديسمبر 1991 ، حقق الاتحاد الأوروبي تطورا كبيرا عن طريق توحيد أوروبا اقتصاديا وسياسيا، فكما سبق وأن بينا تم توقيع اتفاقية ماستريخت للوحدة الاقتصادية والسياسية في أوروبا ليبدأ العمل بها عام

1992، ووفقا لما نصصت عليه اتفاقية ماستريخت، كان من المفترض أن يبدأ العمل بنظام العملة الموحدة عام 1996 ولكن بشرط أن تتأهل سبع دول للدخول في هذا النظام ومن هنا فقد تأجل التطبيق إلى عام 1999 على أن تسبقه مراجعة لمواقف الدول عام 1998، وهذا ما يدعو إلى الإشارة لضرورة استيفاء دول الاتحاد الأوروبي لشروط انضمامها إلى نظام العملة الموحدة.

وابتداء من أول جانفي 1999 أصبحت لأوروبا عملة جديدة اليورو وبداية من هذا التاريخ حلت هذه العملة محل العملات الوطنية ل 11 بلدا :بلجيكا، ألمانيا، إسبانيا، فرنسا، ايرلندا، إيطاليا، لوكسمبورغ، هولندا، النمسا، البرتغال، فنلندا، وفي جانفي 2001 تخلت اليونان أيضا عن عملتها وبذلك أصبح اليورو ثاني عملة في تسوية المعاملات الدولية بعد الدولار الأمريكي، وقد كونت هذه الدول مجتمعة ما يسمى بمنطقة اليورو، وهناك ثلاث دول تنتمي إلى الاتحاد الأوروبي، غير أنها لم تتبنى عملة اليورو، ويتعلق الأمر الدانمارك، السويد وبريطانيا.

ابتداء من 01 جانفي 2001 الأوراق النقدية باليورو تحل محل العملات الوطنية للدول الأعضاء.

-في 01 ماي 2004 انضمام عشر دول إلى الاتحاد الأوروبي ويتعلق الأمر ب:قبرص مالطا بولونيا، التشيك،سلوفاكيا، سلوفينيا، المجر، ليتوانيا، استونيا.

## المحور العاشر: الأزمات المالية المعاصرة

**أولا- أزمة الكساد الكبير 1929**

**ثانيا- أزمة أكتوبر 1987**

**ثالثا- أزمة المكسيك 1994**

**رابعا- الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا 1997**

**خامسا- الأزمة المالية العالمية 2008**

**1- أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية 2007**

**2- من أزمة قطاعية إلى أزمة عالمية:**

**3- انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري**

**4- نتائج وتكاليف الأزمة المالية العالمية**

**5- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الموازنة**

**6- مواجهة الأزمة العلمية 2008**

هزت الأزمات المالية والاقتصادية في الكثير من المرات العديد من الاقتصاديات، والتي وإن اختلفت في أحجامها وخصائصها وأسبابها الظاهرية، إلا أنها تشترك في ظاهرة أساسية تتمثل في ظهور دين كبير يفوق طاقة الاقتصاد أو السوق، وتتشابه أيضًا في النتائج التي تتبع ذلك، وهو ركود اقتصادي ينتج منه هبوط في حجم الإنتاج الإجمالي، ثم حدوث بطالة بمعدلات مرتفعة.

**أولا- أزمة الكساد الكبير 1929:**

بعد الأزمة التي اجتاحت معظم دول العالم خلال سنوات الحرب العالمية الأولى، شهدت العلاقات النقدية و المالية الدولية استقرارا نسبيا، بفضل الإصلاحات و التعديلات التي أدخلت على الأنظمة النقدية السائدة، لكن هذا الاستقرار ما لبث أن اختفى مع انفجار الأزمة الاقتصادية العالمية 1929، و التي شملت مجالات الإنتاج، والتجارة و مختلف العلاقات النقدية و المالية.

عرفت أسعار الأوراق المالية ببورصة نيويورك ازدهار منذ عام 1924 واستمرت بالارتفاع على مدى خمس سنوات، إلى أن وصلت إلى أعلى مستوياتها في 28 أكتوبر 1929، قبل أن تبدأ الأزمة بانهيار مريع في بورصة "وول ستريث" والذي وضع حدا للازدهار المصطنع الناجم عن المضاربة، ويرجع انهيار البورصات الأمريكية إلى الارتفاع المستمر في أسعار الأسهم قبل الأزمة بشكل غير طبيعي ومبالغ فيه إلى حد كبير نتيجة للأسباب التالية: (سلام ص300)

- التصريحات المتفائلة والصادرة عن الصناعيين مثل المدير العام لشركة جنرال موتورز سنة 1928 ، وعن رجال السياسة "كوليدج" رئيس الولايات المتحدة وعن اقتصاديين مثل "ارفينج فيشر"؛
- وفرة الادخار وسهولة الاقتراض لشراء الأسهم؛

– إنشاء وتأثير الشركات الاستثمارية المتعددة والتي تكاثرت في الولايات المتحدة الأمريكية خلال الفترة (1927–1929)؛

– تسامح السلطات النقدية الأمريكية وذلك لعدم رغبتها في الوقوف في وجه حركة الارتفاع عندما بدا واضحا أنها كانت تتجاوز المستوى العادي، وخاصة وأن قيام بنك الاحتياطي الفيدرالي برفع معدل الخصم من 5% إلى 6% في أوت 1929 يعتبر متأخرا.

– المضاربة الوهمية حيث ارتفعت أسعار الأسهم نتيجة الآمال، وليس لأن توزيعات وأرباح الشركات في ارتفاع، أي أن الأسعار تتصاعد وتصل إلى مستوى لا يقابل أبدا أرباح الشركات؛

– اتجهت الأسعار نحو الانخفاض في سبتمبر1929 ، كما يدل على ذلك عدم انتظام التسعير في البورصة، وقد وجدت التصريحات المتشائمة للإحصائي "بانسون" ورجال الإعلام في جريدة "تايمز" فيما بعد صدى لدى المضاربين المنتبهين لأن يبيعوا عند أول بادرة للهبوط، كي يستعيدوا أموال الاقتراض ويحققوا الأرباح؛

– تجاهل السوق ما نشر بخصوص مؤشرات الإنتاج الصناعي المتواضعة؛

– اتساع تدهور الأسعار نتيجة فشل محاولات تنظيم السوق، وعمليات البيع الشاملة من أجل أوامر البيع الموقوف وطلبات حد الضمان.

**ثانيا– أزمة أكتوبر 1987:**

وتعرف كذلك بأزمة الاثنين الأسود، حيث تراجع مؤشر "داو جونز" الذي يعبر عن تقلبات أسعار 30 نوعا من أسهم الشركات الصناعية الكبرى في الولايات المتحدة بنسبة 21.6 %، و هبطت أسعار الأسهم في بورصة نيويورك نتيجة الخلل في التوازن بين العرض و الطلب الناشئ من جراء سيل متدفق من أوامر البيع لم يسبق له مثيل، أصاب كافة الأسهم، فقد كان كبيرا لدرجة أن المتخصصين فشلوا في مواجهته من خلال السماسرة، أو من خلال تجار الصفقات الكبيرة. وكانت الخسائر كبيرة، ففي بورصة نيويورك كانت

الخسارة 800 بليون دولار، أي بنسبة 26 % و لندن 22 % ، و في طوكيو 17 %، وفي فرانكفورت 15 % ، وفي أمستردام 12%. (الهندي ص583)

بدأت بوادر الأزمة بانخفاض أسعار صرف الدولار الأمريكي بداية من سنة 1985 نتيجة قيام الولايات المتحدة الأمريكية بخفض أسعار الفائدة، وكان الهدف من وراء ذلك هو تحقيق ميزة تنافسية في الأسواق العالمية في محاولة لتخفيض العجز الميزان التجاري الأمريكي الذي بلغ 150 مليار دولار سنة 1986، وكذلك تخفيض العجز في الموازنة العامة والذي بلغ 20 مليار دولار سنة 1986 (عطوان ص167)

لقد أدى تخفيض أسعار الفائدة إلى ارتفاع أسعار الأوراق المالية ووصلت لأعلى مستوياتها قبل أكتوبر 1987، فبلغ مؤشر "داو جونز" في بورصة نيويورك حوالي 2722 نقطة أواخر شهر أوت 1987، وبلغ مؤشر "ستاندارد أندبوورز" حوالي 337 نقطة في نفس الفترة، وهذا يمثل أعلى مستوى يصل إليه المؤشرين منذ تاريخ استحداثهما، وكذلك الأمر بالنسبة للمؤشرات الأخرى في بقية الأسواق المالية الدولية. (العقون ص93)

بدأت أسعار الأوراق المالية في التراجع بعدما لجأت الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع أسعار الفائدة في محاولة للمحافظة على قيمة سعر صرف الدولار المتدهورة، كان ذلك مع بداية خريف سنة 1987، قبل أن تنهار الأسعار تماما، صبيحة يوم الاثنين 19 أكتوبر 1987 ببورصة نيويورك، قبل أن تنتشر عدوى الأزمة إلى بقية الأسواق المالية الدولية.

**ثالثا- أزمة المكسيك 1994:**

بدأت مقدمات الأزمة المكسيكية منذ منتصف العقد الثامن من القرن العشرين في أعقاب عقد كامل من ركود النشاط الاقتصادي، وارتفاع معدلات التضخم التي شهدتها المكسيك خلال الفترة من منتصف السبعينات إلى منتصف الثمانينات من هذا القرن، وبعده لجأت الحكومة المكسيكية إلى وضع خطة لتحرير قطاع التجارة اعتبارا من عام 1985 بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي ودعم اقتصاد السوق كما سعت إلى استقطاب رؤوس

الأموال الأجنبية للاستثمار فيها، وساعدها على تحقيق ذلك عاملان أساسيان: (النجار ص31)

العامل الأول (داخلي): وهو قيامها بتخفيف القيود التي تحد من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية إليها.

العامل الثاني (خارجي): وهو انخفاض سعر الفائدة في الولايات المتحدة الأمريكية والدول المجاورة.

ونجحت هذه الخطة بالفعل في تخفيض معدلات التضخم، واستئناف النمو الاقتصادي، الذي بلغ متوسطه 3.1% سنويا بين عامي 1989 و1994، واستقطبت المكسيك خلال 1990–1994 تدفقات هائلة لرؤوس الأموال الأجنبية قدرت بحوالي 102 مليار دولار وهو ما يمثل 13% من إجمالي تحركات رؤوس الأموال الخاصة نحو الدول السائرة في طريق النمو محتلة بذلك المرتبة الثانية بعد الصين، وتراجع حجم المديونية الخارجية بعدما تمكنت المكسيك من إعادة جدولتها وتخفيضها في إطار مخطط "برادي".

لقد عمدت الحكومة المكسيكية إلى تثبيت سعر صرف عملتها البيزو مقابل الدولار الأمريكي ابتداء من ديسمبر 1988، غير أن زيادة العجز التجاري الناجم عن ارتفاع الطلب المحلي كنتيجة طبيعية لزيادة تدفق رؤوس الأموال الأجنبية، دفعها إلى التخلي عن سياسة تثبيت سعر الصرف وإتباع سياسة تخفيض منتظمة، وفي نوفمبر 1991 تم اعتماد نظام ربط جزئي لسعر صرف البيزو مقابل الدولار الأمريكي الذي يخلق هامش للتدخل المعلن من قبل السلطات يسمح بتذبذب سعر الصرف بالنسبة للدولار.

ومع استمرار العجز في الميزان التجاري الذي وصل إلى حدود 8% من الناتج المحلي الإجمالي مع نهاية سنة 1994، وارتفاع أسعار الفائدة في الولايات المتحدة، زادت الضغوط على سعر صرف البيزو نحو الانخفاض.

وبالرغم من الوعود التي قدمتها المكسيك بالمحافظة على قيمة البيزو، إلا أن الاضطرابات السياسية التي صاحبت الانتخابات الرئاسية في أوت 1994، أربكت المستثمرين الأجانب

خاصة بعد إعلان الحكومة الجديدة في المكسيك تعويم سعر صرف البيزو في 22 ديسمبر 1994، وقد أدى هذا القرار إلى انهيار سعر الصرف بنسبة 98.12% مقابل الدولار مصحوبا بهروب رؤوس الأموال الأجنبية، كما أنخفض احتياطي الصرف من 27 مليار دولار إلى 10 مليار دولار في أقل من ستة أشهر مع نهاية 1994، وهبطت أسعار الأسهم بنسبة 28.12% خلال الفترة من ديسمبر 1994 إلى مارس 1995، لتتحول أزمة سعر الصرف إلى أزمة سيولة في السوق المالي بمكسيكو، وأزمة عدم القدرة على الدفع وسداد التزاماتها الخارجية بالنسبة للحكومة المكسيكية. (التوني ص10-14)

نشير إلى عاملين أساسين ساهما في تفاقم الأزمة المالية في المكسيك هما:

- إن تدفق رؤوس الأموال الأجنبية تركز في استثمار الحافظة المالية، ففي الفترة من 1991 إلى 1993 كان ما يمثل 77% من تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية المتجهة للمكسيك على شكل شراء أصول مالية، وامتلك الأعوان غير المقيمين ثلثي (75%) من سندات الخزينة المكسيكية، وتعرف الأموال المستثمرة في شراء الأوراق المالية بالأموال الساخنة نظرا لحساسيتها الشديدة وسرعة استجابتها لتوقعات العائد والخطر المرتبطين بعوامل اقتصادية وغير اقتصادية متعددة، فهي بذلك تتبع سلوك القطيع في الدخول أو الخروج من الأسواق المالية مما يحدث اضطرابات حادة في هذه الأسواق في بعض الأحيان.

- إن تحرير القطاع المالي من القيود وخصخصة مؤسساته أدى إلى توسع البنوك في منح الائتمان من دون ضمانات كافية، في ظل نقص الرقابة والإشراف من البنك المركزي المكسيكي، ونقص الشفافية في الكشف عن المعلومات المالية خاصة وأن عملية الخصخصة كانت سريعة فنتج عنها عدم التدقيق في نوعية المساهمين في هذا القطاع.

**رابعا- الأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا 1997:**

لمدة ثلاثين عاما بعد الحرب العالمية الثانية حققت دول جنوب شرق أسيا معدلات نمو مرتفعة، وأطلق على دول كوريا الجنوبية، هونج كونج، سنغافورا، تايوان، ماليزيا،

أندونسيا، تايلاند لقب النمور الأسيوية، فقد نمت بمعدلات تتراوح ما بين 6% إلى 10% سنويا، قبل أن تتحول إلى معدلات نمو سالبة بعد سنة 1997.

لقد أدت فترة الرواج الاقتصادي إلى دخول رؤوس الأموال الأجنبية إلى دول جنوب شرق أسيا بشكل معتبرا نسبيا لاسيما بعد وقوع الأزمة المكسيكية سنة 1994، ففي الفترة ما بين 1990 و1994 بلغ متوسط التدفقات المالية الواردة إلى خمسة دول أسيوية أصابتها الأزمة لاحقا ما يقارب 19 مليار دولار سنويا، لينتقل هذا المتوسط إلى 75 مليار دولار سنويا بين عامي 1995 و1996، وعلى خلاف حالة المكسيك فأن دول جنوب شرق أسيا كانت تستقطب نسبة كبيرة من رؤوس الأموال الأجنبية في شكل استثمارات مباشرة، ففي الفترة من 1991 إلى 1994 تلقت هذه المنطقة ما يمثل 61% من الاستثمارات المباشرة و29% من استثمارات الحوافظ المالية من إجمالي رؤوس الأموال المتدفقة نحو الدول السائرة في طريق النمو، إلا أن تنامي العجز في الموازين الجارية لهذه الدول دفعها إلى الاعتماد أكثر على رؤوس الأموال الأجنبية قصيرة الأجل لتمويل هذا العجز وكانت معظمها عبارة عن قروض قصيرة الأجل حصل عليها القطاع الخاص من الخارج واستعملت هذه القروض الخارجية في تمويل المستثمرين المحليين، وقد أفضت هذه العملية إلى بعض التطورات التي تعتبر من بين الأسباب الأساسية للأزمة المالية في دول جنوب شرق أسيا لاسيما تيلاندا، فقد كان قرار منح القرض للمستثمرين المحليين يعتمد على الرهن الذي يقدمه وليس على المداخيل التي من المتوقع أ ن تحققها، وقد كانت الرهون المقدمة في الغالب عبارة عن عقارات، وأنجر على ذلك ارتفاع في أسعار العقارات والأصول المالية المرتبطة بها مشكلة ما يعرف بفقاعة المضاربة.

بدأت الأزمة من تيلاندا بعدما ارتفع العجز في ميزانها التجاري بشكل مطرد بداية العام 1997، وارتفعت الديون الخارجية مما جعل الكثير من المتعاملين في سوق الأوراق المالية وسوق الصرف الأجنبي يتوقعون أن تنخفض قيمة "البايت" عملة تيلاندا ، وتزايدت عمليات بيع الأصول المالية وشراء الدولار من السوق المحلية وتحويله إلى الخارج، ولم

تتوقف هذه الأوضاع في الحدود التايلندية ولكنها انتقلت بسرعة إلى باقي الدول الأسيوية في ثلاث مراحل أساسية:

– المرحلة الأولى: في بداية النصف الثاني من سنة 1997 كانت كل من تايلاندا وماليزيا واندونسيا والفلبين في عمق الأزمة، حيث انهارت عملاتها وعانت بنوكها المحلية من ارتفاع خدمات الديون قصيرة الأجل المتعاقدة بالدولار الأمريكي، فبعد إعلان السلطات النقدية التيلندية تعويم سعر صرف البايت في بداية جويلية 1997، بعد موجة من الضغوطات المضاربة استنزفت احتياطي الصرف لديها، وتلتها باقي الدول بتعويم عملاتها تحت نفس الظروف تقريبا.

– المرحلة الثانية: في أكتوبر 1997 امتدت الضغوطات إلى كل البلدان الأسيوية حيث تأثرت الأسواق المالية وأسوق الصرف هونغ كونغ وسنغافورا وتايوان وكوريا والصين، كما واجهت البنوك العديد من المصاعب.

– الرحلة الثالثة: مع نهاية 1997 عرفت الأزمة توسعا عالميا، ومست ما يعرف بأثر العدوى كل من روسيا وأمريكا اللاتينية، وتأثرت معظم الأسواق المالية في العالم ولو بدرجات متفاوتة.

وعموما فأن العديد من المعطيات والعوامل تضافرت وكانت سببا في حدوث وتفاقم هذه الأزمة وهي:

– العجز في الحسابات الجارية لموازين مدفوعات دول شرق أسيا فالتدهور الحاد في أسعار صرف عملات هذه الدول كان مظهرا للأزمة وليس سببا لها، ويعود هذا الانهيار في العملات بالدرجة الأولى للعجز المتزايد في الميزان التجاري لهذه الدول، ويعود هذا العجز بدوره لعدة عوامل هي:

- تراجع الصادرات نتيجة انخفاض الطلب على المنتجات الإلكترونية سنة 1996، وتراجع القدرة التنافسية لصادرات دول جنوب شرق أسيا نتيجة ارتفاع سعر صرف

عملتها المثبتة مقابل الدولار (ارتباط تام بالدولار) فارتفاع سعر صرف الدولار سنة 1996 أدى بصفة آلية لارتفاع أسعار صرف عملات هذه الدول؛

- قيام الصين بتخفيض قيمة عملتها المحلية مما أكسبها ميزة تنافسية لصادراتها على حساب دول جنوب شرق أسيا؛
- تحول الطلب الأمريكي على المنتجات النسيجية لدول جنوب شرق أسيا نحو المنتجات المكسيكية بعد إمضاء اتفاقية "نافتا" (اتفاقية التجارة الحرة لشمال أمريكا) سنة 1994؛
- زيادة الواردات نتيجة نمو الطلب المحلي الناتج بدوره عن زيادة الاستثمارات المحلية والأجنبية.

-ـالمضاربات على أسعار صرف العملات الرئيسية لدول جنوب شرق أسيا، وعندما وجدت الدول الأسيوية أن هذه المضاربات ستؤثر على قيمة العملة الوطنية، بدأت برفع أسعار الفائدة السائدة في البنوك الوطنية على هذه العملات بهدف وقف التحويلات من العملات الوطنية إلى العملة الأجنبية خاصة الدولار الأمريكي، فضلا عن تشجيع المستثمرين في الداخل والخارج على تحويل دولاراتهم إلى العملات الوطنية، وعند رفع أسعار الفائدة بدأ المستثمرون يتحولون عن الاستثمار بسوق الأوراق المالية إلى إيداع أموالهم بالبنوك للاستفادة من سعر الفائدة المرتفع، وكان معنى ذلك عرض كميات كبيرة من الأسهم والسندات للبيع في السوق الوطنية وهذا العرض لم يقابله في نفس الوقت طلبات شراء لتلك الأ وراق المالية، ونتيجة لزيادة المعروض بكميات كبيرة عن الطلب في هذه الأسواق انخفضت الأسعار بمستوى لم يحدث من قبل إذ تراوحت نسبة الانخفاض من 25% إلى 50%من الأسعار السائدة في هذه الأسواق؛ (عبد المطلب ص283)

- وجود بعض المشاكل التي أضعفت الجهاز المصرفي في بعض دول جنوب شرق أسيا وأولها ارتفاع مديونيات البنوك المحلية و المشتركة بالعملات الأجنبية إذ توسعت تلك البنوك في الاستدانة بالدولار في السنوات الأخيرة لتمويل عمليات التوسع وكذا لضخ السيولة

في اقتصاديات أسيا الناشئة مما يعرضها إلى مخاطر كبيرة في حالة تخفيض قيمة العملة المحلية كما حدث في تايلاند وماليزيا واندونيسيا؛

– أن سياسة الإقراض المصرفي في تلك البلدان اتسمت بارتفاع نسبة "قروض المجاملة" نتيجة الفساد السياسي مما أدى إلى ارتفاع نسبة الديون المشكوك فيها حيث بلغت هذه الأخيرة 20% من مجمل القروض الممنوحة بواسطة البنوك في تايلاند وحوالي 17% في اندونيسيا و 16% في كوريا الجنوبية و 16% في ماليزيا، وبلغت قيمة الديون المشكوك فيها 73 مليار دولار في كل من تايلاند و اندونيسيا وماليزيا والفلبين وسنغافورا وهو ما يعادل 13% من الناتج الداخلي لهذه الدول مجتمعة.

**خامسا– الأزمة المالية العالمية 2008:**

ظهرت بوادر الأزمة المالية بداية من شهر أوت2007 ، عندما عجزت العائلات الأمريكية عن سداد أقساط القروض العقارية، التي بلغت قيمتها 2.5 تريليون دولار، بحيث قامت المؤسسات المالية بتقديم قروض بقيمة 11 تريليون إلى العائلات من أجل شراء المنازل، و 11 تريليون أخرى كقروض استهلاكية بموجب بطاقات الائتمان، وبفضل تقنية توريق الديون قامت ببيع هذه القروض إلى شركات التوريق لتستغل المبلغ المحصل عليه في تقديم قروض عقارية جديدة مرات عديدة، وزادت حدة هذه الأزمة خلال الربع الأخير من سنة 2008 بإعلان إفلاس مؤسسة "ليمان بروذرز" وتبعه إفلاس العديد من المؤسسات المالية والتأمينية في الولايات المتحدة الأمريكية ودول أخرى، فقد قدرت الخسائر الأولية في القروض والضمانات العقارية العالية المخاطر بحوالي 250 مليار دولار في الولايات المتحدة الأمريكية، قبل أن تتحول إلى خسارة فادحة في الاقتصاد العالمي تقدر بأكثر من 70 تريليون دولار.

**1– أزمة الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية 2007:**

خضعت أسواق الرهن العقاري لدرجة عالية من التنظيم حتى ثمانينات القرن الماضي، وكان الائتمان العقاري يخضع لسيطرة جهات الإقراض المتخصصة التي واجهت قدرا محدودا من التنافس. وقد وضعت القواعد التنظيمية حدودا قصوى لأسعار الفائدة وحدودا للقروض العقارية وفترات السداد، وهو ما أسفر عن ترشيد استخدام الائتمان في أسواق الرهن العقاري، كما أن الأسر كانت تعاني صعوبة في الحصول على القروض العقارية. (صندوق النقد الدولي ص104)

بدأ التحرير التدرجي لسوق الرهن العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية بداية أوائل الثمانينات من القرن الماضي، شأنها شأن العديد من البلدان المتقدمة، وكان ذلك من خلال إلغاء القيود على أسعار الفائدة و إلغاء الحد الأقصى للإقراض وإلغاء القيود على الائتمان، ذلك ما أدى إلى فتح مجال المنافسة وظهور سوق ثانوي للرهن العقاري وسهولة كبيرة في تمويل القروض العقارية عن طريق الأسواق المالية، وتشجعت البنوك والمؤسسات المالية الأخرى على دخول سوق الرهن العقاري، واقترن هذا التحول باستحداث أدوات جديدة مرتبطة بالقروض العقارية وسياسات إقراض أكثر مسايرة للتطورات، وأسهمت كل هذه التغيرات في سرعة نمو الائتمان العقاري في الولايات المتحدة الأمريكية والعديد من الدول المتقدمة الأخرى. (صندوق النقد الدولي ص105)

رغم أن أزمة الرهن العقاري ظهرت بشكل واضح سنة 2007 في الولايات المتحدة الأمريكية إلا أنها بدأت تتكون داخل الاقتصاد الأمريكي منذ عام 2000 ، حيث انخفضت أسعار الفائدة بشكل كبير لتصل إلى أقل من 1%، كما تزامن ذلك مع انفجار فقاعة شركات الانترنت، ثم أخذت قيمة العقارات ترتفع، وارتفعت معها أسهم الشركات العقارية المسجلة بالبورصة بشكل مستمر، سواء في الولايات المتحدة أو في غيرها من دول العالم مقابل انخفاض الأسهم في القطاعات الاقتصادية الأخرى بما فيها قطاعات التكنولوجيا والاتصالات الحديثة، الأمر الذي أدى إلى إقبال الأمريكيين أفرادا وشركات على شراء المساكن والعقارات بهدف الاستثمار طويل الأجل، وزادت وفقًا لذلك عمليات الإقراض من

قبل البنوك، وازداد التوسع والتساهل في منح القروض العقارية للأفراد من ذوى الدخول المنخفضة وغير القادرين على السداد، والمسماة بالقروض "الرديئة"، وذلك دون التحقق من قدرتهم على السداد. ومع بداية عام 2006 وحدوث حالة من التشبع التمويلي العقاري ارتفعت أسعار الفائدة لتصل إلى 25.5%، وأصبح الأفراد غير قادرين على سداد الأقساط المستحقة عليهم، وازداد الأمر سوءا بانتهاء فترة أسعار الفائدة المثبتة المنخفضة للقروض، وازدادت حجز العقارات من طرف البنوك لتصل إلى حوالي 93% ، وفقد أكثر من 2 مليون أمريكي ملكيتهم لهذه العقارات وأصبحوا مكبلين بالتزامات مالية كبيرة، ولم تتوقف الخسائر وحالات الإفلاس عند الأفراد والمؤسسات الناشطين في القطاع العقاري بل امتدت إلى أطراف أخرى من خلال:

– قيام البنوك وشركات التمويل العقاري بالاتفاق مع مشترى العقارات على التأمين على سداد القروض في شركات التأمين مقابل أقساط وعندما عجز المشترون عن دفع الأقساط كانت شركة التأمين مطالبة بالسداد، وعند تفاقم المشكلة عجزت هذه الشركات عن توفير السيولة اللازمة لدفع التعويضات فدخلت دائرة التعثر والإفلاس.

– اتجاه البنوك المقدمة لهذه القروض لخصم الديون العقارية (تم ذلك من خلال تجميع القروض العقارية المتشابهة في سلة واحدة وإعادة بيعها للمؤسسات المالية والعقارية الأخرى، لتقوم الأخيرة بتجميع أقساط القروض من المدينين) وذلك في محاولة للحد من المخاطر المترتبة عليها.

– قام المقترضون أصحاب المنازل بإعادة رهن العقارات بعد تقويمها بمبالغ أكثر من قيمتها الأصلية والحصول على قروض من مؤسسات أخرى التي بدورها باعت هذه القروض إلى شركات الخصم (التوريق) التي أصدرت بموجبها سندات وطرحتها في أسواق المال والبورصات للتداول، فقد بلغت القيمة السوقية للأوراق المالية المعروفة بالتزامات الديون المضمونة بأصول حوالي 42.6 تريليون دولار، وهذا المبلغ يساوي كل الثروة التي تمتلكها الأسر الأمريكية، وأثر من ضعف القيمة الرأسمالية لأسواق البورصة الأمريكية (18.5

تريليون دولار) وحوالي عشرة أضعاف سوق السندات الحكومية الأمريكية (4.5 تريليون دولار). (الفارس ص29)

– تم إصدار أدوات مالية (مشتقات) للمضاربة على فروق أسعار هذه السندات وتم طرحها في الأسواق هي الأخرى ويتم تداولها منفصلة عن السندات، فبدلا من أن يقوم البنك بمنح القرض العقاري والاحتفاظ به في حساباته، يتم تجميع هذه القروض فيما يشبه الحزمة، ليتم بيعها للمؤسسات الاستثمارية، بعد منحها تصنيفا ائتمانيا عاليا من وكالات التصنيف الائتماني. لقد تطورت عمليات التوريق بسرعة فائقة، إذ بلغ حجم سوق الأوراق المالية المستندة إلى رهون على سبيل المثال في نهاية 2007 مستوى 10 تريليون دولار وهو ما يمثل حوالي 40% من سوق السندات، في المقابل لم يتعدى حجم السندات التي أصدرتها الشركات 5.8 تريليون دولار ، وحجم السندات الخزانة 4.5 تريليون دولار.

**2- من أزمة قطاعية إلى أزمة عالمية:**

تراكمت مظاهر الأزمة إلى أن بلغت ذروتها في سبتمبر 2008 بإعلان مؤسسة "ليمان برذر" إفلاسها، وقد توالت أحداث الأزمة على النحو التالي:

– 2008/09/07 تم تأميم المؤسستين الأمريكتين "فاني ماي"* و "فريدريك ماك"** وهما من أعرق المؤسسات المالية في المجال العقاري في الولايات المتحدة.

– 2008/09/14 قام "بنك اوف أمريكا" بشراء المؤسسة المالية العريقة "ميريل لينش" بسبب الصعوبات المالية التي تواجهها هذه المؤسسة بملغ 50 مليار دولار، وبلغ عدد الوظائف التي تم خسارتها في هذه المؤسسة 5220 وظيفة.

– 2008/09/15 تم إعلان إفلاس مؤسسة "ليمان برذرز" بسبب تورط المؤسسة في المشتقات المالية للقروض العقارية، وقد أدى هذا الإعلان إلى انهيار البورصة بمقدار 30 %.

* فقد "فاني ماي" وهي المؤسسة الوطنية الفيدرالية للتمويل العقاري أنشأت سنة 1938 قبل أن تحول إلى مؤسسة خاصة سنة 1968.

** "فريدي ماك" فهي المؤسسة الفيدرالية لقروض المنازل أنشأت سنة 1970 تختص هي الأخرى في مجال تمويل وإدارة العقار.

- 2008/09/16 تمت الموافقة على بيع البنك البريطاني "هاليفاكس بنك أوف سكوتلاند" مقابل العرض المقدم من طرف "بنك لويدز" كما تمت الموافقة على خطة إنقاذ للبنك بـ21 مليار دولار.

- 2008/09/22 أعلن بنكا "جولدمان ساكس" و "مورجان ستانلي" خطة لتحويلهما إلى مؤسسات مصرفية قابضة، وقيامهما بالأعمال المصرفية كافة.

- 2008/09/25 أنهيار "بنك واشنطن ميوتشوال" بعد تدهور سعره وسحب ما قيمته 16.7 مليار دولار من الودائع، وقد تمت السيطرة عليه من مكتب الإشراف المالي، ووضع تحت سيطرة مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية، فشكل هذا أكبر حادث إفلاس للبنوك في الولايات المتحدة، وقدرت قيمة الديون المعدومة بحوالي 19 مليار دولار.

- 2008/09/28 قامت ثلاث حكومات أوربية بتوفير الدعم المالي لمؤسسة المالية "فورتيز" ومقداره 16 مليار دولار.

- 2008/09/29 قامت الحكومة البريطانية بتملك مؤسسة التمويل العقاري "برادفورد وبنجلي"، بعد أن قام المودعون سحب ودائعهم، وبلغت قيمة صفقة التملك 32.5 مليار دولار.

- 2008/09/29 قامت مجموعة "سيتي قروب" بشراء مؤسسة "واتشوفيا" وهي تحتل المرتبة السادسة في ترتيب أكبر مؤسسات التمويل العقاري في الولايات المتحدة، بعد أن وافقت مؤسسة ضمان الودائع الفيدرالية على تحمل خسائر هذه المؤسسة وتملك حصة بمقدار 12 مليار دولار.

- 2008/09/29 قامت الحكومة الآيسلندية بتملك ثالث أكبر بنك في ايسلندا وهو "بنك جليتز" بعد انهيار أسهمه، بسبب القلق بشأن السيولة، وكانت قيمة الصفقة 864 مليون دولار.

– 2008/09/29 واجهت مؤسسة "هيبو للعقارات" صعوبات مالية وتم خسارة ما مقداره 35 مليار دولار، ثم في 2008/10/05 قامت الحكومة الألمانية برفع الدعم إلى 68 مليار دولار.

– 2008/09/30 انهارت أسعار البنك الفرنسي البلجيكي "دكسيا" بنسبة 30% وقد قامت حكومات كل من فرنسا وبلجيكا ولكسمبورج بتقديم دعم له بمقدار 9.2 مليار دولار.

– 2008/10/7 قامت الحكومة الآيسلندية بتأميم ثاني أكبر بنك وهو "لاندزبانكي".

2008/10/08 قامت الحكومة الآيسلندية بتأميم أكبر مصرف تجاري في الدولة وهو "كوبثنج" بعد إنهيار الثقة بالنظام المصرفي في آيسلند.

– 2008/10/19 قبل البنك الهولندي "ING" دعما من الحكومة بمقدار 10 مليار دولار.

**3– انتقال عدوى أزمة الرهن العقاري:**

نظرا لمكانة الاقتصاد الأمريكي بين اقتصاديات العالم فقد كان لتشابك العلاقات الاقتصادية بينه وبين غيره من دول العالم الأخرى الأثر الواضح في تعدي أثار الأزمة المالية إلى جميع أنحاء العالم في وقت قياسي لم يكن متوقعا، فعلى إثر هبوط قيم الأسهم في بورصة "وول ستريت" بأمريكا وهبوط المؤشر العام بنسبة 7.1%، حدث انتقال للعدوى، فقد انخفض المؤشر العام لبورصة "فرانكفورت" في ألمانيا بنسبة 8.8%، وفي باريس 5.4%، وفي لندن 7.5%، وفي مدريد 3.8% وفي طوكيو 5.1%، وشنغهاي 6%، وفي ساوباولو 9.8%، والرياض 9.4%، وبورصة دبي 3%، والقاهرة 4.3%. (النجار ص57)

ومن المعروف أن السوق الأمريكية ترتبط ارتباطا عضويا بالاقتصاد الأوروبي والآسيوي، بمعنى أن الشركات الصناعية في هذه الدول تعتمد بنسبة تتعدى 70% على ترويج منتجاتها داخل السوق الأمريكية، وفي حالة تراجع نشاط الاقتصاد الأمريكي تعاني هذه الشركات من انخفاض حجم مبيعاتها وتراجع ربحيتها، وعندما تظهر مؤشرات على هذا التراجع تبدأ البورصات العالمية في الانحدار والتقهقر، نظرا لأن صناديق الاستثمار ومؤسسات رأس المال تبدأ في التخلص عما بحوزتها من أسهم، وتزداد عمليات البيع في

كافة أسواق المال مما يؤدي إلى تراجع القيمة السوقية للأسهم وانخفاض أسعارها على المستوى العالمي، أخذا في الاعتبار أن مؤسسات المال العالمية سواء كانت أمريكية أو أوروبية تحرص على تنويع محافظها المالية عن طريق الاستثمار في كافة بورصات الأوراق المالية بما فيها البورصات الناشئة، وذلك لتقليل درجة المخاطر المترتبة على تراجع الأسهم في أي من البورصات العالمية.

وعلى الرغم من كل الإجراءات إلا أن هذا لم يؤد إلى منع انتشار الظاهرة عالميا، والتي عبرت عن نفسها في تراجع أسواق المال في كل من تايلاند وماليزيا وهونج كونج وإندونيسيا وكوريا وسنغافورة وتايوان، و كان تراجع سوق الصين أقل من نظيراتها الآسيوية حيث أعلنت البنوك في الصين أنها لا تمتلك استثمارات مرتبطة بمشكلات الرهن العقاري الأمريكي، وفي أوروبا وصف المحللون الماليون الأزمة هناك بأنها أزمة خطيرة تهدد النظام المالي الأوروبي ولكنها ليست كارثية، وقد تراجعت أسواق السويد وهولندا والنرويج وبلجيكا والنمسا والدنمارك وفنلندا وانخفض مؤشر فاينانشيال تايمز البريطاني وداكس الألماني وكاك40 الفرنسي وڤوستي البريطاني وميبتل الإيطالي ومؤشر نيكاي الياباني.

لقد كان لآلية التوريق الدور الكبير في عدوى انتشار أزمة الرهن العقاري، من خلال قيام البنوك الأمريكية بتحويل الكثير من القروض العقارية إلى سندات مغطاة بأصول وطرحها للتداول في البورصات الأمريكية بأقل من قيمتها تحت ضغط الحاجة للسيولة، الشيء الذي أثار حالة تهافت عالمية لاقتنائها شملت بالإضافة لمستثمرين أمريكيين، الكثير من المستثمرين غير الأمريكيين، حيث تم اقتناء تلك الأصول من طرف البنوك وصناديق الاستثمار وشركات التأمين من مختلف أنحاء العالم، وهو السبب الجوهري الذي منح الأزمة عند نشوبها بعدا عالميا.

كما تعتبر التجارة الدولية وهيمنة الدولار الأمريكي على تقويم سعر صرف العملات من بين القنوات التي ساهمت في انتشار أزمة الرهن العقاري وتحولها إلى أزمة عالمية من خلال:

– باعتبار الدولار الأمريكي أكثر العملات تداولا في العالم (يشكل 36% من إصدار السندات، 52% من فوترة التجارة العالمية، 65% من احتياطات الصرف في البنوك المركزية)، فإن تراجع قيمة الدولار ب15% من جويلية 2007 إلى ديسمبر 2008، أدى إلى تراجع حصة الدولار الأمريكي من احتياطات الصرف للبنوك المركزية من 71.2% سنة 2000 إلى 62.4% سنة 2008. (العقون ص187) كما أدى هذا التراجع في خسارة نقدية في الاستثمارات المالية بالدولار سواء في الولايات المتحدة أو خارجها خاصة في الدول التي تثبت عملتها في مقابل الدولار.

– تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية أكبر مستورد في العالم، وتساهم بنحو 14% من التجارة العالمية، لذلك فأن تراجع الواردات الأمريكية متأثرة بأزمة الرهن العقاري أثر على أسعار المواد الأولية، بالإضافة إلى أن الأثر كان واضحا على اقتصاديات الدول ذات التوجه نحو التصدير كألمانيا و اليابان.

**4- نتائج وتكاليف الأزمة المالية العالمية:**

تشمل نتائج الأزمة الخسائر التي تكبدتها أسواق المال العالمية، والديون المعدومة التي تحملتها المصاريف التجارية، والخسائر التي تحملها الاقتصاد العالمي؛ جراء تحول معدلات النمو القوية والموجبة إلى معدلات سالبة، وتكاليف انخفاض حجم التجارة العالمية، وتكاليف ارتفاع معدلات البطالة على مستوى العالم، وتكاليف صفقات الإنقاذ والدعم المالي الذي قدمته الحكومات، وتشير التقديرات أن الخسائر بلغت حوالي 74 تريلون دولار في حدود سنة 2010. (الفارس ص47)

**4-1- خسائر الأسواق المالية العالمية:** تقدر مؤسسة "ماكينزي"* الخسائر في أسواق الأسهم العالمية بحوالي 28.8 تريليون دولار، خلال عام 2008 والنصف الأول من 2009، ويضاف إلى ذالك خسائر في قيمة الأصول المالية الأخرى بمقدار 16 تريليون

* ماكنزي هي شركة رائدة في مجال استشارات الأعمال، وتشتهر الشركة بالعديد من الأعمال الاستشارية والدراسات الأكاديمية المتميزة وتقدم الحلول الاستشارية للشركات والحكومات على السواء تأسست الشركة في 1926 ويعمل لديها ما يزيد على 9000 مستشار في كافة المجالات الإدارية. اشتهرت منذ العام 1996باستقطاب أفضل خريجي درجات ماجستير إدارة الأعمال.

دولار في عام 2008 فقط؛ إذ إن قيمة هذه الأصول انخفضت من 194 تريليون دولار في وقت الذروة سنة 2007 إلى 178 تريليونا عام 2008.

**4-2- خسائر القطاع المصرفي:** يعتبر القطاع المصرفي من أكثر القطاعات المتضررة بالأزمة، فقد بلغ عدد البنوك التي أشهرت إفلاسها 25 بنك سنة 2008 في الولايات المتحدة لوحدها، وأغلق 115 فرعا للمصارف التجارية بين عامي 2007 و2008، تعدت الأزمة حدود الولايات المتحدة الأمريكية لتضرب مؤسسات مالية ضخمة في أوروبا، حيث تم في البداية انهيار مصرف "نورثن روك" خامس أهم مؤسسة مصرفية بريطانية في قطاع الإقراض العقاري والذي قامت الحكومة البريطانية بتأميمه، كما أممت الحكومة البريطانية بنك "برافورد وبينغلي"، إضافة إلى بنك "إتش بي أو إس" رابع أكبر بنك في بريطانيا، أما خارج بريطانيا فقد ضربت الأزمة العديد من البنوك، من أمثلة بنك "جليتينير" في آيسلندا، وبنك "هيوريل إيستيت" في ألمانيا، كما تم تأميم المجموعة المصرفية والتأمينية العملاقة "فورتيس" من قبل سلطات هولندا وبلجيكا ولوكسمبورغ، كما جمد "بنك بي إن بي باريبا" وهو من البنوك الفرنسية الكبرى استثمارات بقيمة 2.3 مليار دولار.

**4- 3- تراجع النمو الاقتصادي:** تراجعت معدلات النمو الاقتصادي في معظم الدول، فقد تراجع الناتج المحلي الإجمالي العالمي من 61.2 تريليون دولار عام 2008 إلى 57.9 تريليون دولار عام 2009، وانخفض معدل النمو في الولايات المتحدة الأمريكية إلى 1.1% عام 2008 بعد أن كان 2% عام 2007 ، كما تقلص معدل النمو في منطقة اليورو من 2.7% في عام 2007 إلى 0.9% في عام 2008، وذلك نتيجة خسائر استثمارات البنوك الأوروبية في الولايات المتحدة، وخسائر أسواق الأوراق المالية الأوروبية التي تأثرت بانخفاض قيم أسواق الأوراق المالية في الولايات المتحدة وفي الدول الأسيوية، كذلك تأثر الاقتصاد الياباني وسجل معدل نمو سالب قدر بحوالي -0.6% في سنة 2008، بعد أن كان موجبا في عام 2007، ويرجع السبب في جزء كبير من هذا التراجع إلى تأثر الاقتصاد الياباني بالأزمة المالية العالمية لاعتماده الكبير على الأسواق المالية العالمية في

مجال التجارة والاستثمار، وشهدت دول وسط أسيا أكثر التراجعات في معدلات النمو الاقتصادي حدة – 14.4% تليها الدول الأسيوية حديثة التصنيع (هونغ كونغ، كوريا الجنوبية، سنغافورة وتايوان) وبلغ معدل التراجع فيها –10.9% ثم دول وسط أوربا وشرقها –10.4%.

**4- ارتفاع معدلات البطالة والتضخم وتفاقم عجز الموازنة:** ارتفع معدل البطالة في الولايات المتحدة الأمريكية من 5.8% عام 2008 إلى 9.7% عام 2010، كما انتقل معدل البطالة في البلدان الأوربية من 6.1% عام 2008 إلى حوالي 10% عام 2010، ويعتبر القطاع المالي وقطاع صناعة السيارات الأكثر تعرضا لتسريح العمال. (العقون ص192)

تفاقم عجز الميزانية في الولايات المتحدة الأمريكية والذي وصل إلى ذروته في الربع الأول من سنة 2008 بما يعادل 2.9% من حجم الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفع حجم المديونية إلى 32 تريليون دولار أمريكي منها حوالي 9.2 تريليون دولار ديون الأفراد المتعلقة بالقروض العقارية، ارتفعت معدلات التضخم التي تجاوزت 4.5%.

**5- مواجهة الأزمة العلمية 2008:**

بعد أن عجز الاقتصاد الأمريكي عن مواجهة الأزمة في مراحها الأولى؛ من خلال دعم وتأميم المؤسسات المتعثرة، انتقلت الأزمة إلى القطاع الحقيقي في معظم اقتصاديات العالم خاصة في الدول الرأسمالية الكبرى، حيث تبنت خطط إنقاذ شاملة بشكل منفرد، كما تم تنسيق الجهود في محاولة للتقليل من أثار الأزمة والخروج من حالة الركود الاقتصادي، ومن الطبيعي أن تكون الولايات المتحدة الأمريكية هي السباقة في اتخاذ التدابير لمواجهة هذه الأزمة.

**5-1- خطة الإنقاذ الأمريكية:** عرفت خطة الإنقاذ الأمريكية باسم "هنري بولسن" وزير الخزانة الأمريكية هي أكبر خطة إنقاذ في التاريخ من حيث الأهمية وحجم الأموال المخصصة للإنقاذ، وبعد أخذ ورد بين مجلس النواب، ومجلس الشيوخ تم اعتماد الخطة في

2008/10/3، وجوهر خطة الإنقاذ الأميركية هو أن تشتري الدولة أصولا هالكة مرتبطة بالرهون العقارية بقيمة 700 مليار دولار.

أما أهم النقاط البارزة في خطة الإنقاذ الأميركية فتمثلت في ما يلي: (إبو فارة ص10-12)

- تطبيق خطة الإنقاذ على مراحل، ويتم السماح للخزينة الأميركية بشراء أصول هالكة بقيمة تصل إلى 250 مليار دولار في المرحلة الأولى، مع إمكانية زيادة هذا المبلغ ليصل إلى 350 مليار دولار بطلب من الرئيس الأميركي.

- يمتلك الكونغرس الأميركي حق النقض الفيتو على عمليات شراء الأصول الهالكة التي تتجاوز المبالغ المحددة، وفي كل الأحوال لا يجوز أن يزيد السقف لعمليات الشراء عن 700 مليار دولا ر.

- تحصل الدولة على حصتها في رؤوس أموال وأرباح الشركات التي تستفيد من خطة الإنقاذ، وهذا معناه أن الدولة ستحصل على أرباح مجزية إذا تم تجاوز هذه الأزمة المالية وانتعشت الأسواق.

- تم تكليف وزير الخزانة الأميركية بالعمل والتنسيق مع المصارف المركزية والسلطات في الدول الأخرى من أجل وضع خطط إنقاذ من الأزمة المالية العالمية على نمط خطة الإنقاذ الأمريكية.

- أقرت الخطة رفع سقف الضمانات للمودعين من 100 ألف دولار أميركي إلى 250 ألف دولار أميركي لمدة عام واحد.

- أقرت الخطة إعفاءات ضريبية بقيمة تصل إلى 100 مليار دولار للشركات وللطبقة الوسطى.

- نصت الخطة على إجراءات لحماية المالكين المهددين بمصادرة عقاراتهم (بيوتهم)، علماً أنه كان من المقرر تنفيذ حوالي مليوني إجراء يتعلق بمصادرة العقارات (البيوت) في العام 2009.

– أكدت الخطة على منع دفع التعويضات الكبيرة جدا لصالح مديري الشركات والمسؤولين فيها والذين يتم تسريحهم أو يستقيلون من الشركات التي باعت أصولا لوزارة الخزانة الأميركية .

– أكدت الخطة على ضرورة منع دفع التعويضات التي تشجع مديري ومسؤولي الشركات على مخاطر ومغامرات ومجازفات غير آمنة العواقب ولا جدوى منها.

– حددت خطة الإنقاذ المكافآت المالية لمديري ومسؤولي الشركات (والذين يستفيدون من التخفيضات الضريبية) بقيمة 500 ألف دولار.

– نصت الخطة على ضرورة استرجاع العلاوات التي تم دفعها لمديري ومسؤولي الشركات عن أرباح متوقعة لم تتحقق بعد.

– نصت الخطة على تكليف مجلس رقابة يشرف على تنفيذ خطة الإنقاذ، وهذا المجلس يضم رئيس الاحتياطي الفيدرالي ووزير الخزانة الأميركية ورئيسها.

– يراقب مكتب المحاسبة العامة (التابع للكونغرس) على عمليات شراء الأصول والتدقيق في الحسابات، ويحافظ هذا المكتب على حضوره في وزارة الخزانة الأميركية.

– نصت الخطة على تعيين مفتش عام مستقل يراقب قرارات وزير الخزانة.

– نصت الخطة على أن القضاء يدرس القرارات التي يصدرها وزير الخزانة.

– نصت الخطة على إجراءات محددة ضد عمليات وضع اليد على الممتلكات.

– تنص الخطة على السماح للدولة بتدقيق ومراجعة شروط منح القروض العقارية.

– نصت الخطة على مساعدة وإعانة المصارف المحلية الصغيرة التي طالها الضرر بفعل أزمة الرهن العقاري.

**5-2- خطط الإنقاذ لأهم الدول الأوربية:** لقد سارت معظم الدول في النهج الذي اتخذته الولايات المتحدة الأمريكية، من خلال ضخ مبالغ مالية ضخمة في الاقتصاد لإنعاش القطاع المالي، واسترجاع قدرته في منح الإئتمان؛ الذي يعتبر محرك الاقتصاد الرأسمالي بصفة

أساسية، ويلخص الجدول التالي المبالغ المرصودة من طرف الدول الأوربية وأهم التدابير التي اتخذت.

**الجدول رقم (3-2): أهم التدابير التي اتخذتها الدول الأوربية لمواجهة الأزمة**

| الدولة | مبلغ الخطة | التدابير المعتمدة |
|---|---|---|
| بريطانيا | 640 مليار أورو | - صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 47 مليار أورو ، و يمكن للدولة أن تملك إلى غاية 60% من رأسمال البنك<br>-ضمان القروض ما بين البنوك ب 321 مليار أورو وضخ سيولة بمبلغ 256مليار أورو |
| ألمانيا | 480 مليار أورو | -صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 80 مليار أورو.<br>-ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 400 مليار أورو. |
| فرنسا | 360 مليار أورو | - صندوق إعادة رسملة البنوك إلى غاية 40 مليار أورو.<br>-ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 320 مليار أورو. |
| هولندا | 200 مليار أورو | - صندوق إعادة رسملة البنوك ب 20 مليار أورو ، و يستخدم المبلغ أيضا لضخ السيولة<br>-ضمان القروض ما بين البنوك بمبلغ 180 مليار أورو. |
| إيطاليا | 100مليار أورو | -تلتزم الحكومة بإنفاق ما هو ضروري لمساعدة بنوكها و ضمان إستقرار النظام المالي. |
| إسبانيا | 100مليار أورو | -ضمان القروض ما بين البنوك ب 100 مليار أورو مع عدم وجود لرسملة بنكية |
| البرتغال | 20مليار أورو | -ضمان القروض ما بين البنوك ، و يستخدم المبلغ لضخ السيولة. |

**المصدر**: قدي عبد المجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية و تداعياتها العالمية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، تصدر عن الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، العدد 46، القا**هرة 2009، ص 15.**

**5- 3- تنسيق الجهود لمواجهة الأزمة:** لقد بدأت مواجهة الأزمة المالية بتحركات أحادية للدول الصناعية تفتقر إلى التنسيق المشترك فيما بينها ثم تطور الأمر إلى إدراك أهمية

التنسيق المشترك بين هذه الدول في مواجهة الأزمة المالية، في هذا السياق انعقدت عدة اجتماعات و لعل أبرزها قمة مجموعة العشرين للدول الصناعية و الناشئة و اجتماع تنسيقي بين مجموعة الدول الصناعية السبعة الكبرى.

**5-3-1- قمة مجموعة العشرين:** المنعقدة في 15 نوفمبر 2008 بواشنطن، و نص البيان الختامي لهذه القمة على خطة عمل من محورين هما:

- التعاون الدولي في ضبط النظام المالي الدولي، و إصلاح المؤسسات المالية العالمية لمساعدة الدول الفقيرة.

- إعداد خطة لدعم الشفافية و استعادة الثقة في الأسواق فضلا عن تحسين ضوابط العمل بها، مع العمل على مراجعة قواعد المحاسبة الدولية، و تحسين أداء سبل تقويم الشركات لأصولها، مع التأكيد على مبادئ اقتصاد السوق و التجارة الحرة و نظم الاستثمار.

و قد اتخذت القمة عدة قرارات أهمها: (ناصر ص9)

-إقراض صندوق النقد الدولي نحو 100 مليار دولار لمساعدة الدول الأكثر تضررا من الأزمة المالية.

-الدعوة لتشديد الرقابة على قطاعات الائتمان.

-إنشاء هيئة لمراقبة أكبر ثلاثين مصرفا في العالم تحت مسمى هيئة المراقبين.

-مراجعة نظام التصويت داخل صندوق النقد الدولي و البنك الدولي وإعطاء أهمية أكبر للاقتصاديات الناشئة.

**5-3-2- مجموعة السبع بلدان الصناعية الكبرى:** اتفق وزراء المالية ومحافظي البنوك المركزية في دول مجموعة البلدان الصناعية السبعة الكبرى (الو م أ، كندا، ألمانيا، فرنسا، بريطانيا، إيطاليا، و اليابان) في 10 أكتوبر 2008 على خطة تتألف من خمسة نقاط رئيسية:

- مساعدات غير مشروطة لجميع المؤسسات المهددة بالإفلاس.
- اتخاذ جميع الإجراءات اللازمة لتحريك القروض و توفير السيولة في الأسواق النقدية.

– اتخاذ جميع الإجراءات لإعادة رسملة البنوك، بهدف استمرارها في إقراض الأسر و المؤسسات.

– برامج وطنية تهدف إلى استعادة ثقة المودعين من خلال تأمين ودائعهم في البنوك.

– القيام بكل ما هو لازم من أجل تحريك و إعادة تنشيط سوق قروض الرهن العقاري الذي كان سببا في الأزمة المالية.

**قائمة المراجع:**

**أولا- الكتب:**

1. إكرام عبد الرحيم، التحديات المستقبلية للتكتل الاقتصادي العربي، مكتبة مدبولي، القاهرة 2000

2. براهيم عبد العزيز النجار، الأزمة المالية وإصلاح النظام المالي العالمي، الدار الجامعية، مصر 2009

3. بوقرة رابح، خبابة عبد الله، الوقائع الاقتصادية من التاريخ لقديم ألى بداية القرن الواحد والعشرون، دار الجامعة الجديدة، الاسكندرية مصر 2014.

4. حسين بن الطاهر، مداخل إلى الوقائع الاقتصادية، دار بهاء الدين للنشر والتوزيع، ط1، الجزائر 2010

5. حسين عمر، التكامل الاقتصادي أنشودة العالم المعاص، دار الفكر العربي، القاهرة 1998.

6. سعيد النجار، الاقتصاد العالمي و البلاد العربية في عقد التسعينات، دار الشروق، القاهرة 1991

7. سيساني ميدون، مدخل إلى تاريخ الوقائع الاقتصادية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2020

8. صندوق النقد الدولي، الإسكان والدورة الاقتصادية، أفاق الاقتصاد العالمي، واشنطن 2009.

9. عبد القادر شلالي، نشأت ادورد، الوجيز في تاريخ الوقائع، مكتبة القانون المقارن، بغداد العراق 2021

10. عبد القادر، تومي، العولمة فلسفتها مظاهرها تأثيراتها، كنوز الحكمة ، الجزائر:مطبعة دار هومة 2009.

11. عبد المطلب عبد الحميد، العولمة و اقتصاديات البنوك، الدار الجامعية، مصر

.2000

12.عطوان مروان، الأسواق النقدية والمالية البورصات ومشكلاتها في عالم النقد والمال، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

13.عماد صلاح سلام، إدارة الأزمات في بورصات الأوراق المالية العربية والعالمية والتنمية المتواصلة، شركة أبو ظبي للطباعة والنشر، أبو ظبي 2000.

14.فرنسيس جيرو نيلام، الاقتصاد الدولي، نقله إلى العربية د .محمد عزيز د.محمود سعيد الفاخري، الطبعة الأولى منشورات جامعة قاريونس، بنغازي ليبيا، 1999.

15.فريد راغب النجار، إدارة التغيير الاستراتجي العربي لمواجهة الأزمة المالية العالمية، الدار الجامعية، مصر 2010.

16.كامل بكري، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية، الاسكندرية 2002.

17.محمد البنا، التاريخ الاقتصادي النظم والمذاهب الاقتصادية والأزمات المالية، دار شهرزاد للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 2022.

18.محمد سعيد أبو زعرور. العولمة ، عمان:دار البيارق، الطبعة الأولى، 1998.

19.محمد، السيد سعيد وأحمد، إبراهيم محمود، الفوضى و الاستقرار في النظام الدولي: اتجاهات تطور المنظومة الدولية في مرحلة ما بعد الحرب الباردة، التقرير الاستراتيجي العربي لسنة 1995، القاهرة، 1996.

20.محمد، عابد الجابري، العرب والعولمة ، بيروت:مركز دراسات الوحدة العربية ،ط2، 1998.

21.مورد خاي كريانين، تر: محمد ابراهيم منصور، علي مسعود عطية، مدخل للاقتصاد الدولي، دار المريخ، الطبعة الثانية عشر، السعودية 2007.

22.الموسوي ضياء مجيد، الأزمة الاقتصادية العالمية 1986 – 1989، دار الهدى للطباعة و النشر، الجزائر1990.

23.الهندي منير إبراهيم، الأسواق المالية و أسواق رأس المال، مكتبة دالتا للطباعة، مصر

1998.

**ثانيا- المقالات والمداخلات:**

24. ساروت جاهان، أحمد صابر محمود، ما المقصود بالرأسمالية، مجلة التمويل والتنمية، عدد يونيو 2015، صندوق النقد الدولي 2015

25. سيد بدر الدين، النظام الاقتصادي العالمي الجديد، الندوة العالمية حول النظام الاقتصادي الجديد, المركز العالمي للدراسات وأبحاث الكتاب الأخضر، طرابلس 1995.

26. على احمد عطية، إفريقيا في مواجهة العولمة، مجلة دراسات، العدد العشرون، مارس 2005

27. ناجي التوني، الأزمات المالية، سلسلة دورية تعنى بقضايا التنمية في الأقطار العربية، عدد ماي 2004 ، السنة الثالثة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت 2004.

28. ناصر مراد، الأزمة المالية العالمية الأسباب والآثار وسياسة مواجهاتها، الملتقى العلمي الدولي حول الأزمة المالية والاقتصادية والحوكمة العالمية، جامعة فرحات عباس سطيف، 20-21 أكتوبر 2009

29. ياسر عبد الجواد، مقاربتان عربيتان للعولمة، المستقبل العربي ، عدد 252 ، شباط 2000 .

**ثالثا: الأطروحات والرسائل**

30. آسيا الوافي، التكتلات الاقتصادية الاقليمة وحرية التجارة في إطار المنظمة العالمية للتجارة، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة 2007.

31. بعداش بوبكر، مظاهر العولمة من خلال نشاط الشركات العالمية متعددة الجنسيات حالة قطاع البترول، أطروحة دكتورة في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2010.

32. داودي ميمونة، ظهور الأزمات المالية دراسة أزمة الكساد الكبير 1929 وأزمة

2008، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة وهران 2014.

33. سماي علي، مكانة صندوق النقد الدولي في النظام الاقتصادي العالمي الجديد، أطروحة دطتور في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، الجزائر 2008.

34. العقون نادية، العولمة الاقتصادية والأزمات المالية الوقاية والعلاج، أطروحة دكتورة العلوم في العلوم الاقتصادية، جامعة الحاج لخضر باتنة، الجزائر 2013.

35. محمد،حشماوي، الاتجاهات الجديدة للتجارة الدولية في ظل العولمة الاقتصادية، أطروحة لنيل دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية،كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر،2006.

**رابعا– مطبوعات ومحاضرات:**

36. اسماء جاسم محمد، محاضرات مادة تاريخ الوقائع الاقتصادية،

37. جلطي غانم، محاضرات في تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة تلمسان 2022.

38. حازم أحمد حزوقة، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة تلمسان 2020.

39. مختاري مراد، مطبوعة في مقياس تاريخ الوقائع، جامعة الجزائر 3، الجزائر 2019.

40. مومني اسماعيل، تاريخ الوقائع الاقتصادية، مطبوعة بيداغوجية موجهة لطلبة سنة أولى جذع مشترك علوم اقتصادية، جامعة سطيف 1، الجزائر 2021.